الخميس 20 نيسان 2023
العدد 4897 السنة السابعة عشرة
Jeudi 20 Avril 2023 nº 4897 17ème année

20 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

سوريا

أميركا تهبّ لمنع الانفتاح
السلام ممنوع مع دمشق

10

حصيلة رمضان الفلسطينية: جرح غائر في «هيبة الردع» الإسرائيلي [12]

باريس تشجع بري على إطلاق حوار استعداداً لانتخابات الرئاسة

جنبلاط يرصد مناخاً سعودياً جديداً؟ [2]

السودان
الصراع يقترب من «منطقة الخطر»
[14]

شهدت الساعات الأولى من فجر يوم أمس، تبادلاً مكثفاً لإطلاق النار، فيما عاش سكان العاصمة خوفاً شديداً نتيجة سماع أصوات انفجارات قوية مصحوبة بكتل دخان كثيف (أ ف ب)

04
تقرير
التمديد للبلديات
مخالفات دستورية جوهرية

04
تقرير
ديوان المحاسبة
عقد المطار باطل

06
قضية

الامتحانات الرسمية قائمة
أي ممتحن لأي شهادة؟

15
تركيا

لا إجماع غربياً على كيليتشدار أوغلو

المشهد السياسي

باريس تشجع بري على إطلاق حوار استعداداً للانتخابات
جنبلاط يرصد مناخاً سعودياً جديداً؟

تطورات جدية طرأت على خط المساعي التي تقودها فرنسا في ملف الاستحقاقات الرئاسية، البارز فيها تلقّي رئيس مجلس النواب نبيه بري، قبل أيام، اتصالاً من المستشار الرئاسي الفرنسي باتريك دوريل، دعا فيه الأخير رئيس المجلس إلى إطلاق ورشة حوار تمهّد لتفاهم يسمح بتحديد موعد لجلسة انتخاب الرئيس. فيما أكّدت مصادر لـ«الأخبار» أن بري كان قد تلقى قبل ذلك اتصالاً من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ناقشا فيه الملف الرئاسي.

> أبو فاعور: لا أحد يمكنه القول إن السعودية تضع فيتو مباشر على فرنجية

وبحسب المصادر، استعلم بري من دوريل عن نتائج الاتصالات التي تجريها باريس مع الرياض ومع أطراف لبنانية أخرى، وأن المسؤول الفرنسي أجاب بأن الأمور «أفضل من السابق، وهناك مؤشرات مشجعة. وقد أبلغنا الأطراف اللبنانية التي التقيناها أن سليمان فرنجية هو المرشح الأكثر جدية، وأن لبنان يحتاج إلى تسوية تسمح بإطلاق ورشة إصلاحات شاملة».

ونقل زوار عين التينة، أمس، أن «الأجواء إيجابية، وأن الفريق المعارض لترشيح فرنجية يشن هجوماً واسعاً بعدما وردتْه أجواء إيجابية حصيلة الجهود الفرنسية». ولفت هؤلاء إلى أن كلام رئيس تيار المردة من على منبر بكركي، أول من أمس، هو بمثابة «إعلان ترشيح وبرنامج عمل، وما كان ليقدم على هذه الخطوة لولا حصوله على ضمانات فرنسية».

من جهة أخرى، علمت «الأخبار» أن باريس في صدد دعوة عدد من القيادات اللبنانية، لا سيما المسيحية، لشرح أهمية السير في تسوية تقود إلى انتخاب فرنجية رئيساً وتكليف القاضي نواف سلام تشكيل الحكومة. ولفتت المصادر إلى أن الفرنسيين «يعرفون مسبقاً مواقف كل الأطراف، لكنهم يعتقدون بأن على هؤلاء أن يسمعوا صوتاً من خارج المعركة، حول واقع لبنان وتأثيرات ما يجري في المنطقة والعالم، وأن التسوية المقترحة هي أفضل الممكن».

وأشارت المصادر إلى أن الفرنسيين يبدون «استعداداً لفتح قنوات بين فرنجية وبين أي طرف يريد محاورته في شأن المرحلة المقبلة». كما «تشجّع باريس بري وفرنجية على إطلاق اتصالات واسعة تشمل كل الكتل النيابية لضمان تأمين نصاب كامل في أي جلسة انتخاب تتم الدعوة إليها».

وفي السياق نفسه، لفتت المصادر إلى أن الكتل النيابية البارزة لم توضع بعد في أجواء المواقف السعودية الجديدة. لكن كان لافتاً الكلام المنسوب إلى النائب وائل أبو فاعور الذي يتولى التنسيق بين الحزب التقدمي الاشتراكي والسعودية. إذ إنه تحدث «للمرة الأولى بإيجابية عن ترشيح فرنجية»، وأكد أن «أحداً لا يمكنه القول إن السعودية تضع فيتو مباشراً على فرنجية»، وأن الرياض، بحسب متابعته، «تتجنب الدخول في لعبة الأسماء، وتحاول حصر النقاش في المواصفات المفترض توافرها في المرشح». وأشار إلى أن السعودية «تبحث عن ما يشكل فرصة لإنقاذ الوضع في لبنان، وملاحظاتها العامة باتت معروفة لدى جميع المعنيين في داخل لبنان وخارجه».

(أرشيف ـ مروان طحطح)

وفي السياق نفسه، اعتبرت مصادر قريبة من الزعيم الدرزي وليد جنبلاط أن «شكل ومضمون ما قام به فرنجية في بكركي، أول من أمس، لا يمكن اعتباره عفوياً، بل كان منسقاً مع حلفائه أولاً، ولم يكن ليحصل لولا تلمّس فرنجية مناخاً إيجابياً تجاهه من الخارج» في إشارة إلى المفاوضات الفرنسية - السعودية.

وفي سياق الحملة على الدور الفرنسي، قالت مصادر ديبلوماسية إن الكلام عن قرار فرنسي بنقل السفيرة الفرنسية في بيروت آن غريو «مجرد تخمينات»، إذ إن انتدابها ينتهي في تشرين الأول المقبل، وقرار نقلها من لبنان سيكون عادياً. علماً أن بعض من استفسروا من باريس سمعوا بأن أي قرار في هذا الشأن لم يصدر بعد عن الخارجية الفرنسية، وأن احتمال التمديد سنة إضافية لغريو مطروح بقوة». وبحسب مصادر ديبلوماسية فإن مسؤولين كباراً في لبنان تبلغوا أن المرشح لخلافة غريو هو السفير الحالي في تركيا هيرفي ماغرو الذي سبق له أن لعب أدواراً ديبلوماسية في مؤسسات دولية معنية بلبنان.

(الأخبار)

تقرير

أمن الدولة «يكافئ» متهمين بجريمة قتل موقوف

رضوان مرتضى

«كافأ» جهاز أمن الدولة الضابط المتورط مع عناصر آخرين في تعذيب موقوف سوري حتى الموت، في مركز توقيف في تبنين في أيلول عام 2022، بتعيينه رئيساً لمكتب أمن الدولة في النبطية. الجهاز الذي حاول التستر على الجريمة وقت وقوعها مدّعياً بأن الموقوف توفي بسكتة قلبية، لم ينتظر صدور حكم المحكمة العسكرية بحقّ الضابط الذي أُخلي سبيله رهن التحقيق مقابل كفالة مالية قدرها 300 مليون ليرة. كذلك أعادت المديرية بقية العناصر الذين أُخلي سبيلهم مقابل كفالة مالية قدرها 100 مليون ليرة إلى الخدمة، فيما أُبقي متّهَمٌ وحيد هو المعاون يوسف ب. رهن التوقيف.

وبيّنت التحقيقات أنّ الأخير عذّب الموقوف السوري بشار عبد السعود الذي كان مقيّداً بالأصفاد بوحشية ما تسبب بوفاته، بحضور الضابط المسؤول عنه وعناصر المكتب داخل المركز التابع لأمن الدولة، من دون أن يتدخّل أحد لردعه. وبعد وفاة الموقوف حاول الضابط تغطية الجريمة بإبلاغ رؤسائه أن عبد السعود كان تحت تأثير المخدرات ما تسبب بتوقّف قلبه. كما حاول، بالتواطؤ مع الطبيب الشرعي، الإيحاء بأن الوفاة كانت طبيعية.

(عروان بو حيدر)

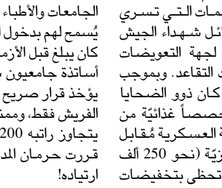

ورغم فظاعة الجريمة المرتكبة، تصرّفت قيادة المديرية بخفّة غير مسبوقة. إذ جارت الضابط في الفضيحة لتبرير الجريمة بادّعاء أن الموقوف اعترف بأنه ينتمي إلى تنظيم «داعش»، وهي بقرار إعادة الضابط والعناصر إلى الخدمة تُمعن في تجاوزاتها، وكأنها تشجّع ضباطها وعناصرها على مخالفة القانون، بمكافأة مرتكب جريمة بدل وقفه عن العمل أو تجميده أو إعادة تأهيله.

تقرير

مأساة الطبابة في قوى الأمن

يشكو ضباط بارزون في قوى الأمن الداخلي من معاناة المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في مواجهة طلبات التسريح التي تقدّم بها عدد كبير من عناصرها من مختلف الرتب، بعد تآكل رواتب العسكريين، وعدم قدرة المديرية على تأمين نفقات «التشغيل» بدءاً بالرواتب والبدلات، وليس انتهاء بصيانة المركبات والآليات والعجز عن تأمين أبسط المتطلبات الإدارية واللوجستية.

إلا أن المأساة الأكبر تتمثّل في ملف الطبابة التي تعتبر الأسوأ بين بقية الأسلاك العسكرية. إذ يصل عدد المستفيدين من العناصر في الخدمة وخارجها مع عائلاتهم إلى نحو 150 ألفاً، من غير القادرين على تغطية كلفة العلاجات والاستشفاء في ظل الدولرة الشاملة والعجز الكبير في موازنة المديرية. علماً أن موازنة الطبابة قبل الأزمة كانت تصل إلى نحو 100 مليون دولار سنوياً فيما لا تتعدى اليوم سبعة ملايين دولار. ويلفت هؤلاء إلى أن مكتب المدير العام اللواء عماد عثمان تحوّل إلى ما يشبه غرفة لتلقي الشكاوى وملاحقة أوضاع العسكريين وعائلاتهم ممن يواجهون مشكلات في المستشفيات. وبحسب المصادر ينفق المكتب يومياً نحو 30 ألف دولار لتغطية الفروقات في الفواتير بسبب ارتفاع كلفة الطبابة وأسعار الدواء، خصوصاً لمرضى الأمراض المزمنة أو من يحتاجون لعمليات جراحية كبيرة. وتحاول قيادة المديرية «سياسة» الأمور عبر ممارسة «مؤنتها» على بعض المستشفيات لخفض الفواتير، أو طلب مساعدات من رجال أعمال ومغتربين ومن جهات خارجية.

تقرير

حزب الله والرئاسة: لا مجال للتنازل وقادرون على الانتظار

في واحد من الاجتماعات المفصلية بين السفارة الفرنسية وحزب الله، سأل ممثل السفارة «صديقه» الجديد: ماذا سيفعل الحزب إذا انتهى صيف 2023 من دون انتخاب سليمان فرنجية رئيساً؟ فجاءه الجواب سريعاً جداً: «ننتظر صيف 2024». عبارة تختصر مساراً طويلاً عبّده آلاف الشهداء والجرحى، وبنت جدران الدعم له مؤسسة اجتماعية - دينية يعرف الخارج أكثر من الداخل أنه لا يمكن القفز فوقها ويتصرف على هذا الأساس

غسان سعود

إذا كان تبنّي حزب الله لترشيح رئيس تيار المردة سليمان فرنجية قد خضع، منذ الدقائق الأولى، لمقاربات مختلفة ممن ينشغلون دائماً باللحظة الآنية عن بعدها المستقبلي، تعامل العالمون بالاستراتيجيا مع الترشيح، منذ تلك اللحظة، باعتباره صفحة جديدة يستحيل التفكير في طيّها من دون ثمن كبير، لا قدرة لخصوم الحزب في لبنان على دفعه، ولا اهتمام لدى القوى الإقليمية المناوئة للحزب بدفعه في أي ساحة أخرى.

المفارقة أن بعض من يوصفون بـ«النواب التغييريين» من خصوم حزب الله (كبولا يعقوبيان) كانوا أسرع من غيرهم في التقاط اللحظة، حين فهموا المبادرة الفرنسية بوصفها دعوة إلى عدم إضاعة الوقت في معارك خاسرة، طالما أن أحداً لا يمكنه لي ذراع الحزب أو فرض رئيس عليه. ففي مسار الحزب الطويل، مرّ بفترات مراوحة ومراكمة نقاط وتدعيم وتفاوض... لكن لم يحصل أبداً أن حدث تراجع. في ذروة التعبئة الكونية ضده وحشد التكفيريين من كل أنحاء العالم لمجابهته، تمدّد الحزب جغرافياً من حدود البقاع والضاحية والجنوب إلى ما بعد بعد سوريا والقدس والضفة وغزة والعراق واليمن؛ وفي «عزّ» الحصار حوّل صواريخه من سلاح تقليدي إلى ترسانة مذهلة من الرؤوس الذكية الدقيقة، وصارت مسيّراته «تغزل» فوق سماء فلسطين المحتلة وبحرها وتعود سالمة. قد يتمكن بعض الأغبياء من إقناع من هم أغبى منهم بأن الحزب الذي لم يدفع ثمن الصراع في المنطقة سيدفع ثمن التفاهمات، فيما الواقع الحقيقي الموثق في الميدان هو أن النمو العسكري والأمني والجغرافي والبشري والاجتماعي تضاعف في ظل الحصار والحرب ومخصصات «مزروكة»، فكيف يمكن أن يكمل هذا النمو مساره إذا خُفّف الحصار وتراجعت الحرب وتعززت المخصصات.

الصورة التي يقدّمها نواب وقياديون في القوات اللبنانية والكتائب وغيرهما من القوى المسيحية عن المقاومة وبيئتها لا تدل سوى على حالة إنكار كبيرة، لحالة عسكرية وأمنية - علمية وتكنولوجية - اقتصادية واجتماعية لم يعد سهلاً وضع سقوف لها. ما تحقق في سوريا واليمن، بعد انتصار تموز، كان له أثره النفسي العام على مجتمع المقاومة، وظهرت تداعياته الاجتماعية في المدارس والجامعات والاقتصاد ككل. القوات اللبنانية، مثلاً، تعتبر نفسها خصماً لحزب الله، فيما ليس على رادار الحزب شيء اسمه قوات أو غيرها ممن يُصنّفون خصوماً محليين له. كثر من الأقرقاء المحليين، بمن فيهم حلفاء للحزب يتقدمهم التيار الوطني الحر بالطبع، لم يلتقطوا تحوله في أقل من عقدين، من حزب يبحث عن تفاهمات داخلية وثلث وزاري ضامن، إلى قوة إقليمية هائلة، لها النصف زائداً واحداً على مستوى المنطقة، وهو لا يريد سوى أن يكون لبنان آمناً ومستقراً لا يحاول أحد أن يطعنه فيه من الخلف. وهذا، بالمناسبة، ما أدركه الفرنسيون جيداً، وأظهروا، منذ لقاءات قصر الصنوبر في المقابل، بنى الحزب مقاربته التكتيكية على معادلة استراتيجية أساسية: لم تغير إيران سياستها في المنطقة، ولا يفترض أن يساء تفسير الود المستجد مع السعودية. وهو ما يمكن ترجمته كالتالي: يمكن إبطاء الاندفاعة أو التوقف قليلاً لتحصين المكتسبات ومراكمتها، لكن لا تراجع ولو خطوة واحدة إلى الخلف. وهذا يُترجم لبنانياً كالتالي: لا عودة على مستوى رئاسة الجمهورية أو مجلس الوزراء أو الحقائب الوزارية الدفع من حزب الله لإحياء مبادرتهم وإلغاء مراسم دفن الديبلوماسية الفرنسية، إذ لا تستسهل إدارة ماكرون الاعتراف بفشلها في لبنان مجدداً. في المقابل، بنى الحزب مقاربته التكتيكية على معادلة استراتيجية أساسية: لم تغير إيران سياستها في المنطقة، ولا يفترض أن يساء تفسير الود المستجد مع السعودية. وهو ما يمكن ترجمته كالتالي: يمكن إبطاء الاندفاعة أو التوقف قليلاً لتحصين المكتسبات ومراكمتها، لكن لا تراجع ولو خطوة واحدة إلى الخلف. وهذا يُترجم لبنانياً كالتالي: لا عودة على مستوى رئاسة الجمهورية أو مجلس الوزراء أو الحقائب الوزارية

> مطلوب من فرنجية أن يحذو حذو عون عشية انتخابه في طرف أبواب الأطراف السياسية

أو التمثيل السياسي إلى ما قبل عام 2016.

خلافاً لما يشاع، تؤكد المعلومات أن القيادة السورية تحاذر الدخول المباشر على خط فرنجية - الرياض نظراً إلى الحساسية السورية - الفرنسية والروسية - الفرنسية، والمعرفة السوريين بالموقف السوري الداعم لفرنجية من دون حاجة إلى المجاهرة بذلك. وهنا، تنبغي الإشارة إلى أن السعودية عادت إلى سوريا من دون أن ينسحب حزب الله منها أو يعيد الحرس الثوري تموضعه فيها، وبالتزامن مع إطلاق صواريخ رمزية على الجولان، ومن دون أي تراجع ولو شكلي للرئيس السوري أمام المعارضة المفترضة، باستثناء العفو عما مضى!

بمعزل عن التزام الحزب بمصداقيته تجاه رئيس تيار المردة رغم تداعيات ذلك على علاقته بالتيار الوطني الحر، تماماً كما التزم في الاستحقاق الرئاسي السابق بمصداقيته تجاه الرئيس عون رغم تداعيات ذلك في حينه على علاقته بالرئيس نبيه بري، تنطلق مقاربة الحزب للاستحقاق الرئاسي من كون «خطأ السياسي ربح»، ويجب أن نتصرف على هذا الأساس رغم الضغوط الاقتصادية والمالية المتواصلة». علماً أن الحزب يقارب مجمل الأزمة الاقتصادية بوصفها «حرب تموز مالية» لا يمكن أبداً رفع الرايات البيضاء أمامها أو التنازل عن مكتسبات الحزب وحلفائه للتخفيف من تداعياتها. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى توقيت ترشيح فرنجية قبل تظهير الاتفاق السعودي - الإيراني والتقارب السوري - السعودي، للقول بصراحة إن هذا كان سقف الحزب في مرحلة الحرب عليه وعلى حلفائه، ولن يتراجع عنه في مرحلة الاتفاق السعودي - الإيراني والتقارب السوري - السعودي.

والنتيجة، يريد الحزب تفاهماً لبنانياً يتناغم وينسجم مع التفاهمات الحاصلة في المنطقة؛ هو وحلفاؤه في لبنان، كما الرئيس الأسد في سوريا، وكما إيران في المنطقة، وروسيا والصين في العالم، يمكن أن يعفوا عما مضى، لكن لا يمكن تقديم أي تنازلات. يمكن إرساء معادلات جديدة تكرس التوازنات الحالية، لكن لا يمكن العودة إلى ما قبل 2016. يمكن تخفيف الاندفاعة في المسار التصاعدي لحزب الله أو التوقف قليلاً لكن لا يمكن العودة خطوة إلى الوراء. من تشغله اللحظة الآنية عن المستقبل، لا يمكن أن يفهم. من تهمه الاستراتيجيات أكثر من التكتيك لا بدّ أن يفهم.

اخبار

الجيش يوقف مساعدات أهالي ضحايا المرفأ

فوجئ أهالي ضحايا انفجار المرفأ، أخيراً، بوقف قيادة الجيش كلّ المساعدات الاجتماعيّة المُخصّصة لهم وفق قانون أقرّه مجلس النواب عام 2020 باعتبار كل من ضحايا الانفجار من المدنيين وأفراد الدفاع المدني بمثابة «جندي في الجيش اللبناني استشهد أثناء تأدية الواجب وتسري عليه الأحكام عينها المتعلقة بالتقديمات التي تسري على عوائل شهداء الجيش اللبناني» لجهة التعويضات ومعاشات التقاعد. وبموجب القانون، كان ذوو الضحايا يتلقّون حصصاً غذائيّة من المؤسسة العسكرية مُقابل مبالغ رمزيّة (نحو 250 ألف ليرة)، ومُنحوا خطوطاً هاتفية عسكريّة تحظى بتخفيضات على أسعار التخابر أسوةً بالعسكريين العاملين والمتقاعدين وعائلات الشهداء. إلا أنّ المؤسسة عادت عن قرارها وأبلغت أهالي الضحايا رفض قيادة الجيش تلقيهم مثل هذه المُساعدات، لأنّ «هناك فرقاً بين شهداء الشرف وشهداء الواجب».

وكان أهالي الضحايا يتلقون أيضاً مساعدات مالية شهرية من السفارة الإماراتية، غير أنها توقفت بعد استدعاء الإمارات سفيرها في بيروت حمد سعيد سلطان الشامسي في تشرين الأوّل 2021.

الحمام العسكري لأصحاب الدولارات حصراً

يبدو أن رواد «الحمام العسكري» من المدنيين باتوا على موعد سنوي مع إجراءات إدارية تمييزية. ففي مقابل رسم اشتراك للضباط يبلغ 10 دولارات فقط، قرّرت إدارة النادي العسكري رفع رسم الاشتراك السنوي للمدنيين إلى 400 دولار، مقارنةً بثلاثة ملايين ليرة العام الماضي. القرار الجديد أثار حفيظة المشتركين المدنيين، وهم من أصحاب الاختصاصات كأساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين والمحامين والصحافيين، ممن يُسمح لهم بدخول النادي منذ سنوات، مقابل اشتراك سنوي كان يبلغ قبل الأزمة أربعة أضعاف ما يدفعه العسكريون.

أساتذةٌ جامعيون سألوا، في اتصال مع «الأخبار»، «لماذا لا يؤخذ قرار صريح بأن النادي مفتوح أمام أصحاب الدولارات الفريش فقط، وممنوع ارتياده على الأستاذ الجامعي الذي لا يتجاوز راتبه 200 دولار؟». أضف إلى ذلك أن إدارة النادي قررت حرمان المدنيين ممن يتجاوزون السبعين عاماً من ارتياده!

وكان المشتركون المدنيون في النادي العسكري قد أبدوا انزعاجهم، مطلع الصيف الماضي، من إجراءات اتخذتها الإدارة تضمّنت تمييزاً بحقّ غير العسكريين، كاستحداث ممرّين إلى الكافيتريا، أحدهما للمدنيّين والثاني للعسكريّين كي لا يضطرّوا إلى الانتظار في الطابور. كما مُنع المدنيّون من اصطحاب أيّ من أقاربهم أو أصدقائهم، وحظر عليهم حصراً ارتياد البحر من نقطة معينة، وركن سياراتهم في المرأب.

(الأخبار)

قضية اليوم

التمديد للبلديات: مخالفات دستوريّة جوهريّة

في انتظار صدور قانون التمديد للمجالس البلديّة والاختياريّة، بعد نشره في الجريدة الرسميّة الأسبوع المقبل، تتحضّر بعض الكتل النيابيّة للطعن فيه أمام المجلس الدستوري. الإبطال هو السيناريو المرجّح استناداً إلى قرار مماثل صدر عن المجلس عام 1997، إضافة إلى تضمّن القانون أكثر من مخالفة دستورية

لينا فخر الدين

يسلك قانون التمديد للمجالس البلديّة والاختياريّة الذي أقره مجلس النوّاب أول من أمس، مساره إلى التنفيذ بعدما وقّعه الرئيس نجيب ميقاتي إثر إحالته من رئاسة مجلس النوّاب إلى رئاسة مجلس الوزراء، وعرضه في جلسة مجلس الوزراء تمهيداً لنشره في الجريدة الرسميّة الأسبوع المقبل. في المقابل، تعدّ أكثر من كتلة نيابيّة كحزب القوات اللبنانية وحزب الكتائب وبعض النوّاب «التغييريين» مجموعة من الطعون في القانون أمام المجلس الدستوري.

عدد من المراجع القانونيّة يؤكد عدم دستوريّة التمديد لتضمّنه أكثر من خرق قانوني. يبدأ الأستاذ الجامعي المتخصّص في القانون الدستوري، وسام لحام، من أنّ الثغرة القانونيّة تكمن في «عدم إمكانيّة التشريع في ظل حكومة تصريف الأعمال، استناداً لفقه المراجع الدستوريّة والتجارب الفرنسيّة. وهذه النقطة كانت ثُثار قبل 2015، إلا أنّ رئيس مجلس النواب نبيه بري يصرّ على عكسها». أما في الشكل، فيُعارض لحام نظرية أن مجلس النوّاب في ظل الشغور يتحول هيئة ناخبة لا يحق لها التشريع، إذ سبق للمجلس أن أقرّ بين 2014 و2018، في ظل الشغور الرئاسي، عدداً من القوانين التي طُعن بها أمام المجلس الدستوري الذي لم يشر إلى أنّ مجلس النوّاب هيئة ناخبة وليست تشريعيّة.

وإذا كان القانون، في الشكل، تشوبه ثغرة قانونيّة، فإنّ المحتوى يتضمّن أكثر من مخالفة دستوريّة. عميد العلاقات الدوليّة في الجامعة الدوليّة للأعمال في ستراسبورغ بول مرقص يشدد على أنّ «التمديد للبلديات والمخاتير باطل دستورياً لأن لا ظروف قاهرة تحتمه، ولا يعتبر عدم توفير التمويل مبرّراً لتأجيل استحقاق انتخابي ذي أجل معروف ومحدّد. كما لا يعود للمجلس النيابي تسويق التقاعس عن إجراء الانتخابات وتبنّيه باقتراح قانون». فيما يُفنّد لحّام أكثر من نقطة دستوريّة. «فالحكومة أكدت في بيانها الوزاري التزامها إجراء الانتخابات النيابيّة والبلدية، وأجرت فعلاً الانتخابات النيابية. وبالتالي، ليس هناك ظرف استثنائي يمنع إجراء الانتخابات البلدية بالمعنى الدستوري». إذ إنّ «الظروف الاستثنائية في الدستور تعني وقوع حالة غير متوقّعة ولا يُمكن للإرادة البشريّة أن تتحكّم بها كالزلزال مثلاً، في حين أنّ ما يمنع إجراء الانتخابات كإضراب الموظفين مثلاً، هو من الأمور المتوقّعة، وأكثر من ذلك، نتيجة تقاعس السلطة السياسية. وعليه، لا يُمكن للسلطة التذرّع بأمر أنتجته بنفسها لتعتبر أنه استثنائي وغير متوقّع».

يشدد لحّام على أنّ «تأجيل الانتخابات يُعد خرقاً متمادياً للدستور (لأنّه التمديد الثاني)، وتحديداً لمبدأ دوريّة الانتخابات وممارسة اللبنانيين لحقهم في الانتخاب والترشّح وإدارة شؤونهم الذاتيّة، فيما لا يحق لمجلس النوّاب خرق مبدأ دوريّة الانتخابات الذي يتمتّع بالقوّة الدستوريّة وفقاً لاجتهادات المجلس الدستوري». والأهم، هو ارتكاب خرق أكبر عند صياغة القانون من النائبين جهاد الصمد وسجيع عطيّة، بسبب اعتماد مصطلح «مهلة أقصاها» في الصيغة التي أقرّت: «التمديد للمجالس البلديّة والاختياريّة، لمدّة اقصاها سنة تنتهي في 2024/4/31». في رأي لحّام، ارتكب مجلس النوّاب بذلك مخالفة دستوريّة وفقاً لقرار المجلس الدستوري الذي يحمل الرقم 97\2 في طلب إبطال القانون رقم 655 لعام 1997 الذي قضى بتمديد ولاية المختارين والمجالس الاختيارية.

يذكّر مرقص ولحّام بهذا القرار الذي قضى حينها بإبطال قانون التمديد،

> لا يعود للمجلس النيابي تسويق التقاعس عن إجراء الانتخابات وتبنّيه باقتراح قانون

لجهة تشابهه مع القانون الحالي، خصوصاً أنّ أعضاء «الدستوري» استندوا في الإبطال حينها إلى عبارة «مهلة أقصاها» إذ رأوا أنّ «تحديد التاريخ الذي تجري خلاله الانتخابات، سواء النيابية أو البلدية أو الاختيارية تدخل في دائرة القانون، ولا يملك المشترع أن يترك للسلطة الإداريـة، تحديد هذا التاريخ في الوقت الذي تراه ومن دون الاستناد إلى معيار معين، وذلك لكي تتسم الانتخابات بطابع الموضوعية وتكون بمنأى عن سوء استعمال السلطة». كما أشار القرار الذي استند إلى الفقرة «ج» من مقدّمة الدستور والمواد 7 و17 من الدستور، إلى أنّ «هذا التمديد لم يبرر بأية ظروف استثنائية، ولا توجد ظروف استثنائية تبرره بدليل قيام الدولة بإجراء انتخابات نيابية سنة 1992 وسنة 1996 وانتخابات فرعية عامي 1994 و1997، فيكون هذا التمديد قد عطل مبدأ دستورياً هو مبدأ دورية الانتخاب وحرم الناخب من ممارسة حق الاقتراع خلافاً للمادة 7 من الدستور وحال دون حق الجماعات المحلية في إدارة شؤونها الذاتية بحرية تطبيقاً للمفهوم الديموقراطي الذي نصت عليه مقدمة الدستور». وعليه، يعتبر لحّام أنّ اعتماد مصطلح «مهلة أقصاها» يعد «اعتباطياً ويخلّ بمبدأ الانتخابات وانتظامها والتحضير لها خصوصاً أنّ لا وقت متوقّعاً بالمعنى القانوني، بالإضافة إلى المخالفة الدستوريّة».

(هيثم الموسوي)

إلى «الدستوري»

كلّ ذلك، يشي بأنّ طريق الطعن بقانون التمديد في المجلس الدستوري معبّد. هذا ما يؤكّده مرقص بإشارته إلى أنّ «الأسباب الموجبة المستفيضة التي أملت إصدار القانون من حيث ترك المجال للحكومة إجراء الانتخابات في أقرب وقت خلال مهلة التمديد وعدم تقديم ترشيحات في دوائر معينة وسواها، هي من المبررات الدستورية والواقعية في ظل حالة الشلل في الإدارة والقضاء والإضرابات التي قد تسعف في تفادي عملية الإبطال من المجلس الدستوري إذا جرى الطعن أمامه».

وهو ما يقوله لحّام أيضاً، إذ يلفت إلى أنّ الطعن يكون بعد صدور القرار في الجريدة الرسميّة، مشيراً إلى أنّ ما فعله ميقاتي أمس في التوقيع على القانون بعد نيْل موافقة مجلس الوزراء من دون توقيع الوزراء، هو ليس خرقاً للقانون خصوصاً أنّ مجلس الوزراء يحلّ مكان رئيس الجمهوريّة في حال الشغور في موقع الرئاسة الأولى. ويوضح أنّه بعد تقديم طلب الطعن إلى المجلس الدستوري يُعيّن المجلس مقرّراً تكون مهمّته رفع تقريره إلى المجلس، على أن يجتمع المجلس بعد استلامه التقرير لاتخاذ القرار المناسب خلال مهلة أقصاها 15 يوماً. ويُمكن للمجلس تعليق العمل بالقرار إلى حين البت بالطلب، مشيراً إلى أنّ لا مهلة واحدة أمام المجلس إذ إن لكل خطوة مهلتها. أمّا عن اتخاذ القرار، فيجيب لحّام أنّ المجلس عادةً إمّا أن يقوم بإبطاله كلياً أو إبطاله جزئياً أو اعتباره قانونياً. في المقابل، يمكن للمجلس الدستوري ألّا يخرج بقرار بشأن الطلبات المقدّمة أمامه، وهو ما حصل أكثر من مرة سابقاً، بحجّة مقاطعة بعض الأعضاء للجلسات وعدم اكتمال النصاب، أو عدم حصول القرار النهائي على الأكثريّة المطلوبة المحدّدة بـ8 من أصل 10 أعضاء.

تقرير

ديوان المحاسبة يبطل عقد المطار... ويفتح التحقيق في العقود السابقة

أتى الرأي الاستشاري لديوان المحاسبة حول عقد إنشاء مبنى ركاب للرحلات المغادرة والسياحية في مطار بيروت الدولي من خارج التوقعات. لجهة اعتبار العقد «امتياز/مرفق عام يقتضي منحه بموجب قانون». وحسم بذلك النقاش القانوني الدائر والمحصور بين وجهتي نظر، إحداهما تعتبره خاضعاً لقانون الشراء العام وأخرى ترى في قانون رسوم المطارات سنداً كافياً

ندى أيوب

أثار استناد وزير الأشغال العامة والنقل علي حمية إلى قانون رسوم المطارات لإتمام صفقة تلزيم إنشاء المبنى الشرقي لمطار بيروت وتجهيزه وتشغيله جدلاً واسعاً حول مشروعية السند القانوني في ظل تطبيق قانون الشراء العام. تراجع حمية ولغى العقد، طالباً من ديوان المحاسبة إبداء الرأي به وبكل العقود المشابهة المنجزة سابقاً في المطار.

في تقريره أمس، لم يخط الديوان عقد حمية ولا العقود السابقة، وفي معلومات «الأخبار» أن الغرفة الثانية برئاسة القاضي عبد الرضى ناصر ستُباشر بالتحقيق في العقود، إذ «تبيّن بأنها تخرق قانون المحاسبة العمومية». لكن الديوان لفت في الوقت نفسه إلى أن تلك العقود «لا تشبه قانونياً عقد إنشاء مبنى جديد للمسافرين، ولا يمكن لحمية الاستناد إليها». ما خلا إنشاء هنغار للشحن عام 2011 تم توصيفه في العقد الموقّع بين وزير الأشغال آنذاك غازي العريضي و«الميدل إيست» بأنه إشغال مساحات، وطبّق فيه قانون رسوم المطارات. إلا أن الديوان صنّف هذا العقد «مخالفاً» لتعارضه والمخطط التوجيهي للمطار في حينه، وهو مبنى خرساني وليس «هنغاراً» كما يدّعي عقد إنشائه، إضافة إلى أنه أتى في ظلّ حكومة تصريف أعمال.

هذه المقارنة مع الصفقات السابقة في المطار، كانت واحدة من منطلقات حمية التي أوردها في كتاب تفسيري وجّهه إلى ديوان المحاسبة يُشرح فيه أسباب استناده إلى قانون رسوم المطارات الذي يمنح وزارة الأشغال الإجازة لشركات الخدمات الأرضية الوطنية بإشغال مساحات مكشوفة في المطار لقاء رسم سنوي عن كل متر مربع، وإقامة منشآت ومبان على نفقتها تعود ملكيّتها إلى الإدارة عند انتهاء مدة العقد. بدأت القصة عندما وافق حمية مبدئياً على طلب شركة «LAT» استثمار المبنى، وفي نيسان 2022، عرض الملف على مجلس الوزراء الذي وافق على تلزيم الشركة بموجب استدراج عروض لدى إدارة المناقصات. لكن الوزير رأى أن القرار سقط مع دخول قانون الشراء العام حيزّ التطبيق في تموز 2022، كما

> لا يدخل ضمن نطاق مفهوم تصريف الأعمال إقامة المشاريع الكبرى الممتدة لسنوات طويلة

أن أي دفتر شروط لتلزيم الإنشاء والاستثمار يقيّد الوزارة بمدّة 4 سنوات، وهكذا استثمار يحتاج تنفيذه مدة أطول. عندها استند إلى تقرير طلبه من مكتب «دار الهندسة للتصميم والاستشارات- شاعر ومشاركوه»، المتضمّن دراسة التكلفة التقديرية بحوالي 120 مليون دولار، وحدد الفترة المتوقعة لاسترداد التكلفة بين 29 و34 سنة. بناء عليه خفّض حمية عدد السنوات إلى 25 واعدّ العقد، معتبراً تقرير «دار الهندسة» جزءاً لا يتجزأ من العقد. وحول إمكانية إجرائه في ظل حكومة تصريف أعمال، تحصّن بأنّ الموافقة المبدئية أعطتها الوزارة للشركة في 2016 وبناء للطلب المسجل في نيسان 2022 (قبل استقالة الحكومة) عُرض الملف على المجلس.

نظر الديوان في جوانب القضية، لينقض الركيزة القانونية الأساس لحمية المتمثّلة بقانون رسوم المطارات وما تبعها من مخالفات. ففي طبيعة العقد القانونية، استقر الاجتهاد على اعتباره «امتيازاً لمرفق عام بطريقة الـ BOT ويقتضي منحه بموجب قانون، وعدم احترام هذا المبدأ يجعل العقد باطلاً وعديم الوجود ولا يترتب عليه أي أثر». هذا التمييز ينطلق من مبدأ أن قانون رسوم المطارات تستوفي وفقه وزارة الأشغال الرسوم من شركات الوقود أو النقل الجوي أو وكلائها الذين يشغلون المكاتب والحظائر والمستودعات والأراضي لتحقيق مصلحة تجارية خاصة للشركات. لكن الحالة لا تنطبق على إشغال استثمار مبان أو أراض في المطار، تامينا لخدمة المسافرين في «TERMINAL 2»، ما دام الإشغال يرمي إلى تحقيق مصلحة عمومية لا خاصة، تتمثّل بتأمين حسن سير مرفق المطار ضمن مساحة ستتواجد فيها أجهزة الدولة وسيتم فيها تقاضي الرسوم لمصلحة الخزينة ويجري التعامل مع المستفيدين منها وفق قواعد تضعها السلطة العامة، ليتوافق الاستثمار مع المصلحة الاقتصادية الكلية للدولة. وعليه «لا يمكن أن تكون حصّة الدولة إيجاراً عن متر من الأرض، بل أكثر من ذلك. ولا يمكن الركون إلى الشركة لتحديد بدلات الخدمات التي ستستوفيها». إضافة إلى أن المشروع يجب أن ينطلق من دراسة دقيقة تحدد منفعة الدولة والمستثمر، بما يضمن الاستمرارية في إدارة المرفق العام، لذلك «لا يصحّ الاستناد إلى دراسات أوّلية لا تتضمن دراسة جدوى، وهي بحاجة إلى التدقيق من قبل اخصائيين ماليين»، على ما جاء في كتاب «دار الهندسة» للمجلس الدستوري.

عون تحقق مع شركة الأخوين رحمة

بدأت المدعية العامة في جبل لبنان غادة عون دعوى قضائية ضدّ شركة «BB Energy» ومديرها الإداري خالد البساتنة لـ«بيعها (...) كميات من الوقود المغشوش إلى مؤسسة كهرباء لبنان»، وفق رسالة كتبتها إلى قاضي التحقيق الأول نقولا منصور، وكشفت صحيفة «ذا ناشيونال» الإماراتية مضمونها أمس.

وفي التفاصيل التي أوردتها عون في رسالتها، تبيّن من نتائج الفحوصات المخبرية التي أُجريت على عينات الوقود «عدم مطابقة محتوى الكبريت للمواصفات المطلوبة»، الأمر الذي تسبّب في إلحاق الضرر بمحطات توليد الطاقة الكهربائية، وشكّل خطراً بيئياً.

وفقاً للصحيفة، فإن التحقيق فُتح في آذار الفائت، ومن المقرر عقد جلسات الاستماع الشهر المقبل.

وبُنت عون تحقيقها على تحقيق سابق فُتح عام 2020، حول تورط موظفين في وزارة الطاقة والمختبرات بتلقي رشاوى مقابل تزوير نتائج الفحوصات المخبرية لشحنات الوقود، التي عملت شركتا «ZR Energy» و«BB Energy» على تنفيذ عقد استيرادها. وبينما وُجّهت الاتهامات حينها إلى «ZR»، تعمل عون حالياً على توسيع التحقيقات لتشمل «BB» أيضاً.

وتتزامن التحقيقات الجديدة مع العقوبات التي فرضتها وزارة الخزانة الأميركية على الأخوين تيدي وريمون رحمة، مالكي شركة «BB Energy».

منبر

مكرمة التمديد

بعد التمديد الأول للمجالس البلدية والاختيارية العام الماضي، تساءلنا في حينه عما يمنع التمديد الثاني والثالث والرابع.

بعد التأجيل الأول، وُضعت البلديات في حالة جمود في انتظار الانتخابات، وتوقفت المجالس البلدية عن وضع خطط ومشاريع قد تتطلب سنوات في وضع اقتصادي طبيعي، فكيف في حالة السقوط الحر نحو الانهيار؟

اليوم تتكرر التجربة بمهلة تجميد لسنة ثانية في ظل قانون للشراء العام «يكربج» عمل البلديات من جهة، وإضرابات الإدارة الرسمية من جهة أخرى. هكذا مضى العام الأول للتمديد وهكذا سيكون العام الثاني.

أما الجديد في هذا التمديد، فهو تعامل المجلس النيابي مع المجالس البلدية وكأنها مؤسسات عامة يصدر قراراً بالتمديد لإداراتها مشروطاً بتقصير المهلة، أو كأن رئيس البلدية موظف ينتظر مكرمة من المجلس النيابي لإبقائه سنة إضافية.

رئيس البلدية منتخب من الشعب لولاية كاملة من دون تمديد أو تقصير (إلا بحسب قانون البلديات)، وهو يستمدّ السلطة من وكالة من الشعب، ولا يطمح أن يكون موظفاً يتم التعاطي معه بشروط ومهل.

نسأل اليوم: هل نحن مقبلون على واقع اقتصادي أفضل ليتم وضع شرط تقصير المدة؟ وماذا لو تكرر التمديد؟ وماذا لو قرر رؤساء البلديات ترك «الجمل بما حمل» قبل أن يطردهم مجلس النوّاب من «الوظيفة»؟

وبالمثل، لماذا لم تشترط المجالس النيابية في أي تمديد لنفسها تقصير أية مهلة؟

معن خليك
رئيس بلدية الغبيري
نائب رئيس لجنة رؤساء البلديات في لبنان

حق الرد

تصحيحاً لما ورد في «الأخبار» (2023/04/19) حول انتخابات نقابة المهندسين، نودّ أن توضح الحقائق الآتية:

كان حزب الله واضحاً في إدارته للمعركة الانتخابية وفي تركيب اللائحة الفائزة قبل بدء العملية الانتخابية، ولم يغيّر من قراراته منتصف يوم السبت الانتخابي، فضلاً عن أن يلعب من تحت الطاولة كما يدّعي التقرير خطأً. إذ إن حزب الله، بعد جهود، توافق مع الأحزاب الحليفة في اللائحة على أن يكون أساس اللائحة المتفق عليها بين الجميع (حزب الله، حركة أمل، التيار الوطني الحر، تيار المستقبل) مكوّناً من أربعة مقاعد من أصل خمسة، ويكون المقعد الخامس حراً بين الجميع، وبالتالي ليس هناك عمل من تحت الطاولة أو غيره، بل عملية تكملة اللائحة بما يراه كل طرف مناسباً.

كما أن الفريق الذي يدير المعركة من قبلنا هو من اختار، بشكل واضح ومسبق، خياراته وقبل اليوم الانتخابي لضمان نجاح حلفائه بالكامل وهذا ما حدث، وهو من رتّب التعاون مع فريق «مصمّمون» لما رأى فيه من مصلحة نقابية والتزم بذلك بشكل كامل، والفريق الآخر يعرف ذلك تماماً.

صحيح أنه لم يكن هناك مرشح مباشر لحزب الله، لكنه كان حريصاً كعادته في العمل الجاد على إيصال حلفائه بما يخدم إحداث تغيير إيجابي وبنّاء، يدفع العمل النقابي الى مستوى منتج وفعّال بعد المراوحة وعدم القدرة على إبداع الحلول لمشاكل المهنة والمهندسين. من هنا، حشد الحزب كالعادة مهندسيه وحضر الى طاولته 900 مهندس ومهندسة، وليس 650 مهندساً كما ورد في التقرير. وما دفع بهذا الحشد ليس فقط تحمّل المسؤولية تجاه حلفائنا وحرصاً على تمثيلهم في مجلس النقابة، بل حرصاً على تحسين الأداء النقابي وهذه مسؤوليتنا جميعاً، وأيضاً رداً على الأجواء الطائفية الشاذة التي حاول البعض إشاعتها في نقابة المهندسين وتأكيداً على وحدة الجسم الهندسي الذي يعاني بكل فئاته وطوائفه من الواقع القائم، والذي كان وما زال، مهما كانت الخلافات، يحرص على الوحدة الوطنية والتعاون بين الجميع لما فيه مصلحة المهنة والمهندسين.

أما وقد انتهت الانتخابات، فإننا نمدّ اليد لجميع الزملاء والأطراف للتعاون جميعاً في سبيل المساهمة في إنقاذ الواقع النقابي وتأمين أفضل خدمة للمهندسين العاملين والمتقاعدين، بما يؤدي الى تطوير الواقع النقابي والمساهمة الفعّالة في إعطاء النقابة دورها الوطني الفعّال والجامع.

وحدة المهن الحرة في حزب الله

قضية

الامتحانات الرسميّة قائمة: أيّ ممتحن لأيّ شهادة؟

تجري الامتحانات الرسمية، هذا العام، في جوّ من انعدام تكافؤ الفرص بين طلاب المدرسة الرسمية والمدرسة الخاصة، وحيث الخسارة واقعة حكماً، بما أن التقييم هو لكفاءات مبتورة ومنهج منقوص

فاتن الحاج

الحركة داخل دوائر وزارة التربية تشي بأن الامتحانات الرسمية للشهادتين المتوسطة والثانوية العامة باقية، بالقوة أو على «التساهيل»، وبتمويل لم يأت بعد، ووسط تفاوت صارخ في التحصيل الأكاديمي بين المدرسة الخاصة والمدرسة الرسمية وداخل كلّ من المدرستين. وهو واقع دعا أساتذة للقول إن «الاستحقاق سيسمح باصطياد عصفورين بحجر: إجراء امتحانات ميسّرة لا يرسب فيها إلا من لم يمرّ في محاذاة سور المدرسة، وتوفير التعويضات المالية للمسؤولين في الوزارة ولجان الامتحانات، وهذا مربط الخيل».

شهران فقط يفصلان عن الموعد الافتراضي للاستحقاق، وهو الأسبوع الأول من تموز. لا تفاصيل دقيقة حتى الآن عن آلية تنظيم الامتحانات، وبرنامج الامتحانات وما إذا كان سيجري اعتماد المواد الاختيارية أم لا، وغيرها من القرارات التي يصدرها، في العادة، وزير التربية ولا تحتاج إلى مرسوم، في حين أن مرسوم إشراك أساتذة التعليم الخاص في كلّ أعمال الامتحانات من وضع الأسئلة، إلى مراقبة الصفوف، والتصحيح وإصدار النتائج، الصادر العام الماضي، لا يزال ساري المفعول.

حالياً، تنتظر وزارة التربية إنجاز المركز التربوي للبحوث والإنماء لتقليص إضافي للمواد الدراسية المقرّرة، بفترض أن يصدر في وقت قريب، كي تحدد مسار الامتحانات، وهي لا تزال تفاوض، على خط موازٍ، الجهات المانحة على مبلغ مليونيْ دولار لتسيير تنظيمها، إضافة إلى مبلغ 24 مليار ليرة (الموازنة الرسمية للامتحانات)، أي ما لا يتجاوز 240 ألف دولار.

المعلومات تفيد بأن المركز يتجه إلى حصر السنة الدراسية بـ13 أسبوعاً كما كان عليه الحال، العام الماضي، علماً أن بعض المدارس الخاصة أنجزت برامجها، وبعضها الآخر يراهن على التقليص، في حين أن بعض الثانويات الرسمية لم تداوم أكثر من 37 يوماً هذا العام، ومنها من درّس حتى الآن ستة أسابيع، أو عشرة بالحد الأقصى.

«الكل ناجح»

«التعليم الثانوي الرسمي أمّ الصبي»، هذا ما يفترضه الأساتذة الثانويون «المتخلّفون» قسراً عن الالتحاق بثانوياتهم بسبب تعنّت الدولة في إعطائهم حقوقهم. «طلابنا غير جاهزين للامتحانات»، هذا ما تقوله النقابية في التيار النقابي المستقل، فاتنة دلال، مشيرة إلى أن 70% من الثانويات الرسمية في حالة تعثر، وليس صحيحاً ما يُحكى إعلامياً أن التعليم انتظم، سائلة: «بماذا سيمتحنون طلاباً داوموا حتى الآن 37 يوماً؟». وتردف: «لا قيمة لامتحانات غير عادلة تضرب التعليم الرسمي وقوامها الكلّ ناجح، فيما الأصداء التي تصلنا من الجامعات غير مشجّعة عن المستوى المريب للطلاب في التحصيل الأكاديمي». نسأل ما هو البديل؟ فتجيب أن الحل هو إعطاء الحقوق، مستغربة الإصرار على امتحانات البريفيه التي تكلف 150 مليون دولار، علماً أنها شهادة لا يعتدّ بها في أي وظيفة. بحسب دلال، لم تضع الحكومة خطة طوارئ ولم تدرج التعليم في رأس سلم أولوياتها، وكان الحريّ بها أن تجيّر عشرات ملايين الدولارات التي دفعتها لقطاع الكهرباء مثلاً للأساتذة. وفيما ترفض تحميل أي أستاذ مسؤولية هدر هذا العام، تلفت إلى أن الامتحانات في خبر كان، والضغوط التي تمارس ليست نابعة من اعتبارات تربوية، إنما تصبّ في إراحة المدرسة الخاصة، و«تنفيع» بعض المسؤولين الذين يعملون في الامتحانات ويتقاضون تعويضات. وتعتقد أن الطلاب سيقفون في وجههم هذه المرة، في حال إجراء الامتحانات وسيقفلون المراكز.

طرح التعليم الخاص عدم اعتماد المواد الاختيارية في الامتحانات (هيثم الموسوي)

عام دراسي أعرج

عضو لجنة الأساتذة الثانويين المنتفضين، صادق الحجيري، يؤكد الحرص على إجراء الامتحانات الرسمية شرط إعطاء الحقوق، باعتبار أن الموقع الطبيعي للأستاذ هو الصف وليس الشارع أو المنزل، لكنه يوافق على أن العملية التعليمية لا تزال عرجاء في التعليم الثانوي الرسمي، باستثناء عدد محدود من الثانويات التي تعرّض فيها الأساتذة لضغوط وعُرضت عليهم إغراءات مادية، محمّلاً الدولة مسؤولية كل ما يحصل، «فالأساتذة مستعدون للتضحية إذا لزم بصيوا هم الأضاحي مع رواتب تتبع مساراً انحدارياً وسط عدم تثبيت سعر صيرفة، إذ لا يتجاوز معدلها اليوم مع كل الزيادات 200 دولار بعدما كان المعدل في كانون الثاني الماضي 300 دولار».

التعويض في المعهد!

إلا أن أحد أعضاء الهيئة الإدارية في رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي بدا مرتاحاً للتقليص الذي «سينهي الأمور بأقل الخسائر الممكنة وإن كان ذلك لم يردم الفقد التعليمي». ويعرب عن اعتقاده بأن الطلاب سيُمتحنون بأكثر من 60% من المنهج، لافتاً إلى أن التعثر في التعليم الرسمي هو بالشكل وليس بالمضمون، إذ إن قسماً كبيراً من طلاب الشهادات الرسمية التحقوا بمعاهد تدريس خاصة أو تسجّلوا في دورات تدريبية على حساب الجهات المانحة وعوّضوا أكثر من 70% من المعلومات الناقصة، ومن لم يستطع الانتساب إلى أي من هذه المبادرات سيحتاج إلى القيام بجهود شخصية. ودعا النقابي لجان الامتحانات إلى أن تضع أسئلة معتدلة، مراعاةً للظروف القاسية التي يمرّ بها الجميع.

> **طلاب الثانوية العامة لهذا العام يحملون إفادة في «البريفيه»**

الامتحانات «مهما كلّف الأمر»

على المقلب الآخر، يصرّ التعليم الخاص على إجراء الامتحانات «مهما كلّف الأمر»، على ما يقول رئيس نقابة المعلمين، نعمه محفوض، فإلغاء الشهادة أو إعطاء الإفادة يقضي على قطاع التربية. ويقول إن طرح إجراء امتحانين رسميين، واحد للقطاع الرسمي وآخر للقطاع الخاص مردود، وسابقة وطنية خطيرة، علماً أننا أوعزنا إلى معلمينا المشاركين في أعمال التقليص أن لا يكون التخفيف على حساب الجوهر حتى يكون للشهادة الرسمية معنى. ويطالب الأساتذة في التعليم الرسمي بأن لا يقبلوا بإنهاء العام الدراسي من دون امتحانات، وإذا حصل ذلك فلن يبدأ العام الدراسي الجديد، ولن يكون بمقدورنا تنظيم تحركات مشتركة بين القطاعين والمطالبة بأن يكون 45% من الراتب على الأقل، بالدولار الأميركي.

ويشير الأمين العام للمدارس الكاثوليكية، يوسف نصر، إلى أن اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة اتفق مع وزارة التربية في الاجتماع الذي عُقد بحضور المدير العام ورئيسة المركز التربوي على أن إجراء الامتحانات الرسمية مطلب نهائي لا مجال للعودة عنه، انطلاقاً من حق جميع المتعلمين في الحصول على الشهادة، أما مسؤولية إيجاد حلول لمشاكل التعليم الرسمي فتقع على وزارة التربية. ويوضح أن التعليم الخاص ليس ضد تقليص المواد كي لا يكون هناك تمييز بين تلميذ وآخر. ويلفت إلى أن هناك اقتراحين طُرحا في الاجتماع ورُفضا، وهما إجراء امتحانين للقطاعين في توقيتين مختلفين، أو أن يشارك من أنجز البرامج في الدورة الأولى، والباقون يخضعون للدورة الثانية، وجرى الاتفاق على تنظيم امتحانات موحّدة تبدأ دورتها الأولى في بداية تموز. ويشير إلى أننا «تمنينا كاتحاد إلغاء فكرة المواد الاختيارية وخصوصاً لصف البريفيه مع اعتماد تقليص كمية المادة، فاختزال المواد غير محبّذ ويحدث مشاكل داخل المدارس، رافضاً اللجوء إلى الإفادات للحفاظ على المستوى التعليمي للطلاب». أما اعتماد الامتحانات المدرسية بالنسبة إلى تلامذة البريفيه فهو، بحسب نصر، سيف ذو حدّين ويحتاج إلى مزيد من النقاش والتفكير.

أمل شعبان: لا سيناريو بديلاً من الامتحانات

ترى رئيسة دائرة الامتحانات الرسمية، أمل شعبان، أن المشكلة ليست في الامتحانات، بل في العام الدراسي نفسه الذي لا يشبه أياً من الأعوام الأخرى ولا سيما لجهة التفاوت في التحصيل بين القطاعين الرسمي والخاص. تسأل: «إذا لم ننظّم الامتحانات، فما هو البديل؟ هل نعطي الإفادات؟ استناداً إلى ماذا؟ ماذا لو لم يعد بعض الطلاب إلى صفوفهم؟ هل يُعقل أن تُمنح إفادة نجاح لطالب داوم 30 يوماً؟». تقول: «جاهزون لوجستياً لإجراء امتحانات البريفيه والثانوية العامة، وليست هناك سيناريوهات أخرى حتى الآن، نأمل أن ينتظم الوضع سريعاً مع صدور تقليص المنهج عن المركز التربوي في وقت قريب». المازق، كما تقول، هو في الثانوية العامة، لكون البيانات الأوّلية تشير إلى أن تلامذة البريفيه أنجزوا حتى الآن نحو 50% من المنهج.

هناك من يقول إنكم تصرّون على الامتحانات الرسمية من أجل «تنفيع» مسؤولين وموظّفين إداريين في الوزارة؟ تجيب: العاملون في الامتحانات يتقاضون تعويضات طبيعية عن أعمال ينجزونها خارج الدوام الرسمي، ولو أتيح لهم العمل في أيّ مكان آخر خارج وظيفتهم لكانوا تقاضوا أكثر من تعويضات الامتحانات، فرئيس اللجنة مثلاً كان يتقاضى 16 مليون ليرة، أي 10 آلاف دولار واليوم نربحه جميلة بالـ1800 دولار التي نعطيه إياها».

لكنّ الأساتذة يتحدثون بصورة خاصة عن تعويضات المسؤولين الإداريين، فهل دائرة الامتحانات تحتاج فعلاً إلى هذا الجيش من العاملين في الاستحقاق؟ تقول: «يقوم 20 ألف أستاذ بأعمال إدارية في الامتحانات، ويساعد نحو 20 موظفاً إدارياً رئيس اللجان الفاحصة المدير العام للتربية ورئيسة دائرة الامتحانات». وتؤكد أن هناك أعمالاً إدارية كثيرة للجان المواد، والمشرفين التربويين، والتفتيش التربوي واختصاصيي الاحتياجات الخاصة، وبنك الأسئلة، وتبرير طلبات الترشيح وتوزيع الترشيحين والمراقبين وطباعة بطاقات الترشيح، وتحضير مغلّفات الأسئلة بحسب أعداد المرشحين في المراكز وصناديق التوضيب، وأعمال المكننة وجلسات أسس التقييم وإصدار النتائج وغيرها الكثير. وتستدرك: «فليحاسبونا إذا حصل خطأ في الامتحانات، لا أن يسألونا ماذا قبضنا عن عمل يتطلب دقة كبيرة ويرتّب مسؤولية عالية».

هل تأمّنت المبالغ المالية بالدولار لإجراء الاستحقاق؟ تشير شعبان إلى أن وزارة التربية تفاوض الجهات المانحة، وقد اعتمدت كلفة العام الماضي، أي مليونَيْ دولار للبريفيه والثانوية العامة. شعبان تحدثت عن عدم إصدار القانون الذي يرفع رسوم الترشيح من 20 ألف ليرة في الشهادة المتوسطة إلى 200 ألف، ومن 40 ألفاً في الشهادة الثانوية إلى 400 ألف، وهو ما قد يؤمّن موازنة بقيمة 30 مليار ليرة للامتحانات، علماً أن طلب الترشيح في البكالوريا الفرنسية هو 70 دولاراً، ويدفع الطالب 60 دولاراً للحصول على شهادة بدل عن ضائع في حال أضاع شهادته. وتؤكد شعبان أن إجراء امتحانين للقطاع الرسمي والخاص مرفوض لعدة أسباب، منها أنها امتحانات وطنية ولا يجوز التمييز فيها بين تلميذ وآخر، ومن ثم فإن تنظيم استحقاقين يضاعف الكلفة.

تقرير

الموظّفون بعد إقرار الزيادات: الحكومة لا تقدّم حلولاً

فؤاد بزي

مسح مجلس الوزراء في جلسة أول من أمس مشاريع المراسيم المحالة من وزارة المالية في وقت سابق من هذا الشهر، والتي تقضي بـ«إعطاء بدلات إنتاجية للموظفين، بحسب فئاتهم، باستثناء أساتذة المدارس والثانويات»، و«ربط بدل النقل بليترات البنزين، عبر جعله مساوياً لـ 5 ليترات عن كلّ يوم حضور». في المقابل، أقرّ زيادة على رواتب الموظفين مساوية لـ«أربعة أضعاف أساس الراتب»، مشروطة بالحضور 14 يوماً على الأقل، وتدفع الزيادات ابتداءً من آخر شهر أيار القادم، وأضاف هذه الزيادة على الرّاتب المعدّل بموجب المادة 111 من قانون الموازنة العامة لعام 2022، على أن لا يتجاوز التعويض المؤقت الـ 50 مليون ليرة شهرياً، والذي لا يدخل في احتساب تعويض نهاية الخدمة، أو معاشات التقاعد، إلى حين إنجاز مشروع متكامل لتعديل الرواتب والأجور.

الليرات المضاعفة

بالتالي أصبح راتب الموظف في الخدمة مساوياً لسبعة أضعاف أساس الراتب الذي كان يتقاضاه الموظف مطلع عام 2020. كما أضاف 3 معاشات تقاعدية للمتقاعدين، أيّ أقل بـ 15% من الزيادة للموظفين في الخدمة، وضاعف بدل ساعة الأستاذ المتعاقد في الجامعة اللبنانية، وأضاف 50% على ساعة المعلّم المتعاقد في التعليمين الأساسي والثانوي. كما فكّ مجلس الوزراء أحد أبرز مطالب الروابط، «ربط بدل النقل اليومي إلى مركز العمل بليترات البنزين»، واعتمد بدلاً من ذلك مبلغ 450 ألف ليرة عن كلّ يوم عمل، مشترطاً «عدم الحضور إلى مركز العمل لأكثر من 18 يوماً في الشهر»، وبالتالي يصبح بدل النقل الأقصى الذي يمكن للموظف قبضه 8 ملايين و100 ألف ليرة.

الثانوي يتخوّف

وبناءً على هذه المعطيات، لن تزيد رواتب الأساتذة أكثر من 60 دولاراً بحسب السّعر الحالي لمنصة صيرفة، وعليه لن يرتفع الراتب عن الـ 250 دولاراً في أحسن الأحوال. هذه الأرقام ما يرشح عن وزارة التربية بـ«إقفال ملف بدلات الإنتاجية الموعودة، والتي تبلغ 125 دولاراً شهرياً»، أمّا الزيادة الحكومية، فـ«هي على سعر مفتوح لمنصة صيرفة، وبالتالي غير ثابتة»، بحسب عضو لجنة الأساتذة المنتفضين صادق الحجيري، الذي يؤكّد «عدم رضا الأساتذة عنها»، متخوّفاً من «توقف صرف الزيادات خلال فترة العطلة الصّيفية التي يتوقف فيها الأساتذة عن الذهاب إلى مراكز عملهم، إذ إنّها مشروطة بالحضور لعدد معيّن من الأيام».

الإضراب مستمرّ

الحلّ بالنسبة إلى الموظفين يُختصر بـ«تثبيت سعر على منصة صيرفة يضمن لهم راتباً ثابتاً خلال الأزمة»، أما مشهد ملايين الليرات فلم يغرهم أبداً، فـ«هم لا يريدون قبض ملايين الأوراق النقدية من دون قيمة»، كما يرفضون إعادة تجربة موازنة عام 2022، والتي تبخّرت الزيادات المقرّة فيها بالليرة مع ارتفاع سعر صرف الدولار ثلاث مرّات عمّا كان عليه ليلة إقرار الموازنة.

أمّا رئيسة رابطة موظفي الإدارة العامة نوال نصر، فتفتح كلامها عن مقرّرات الحكومة بـ«أعوذ بالله من الشيطان الرجيم من هكذا جلسة»، وتقول «نحن لن نقبل براتب أقلّ من 450 دولاراً»، مضيفةً «هذا تنازل منّا مقارنة بوضعنا قبل عام 2019». وتعليقاً على الزيادة المقرّة، تشير نصر إلى «أنّ راتب الموظف سيصبح مع الزيادة الحالية 145 دولاراً، وفي حال انهيار العملة لاحقاً سيتضاءل أكثر»، وبالتالي ترى «عدم وجود إرادة لدى الحكومة للحل، والزيادات المطروحة لا تُعطى لتُقبل بل لتُرفض. هم يريدوننا أن نضرب ونبقى في البيوت، فبدل النقل لا يكفي الموظف للوصول إلى مركز عمله، ونحن طرحنا 8 ليترات لا 5، ولا سيّما أنّ أغلبيّتهم تسكن في مناطق بعيدة عن بيروت»، وعن الإضراب فهو «مستمر، والموظفون بحكم المحتجزين في منازلهم لهزالة التقديمات».

مساعدة هزيلة للتعاونية

من جهته، يشير المدير العام لتعاونية الموظفين الدكتور يحيى خميس إلى مطالبة مجلس الوزراء بـ«8 آلاف مليار ليرة لتحسين تقديمات التعاونية الطبيّة»، لكن الحكومة في جلستها الأخيرة لم تقرّ سوى 450 ملياراً. يصف خميس الرقم بـ«الهزيل جداً، فقد كان المتوقع الموافقة على 5 آلاف مليار بدل الـ 8». بالإضافة إلى أنّه «لا يزال بحاجة إلى قوننة، إمّا عبر سلفة خزينة أو تعديل قانون الموازنة، وفي الحالتين هذا يحتاج إلى وقت قد تتضاءل خلاله قيمة المبلغ بسبب انهيار العملة». أمّا عن تعديل التعاونية لقيمة المنح التعليمية، فيشير خميس إلى «أنّ القرار الذي انتشر على وسائل التواصل موقّع من قبله، لكنّه ليس نافذاً حتى اللحظة، ويحتاج إلى مصادقة مجلس الخدمة المدنية».

لن تزيد رواتب الأساتذة أكثر من 60 دولاراً بحسب السّعر الحالي لمنصة صيرفة (هيثم الموسوي)

تقرير

عودة الحصبة: انتشار أم بوادر جائحة؟

رجا نا حمية

أواخر الأسبوع الماضي، تابعت بلدية طرابلس وفريق من مركز الترصّد الوبائي في وزارة الصحة العامة، خبر «انتشار» عدوى الحصبة في أحد مخيّمات اللاجئين السوريين. كان الخبر بداية مرحلة التفتيش عن مدى انتشار هذه العدوى من عدمه، وهو ما دفع بمراقبي الدائرة الصحية في البلدية وفريق الترصّد الوبائي لإعلان «النفير» وإجراء مسح شامل لمخيمات النازحين السوريين في زيتون أبو سمراء في مدينة طرابلس.

إلى الآن، لم تصدر نتائج حاسمة حول مدى انتشار العدوى، باستثناء نتائج أولية تترّث وزارة الصحة العامة في البناء عليها. إلا أن ذلك، لم يمنع من تكثيف الاجتماعات في الآونة الأخيرة للمتابعة، والتي كان آخرها أمس، مستهدفة في الأساس كيفية العمل على تفعيل مسار المواجهة، ولا سيما في ما يخص إعادة برنامج التحصين إلى سكّة عمله الطبيعية.

تطورات لم تأتِ من خارج التوقعات، فبحسب الدكتور برنار جرباقة، رئيس اللجنة الاستشارية للتلقيح في لبنان وطبيب الأطفال، «كلّ شيء كان منتظراً»، عقب فترة انقطاع طويلة وقسرية عن السير ببرنامج اللقاحات الذي يفترض أن يكون روتينياً. لا أسباب كثيرة لعودة انتشار عدوى الحصبة، فيما لو دخل لبنان مرحلة الانتشار ـ إذ يحصرها جرباقة في سببين أساسيين: أولهما جائحة كورونا التي عزلت الناس عن كلّ شيء، والتي تجلّى أول تأثيراتها باختصار الزيارات للعيادات الطبية وحتى انقطاعها، ما أدى إلى تراجع نسب التلقيح لدى الأطفال، وثانيهما الوضع الاقتصادي المادي الذي أثّر في قدرة الناس على استكمال اللقاحات لأولادهم بعدما باتت أسعارها باهظة، مع إخراجها من لوائح الدعم. سببان يكفيان، بحسب جرباقة، ليصبح «الأطفال أكثر عرضة لالتقاط أمراض جرثومية يسهل انتقالها بالرذاذ والبشرة كما الحصبة أو حتى معوية كما الكوليرا». وتشير إحصاءات برنامج التحصين الوطني، في هذا السياق، إلى أن نسبة التقاط من كلّ اللقاحات الروتينية تراوح اليوم ما بين 27 و30%. وهي في الحصبة تحديداً أكثر مما عداها، إذ يلفت اختصاصي الأمراض المعدية، الدكتور عبد الرحمن البزري إلى انخفاض نسبة التلقيح للحصبة «ما بين 35 و40%» بحسب دراسة أجريناها أخيراً، وهي ليست فقط ظاهرة لبنانية وإنما عالمية أيضاً». إلى هذين السببين، يضاف آخر طارئ وإن كان يقترب من أن يصبح أساسياً، وهو ما يتعلّق بكثافة النزوح، حيث تشكّل المجمعات والمخيمات بؤرة أولى للانتشار.

الحصبة كل 5 سنوات

حتى اللحظة، لم تدخل البلاد مرحلة انتشار أو ما يمكن أن يُطلق عليه جائحة، ولعلّ أفضل تعبير لما يحدث اليوم «أن ما يحدث هو بوادر جائحة»، على ما تقول الدكتورة رندا حمادة، رئيسة دائرة الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة، أو «out break»، بحسب تعبير البزري. أضف إلى ذلك أن البلاد معتادة، كما العالم، كلّ فترة على ارتفاع في حالات الإصابة بعدوى الحصبة. وبالرغم من أن هناك مناعة مجتمعية مطمئنة، بحسب البزري، «كون الكثيرين أصيبوا بالعدوى سابقاً ووُهبوا نوعاً من الحماية»، إلا أن الحصبة من أنواع العدوى التي تتكرّر كلّ فترة تُقدّر بخمس سنوات، حتى مع تلقّي اللقاحات. ويعود ذلك إلى طبيعة لقاح الحصبة، إذ تشرح حمادة أن لقاح الحصبة تحديداً «يكتسب من خلاله 85% من الملقّحين مناعة، فيما هناك 15% لا يكوّنون مناعة، وعلى مدى السنوات، هذه الـ15% كفيلة بأن تحرّك الحصبة».

> **يشير البزري إلى انخفاض نسبة التلقيح للحصبة ما بين 35 و40%**

واللافت أنّه في كل مرّة تعود فيها الحصبة إلى الارتفاع يكون حراكها في المناطق نفسها، والتي غالباً ما تبدأ بالمخيمات والتجمعات السكنية المكتظّة. وتشير المصادر إلى أنها في الفترة الماضية «بدأت في التجمعات السكنية المكتظّة في صبرا والشمال وعرسال وعكار...». وهنا، ثمة شيء أساس يفترض التنبّه إليه وهو أن «الحصبة من أكثر أنواع العدوى انتشاراً، إذ إنه يتخطى في ذلك كلّ الفيروسات بما فيها الإنفلونزا والكورونا وغيرها...»، بحسب البزري.

لا حلول كثيرة للحصبة، إذ يبقى «الأساس هو إعطاء اللقاح»، يقول جرباقة. وفي هذا السياق، كانت الاجتماعات في وزارة الصحة العامة «حيث تُجرى دراسة للمخاطر ليؤخذ على أساسها القرار المناسب، فإما القيام بحملة تلقيح وطنية سريعة مع ما يستوجب ذلك من تأمين الدعم، وإما إقامة حملة مركّزة إما في المجتمعات الأكثر عرضة أو تلك التي ظهرت فيها حالات إصابة». أما في حال الإصابة «فليس هناك علاج هادف للحصبة وإنما علاج للعوارض سواء معالجة ارتفاع الحرارة أو نقص السوائل...». وفي حال ازدياد الحالات «نعطي اللقاح لـ6 أشهر بدلاً من 9 أشهر». وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في الكثير من الدول، تُدرس إمكانية زيادة جرعة لقاح ضد الحصبة للبالغين.

ضدّ الوطنيّة

عامر محسن *

يمكن لنا أن نحوّر قليلاً في القول الغربي الشهير عن «الوطنية» ونتصرّف فيه، وأن ندفع بأن الوطنيّة، في بلادنا، غالباً ما تكون الملجأ الأخير للعنصري. «أنا لست انعزالياً كارهاً لمن هم حولي، أنا ببساطة وطنيٌّ متعصّب، أريد لبنان/الأردن/سوريا/العراق أوّلاً!».

قبل أن نبدأ، قد يجوز الاستهلال هنا بمقدّمة قصيرة عن سؤال «الأسماء» وكيف تأتي، وعن أهمية التسمية ومعناها في السياق اللبناني. أن تسمّي شيئاً أو أحداً، فهذا يعني أنّك وتحسمه (هل هو حصان أم عصفور؟ محمّد أو جوزيف؟). من هنا، فإنّ في فعل التسمية سلطةً وقوّة ولكنّه، في الوقت ذاته، قد يكون «ورطة» أيضاً، إذ أنّ هذا «الشيء» قد أصبحت له الآن هويّة ولفظ، وموقعٌ في نظام المعاني. أذكر ليلةً في أواخر تسعينيات القرن الماضي. نحن في مكتبة الجامعة اليسوعية في بيروت، وأصدقاء شيءٌ مشترك بين كلّ هذه الأسماء، بالطبع، هو أنّها «محايدة» بشكل مقصود، مصمّمة لكي تخفي هويتك الطائفية، وهذا ليس بالصدفة (على الهامش: يبدو أنّ الاسم المقرّر لي في الأصل كان «زياد»، ولكن تمّ تغييره في اللحظة الأخيرة لأنهم اكتشفوا أنّه قريبٌ أكثر من اللازم لـ«يزيد»، فاصبح «عامر» - مع أنّه قريبٌ أكثر من اللازم لـ«عمر»).

هذا لم يكن مردّه دوماً الإيديولوجيا، أو نزوع علماني جذري لدى الأهل، بل هو في أساسه مسألة عمليّة: في لبنان السبعينيات، إن كنت تريد لولدك أن يندمج في الطبقة الوسطى والاقتصاد الحديث ويرتقي في جوّ مختلط لا يشبهه، فمن المفضّل أن لا يكون أصله الطائفي واضحاً وبارزاً، وبخاصّة إن كان مسلماً. في لبنان الصغير، أوّلاً أو آخراً، الجميع سيعرف نسبك، هذا أوّل ما يستقصون عنه (فقط جمال غصن، ما زلنا إلى الآن لا نعرف هو ماذا بالضبط). جلّ ما تفعله هنا هو أنّك كنت تعطي ولدك فرصة، بمعنى أنّ الموضوع لن يُحسم من اللحظة الأولى لدخوله الغرفة حين يعرّف عن نفسه أنّه «جعفر». في نهاية الأمر، لا أحد من السذاجة بحيث يتصوّر أن اسماً مثل اسمي، مع بعض الفرنسية الركيكة، سوف يجعلانك تذوب في ساسين.

لهذه الأسباب نحمل، أنا وأكثر رفاقي، أسماء عربيّة، جميلة وأصيلة، ولكنّها ليست أسماء أجدادنا، ولا هي ترتبط بتراثٍ محدّد، بل تبدو وكأنّه قد تمّ اختيارها من كتاب القراءة المدرسي (في جيلي الحالي، بالمقابل، أصبح العديد منّا يعطي أبناءه وبناته أسماء قابلة للّفظ «على الوجهين»، أي بالعربية والأجنبية، تحسّباً لاحتمال أن يهاجروا ويسكنوا في الغرب. أسماء مثل سارة وليا وآدم ودانيال - لأنهم هكذا، في أميركا، سيعتقدون أنّك أبيض). الطريف هنا هو أنّ لعبة الإخفاء هذه تصبح أحياناً، في ذاتها، كاشفة: يخبرك السوريّون أنّك تعرف أنّ الشخص أمامك ينتمي إلى «أقلية» تحديداً إن كان يحمل أسماً «علمانياً» جداً، محايداً بشكلٍ مريب، أو عربيّاً قديماً بائداً على طريقة «القمّان» و«المهيار». بالعكس نفسه، لو أنّني ولدت في زمن وسياقٍ مختلفين، بعد عشر سنوات من ولادتي، مثلاً، حين كان أغلب اللبنانيين يعيشون ويكبرون في أجواء صافية طائفياً، ولو كانت عائلتي في الضاحية، لما كان هناك من سببٍ لكي لا يسمّوني «نور الحيدر».

> كلّ مفهوم عن الوطنية (او القومية) بني عليه في القرن الماضي كان اجمالاً رجعياً، تبعياً، كارهاً للعرب (إن كانوا فقراء وليسوا امراء)، وتمييزاً ضدّ الكثير ممن يعيش على ارضه
>
> حين يخلو المشروع الوطني من مضمونٍ تحرّري، ينحسر إلى الصورة البدائية لمشروع الهوية: تعريف النّفس بالتضادّ مع «آخر قريب»، وترجمة لمصالح انتهازية لطبقةٍ من النّخب

العنصريّة بأسماء أخرى

ما أودّ أقوله هنا هو أنّ الوطنية اللبنانيّة، كأكثر الوطنيات العربيّة، هي اجمالاً سيئة. «لبنان» هو كيان سياسي وقانوني، نعيش فيه ونعمل ضمن دستوره وترتيباته وأعرافه. ولكن كلّ مفهومٍ عن الوطنية (أو القومية) بني عليه في القرن الماضي كان اجمالاً رجعياً، تبعياً، كارهاً للعرب (إن كانوا فقراء وليسوا امراء)، وتمييزاً ضدّ الكثير ممن يعيش على أرضه. المسألة هي أن مفهوم «اللبنانوية» هذا تمتّ استعادته و«اعادة تدويره»، على صورةٍ جديدة، في كلّ مرحلة تاريخية خلال القرن الماضي، مع نهاية الحرب الأهلية، ضعف المفهوم الايديولوجي للقومية اللبنانية وتراجع ممثلوه، ولكن 14 آذار كانت - في جانب رئيسي منها - عمليّة بعثٍ و«تحديثٍ» لتلك الايديولوجيا. انتبه إلى الأمر باكراً أسعد أبو خليل، حين شرح يومها أنّ «الجبهة اللبنانية» قد خسرت الحرب ولكنّها، مع 14 آذار، قد ربحت الحرب الثقافية والصراع على هوية البلد. نابذين كلّ انتماء آخر، باستثناء المواطنة وأوكرانيا الجديدة. ولكن هؤلاء النّاس في الشرق، لا ندري ما هي مشكلتهم. لا يشبهوننا بالكامل ولا يشبهون أوكرانيا. كأنهم لا يريدون أن يكونوا أوكران مثلنا وجزءاً من الوطن الجديد. يصرّون على استخدام لغةٍ أجنبية، ولديهم دوماً صلات بأناسٍ في الخارج، بل إنّ بعضهم يلبس الشادور - أقصد لا يلبس الفيشيفانكا».

المشكلة هنا لها أكثر من وجه. من ناحية، فإنّ العديد من النّخب العلمانية في بلادٍ مثل لبنان اليوم لا تحمل مشروعاً علمانياً ذو مضمون تحرّري، بل إن «ايديولوجيتهم» قد تكون أقرب إلى نسخةٍ ساذجة عن مفهوم «الحداثة الفائقة» القديم (hyper modernity). هي، باختصار، فكرة تبسيطية عن الحداثة تنظر إلى المجتمع باعتبار أنه يجب أن يكون على شاكلة خطوطٍ مستقيمة، نظيفة، تتقاطع بوضوح: هنا المواطن، هنا الدّولة، سوف نعقلن كلّ شيء (والدّولة تكتسب صفات سحرية، كأنها عقلٌ محض، والمواطن يصبح أيضاً نموذجاً نظرياً، ورقة بيضاء). ويعتبرون أنّ أيّ «تعرّجاتٍ» أو «تفاصيل» تتخلّل هذه الخطوط - أديان، هويات، التاريخ المحلّي - هي بمثابة «تشويهٍ» و«انحراف» عن المخطّطة. لا يشبهوننا بالكامل إصلاحها أو إلغائها أو إبطالها؛ مع التأكيد الدائم بأننا «لا يمكن أن نتقدّم» طالما أننا لا نطابق هذا النموذج/المثال الذي في رأسنا.

المفارقة نفسها تحصل حين تحاول مطابقة الخريطة اللبنانية على الخريطة «البشرية» والتاريخية للمنطقة. أي التاريخ الحقيقي الذي انتجنا. البعض يخاطب «حزب الله» في لبنان باعتبار أنه «غير لبناني»، تلوّن وخسر وطنيّته عبر الصلة مع إيران، بل إنّ هذا «التلوّث» قد أصاب أغلب شيعة البلد في حياتهم وثقافتهم، بل وحتى في ملبسهم. فلندع جانباً أنّك لا تتكلّم هنا عن تنظيم ثانويّ دخيل، تقرّر أنت إن كان شرعيّاً أم لا، بل عن أكبر حركة شعبية منظّمة ومتجذّرة في لبنان (السؤال هنا هو عن من يحقّ له وضع المعايير). المسألة أعمق من ذلك: نحن في منطقة يتمّ فيها، على طول التاريخ القديم والحديث، تبادل الأفكار والايديولوجيا والحركات والتنظيم، بل والعلاقات البشرية والعائلية، من غير اعتبار للحدود القطريّة الحديثة. أن تطلب من اللبنانيين أن يقصروا فكرهم وفعلهم وثقافتهم على مساحة عشرة آلاف كيلومتر هو ليس وطنيّة، بل سذاجة واستحالة. الثقافة في المجتمع، والمعتقدات والأديان والأساليب الحياة، تتغيّر وتتحوّل بشكل هائل مع مراحل التاريخ، وتحت تأثيراتٍ غالباً ما تكون خارجيّة، ثم تمرّ في البلد وتصبح «محليّة» وجزءاً من كلّ (هذا إلّا إن كنت تعتقد أنّ الإمام علي أصله من جوبّا).

من قال لكم أنّ حالة أهل جبل عامل، عام 1920 مثلاً، كانت حالة «أصيلة» وقديمة ومستمرّة، تمّ العبث بها بعد ذلك؟ وأنها لم تكن نتاج قرن أو أكثر من تغييراتٍ جذريّة وعاصفة قلبت أحوال المجتمع والديموغرافيا ونمط الانتاج بشكلٍ كامل؟ ثمّ تبعها قرنٌ آخر من التحوّلات الكبرى نعيشها إلى اليوم، وهي كلّها لم تكن ديناميات «لبنانوية» بالكامل. هل تريدهم أن يقدّسوا «صورة فوريّة» (snapshot) من زمنٍ قديم يعجبك؟ هل تريدهم أن يعودوا إلى الماضي الزراعي؟ (البعض، في الحقيقة، قال حرفياً هذا الكلام بأشكال مختلفة في السنوات الماضية). الفكرة هي أنه حين يعتمد قسمٌ من النّاس، في مرحلةٍ تاريخية ما، فكراً أو خياراً أو نمطاً في الحياة، ويبنون لأنفسهم تراثاً، فلا أحد يجبرك على السّير فيه، أو أن تصبح على شاكلته أو توافق عليه، ولكن لا يجوز لك أن تشكّك في شرعيّته - أن تنكر عليهم حقّهم في الاختيار.

على الهامش، لدى حسن الخلف مقولة طريفة هنا. بعض اللبنانيين يشتكون من علاقة «حزب الله» الوثيقة بإيران ولكنّ الخلف يجزم بأنّ من مزايا «حزب الله» تحديداً، أنّه ليس لبنانياً صرفاً، بل يرتبط بما يشبهه «مجلس قيادة» على مستوى الإقليم، يمتلك عملية معقدة لصنع القرار، يرى المنطقة «من فوق»، ويخطط على المدى البعيد ويوزّع الأدوار. تخيّل أن يكون عليك، من بضعة ملايين لبناني، أن تستخرج حركة سياسية حديثة من الألف إلى الياء: عقيدة ونظرية ومفهوماً عن النظام الدولي، وقادة ومقاتلين وفنيين ومثقفين، وخبرة وتكنولوجيا ومؤسسات وتخطيط. سقفك في هذه الحالة سيكون حزب الكتائب أو «حركة امل». ما يضاعف المشكلة، بالطبع، هي مسألة الجهل البسيط وغياب مرويات تفسيرية وكفوّة عن تاريخنا القريب تصلح قاعدةً للنقاش (و«التاريخ الرسمي» عندنا هو تقريباً بلا قيمة). أنت في حاجة، على الأقلّ، لأنّ تعرف شيئاً عن هذا التاريخ قبل أن تحكم عليه. أنت تتكلّم هنا عن مشروع سياسي وفقهي عمره قرون، يمتدّ بين لبنان والهند، وعن جماعاتٍ من العلماء كان عالمها يتّصل بين جبل عامل ودمشق والحلّة والنجف وأصفهان، ولا يمكنك أن تفسّره بحسب الخرائط الحديثة. لهذا السبب أنت كثيراً ما تصادف لبنانياً يحمل آراء قويّة ووثائق عن مسائل مثل «ولاية الفقيه»، ولكنك إن سألته عن الفارق بين الشيعي الإخباري والشيعي الأصولي فهو قد لا يعرف معنى التعبير - والفوقيّة أخت الجهل.

التهافت على الفتات

على مستوى أعلى، المشكلة في بلادنا هي ليست في الحجم، أن أوطاننا «صغيرة»، ولا هي في «اصطناعيتها». كل الكيانات اصطناعية بدرجةٍ أو بأخرى، وهناك بلاد صغيرة تنجح وتستقرّ وتكتفي بذاتها. السؤال هو عن السياق الذي نرى فيه نفسك وتندمج عبره مع محيطك الأوسع. الدنمارك دولة صغيرة وليبيريا دولة صغيرة، ولكن هنا نفهم معنى «موقعك في النظام العالمي»: بين أن تكون دولة صغيرة في شمال أوروبا، جزءاً من سوقٍ ضخمة ومتقدمة، وتجلس على الطاولة حيث يتم تقرير القوانين والقواعد الدولية، وأنت عضوٌ في «ناتو»؛ وبين أن تكون دولة صغيرة في غرب أفريقيا، تأتي من ماضي استعمار واحتلال، والجميع يتدخّل في شؤونك ويشعل لديك الحروب، ولديك مع محيطك مشاكل. هذا السياق السياسي هو الذي يحكم الأمور والذي عليك التأثير فيه، وليس فكرة معينة أو محددة سلفاً عن خارطة «صحيحة».

تكلمنا سابقاً عن ما نسمّيه اصطلاحاً «عارض بولندا»، هو باختصار إشكاليّة تواجه العديد من الدّول المتوسّطة أو الصغيرة (مثل بولندا) حين تكون بقرب جيرانٍ أكبر منها بكثير (مثل ألمانيا أو روسيا، في الحالة البولندية). هنا، تصبح أولوية هذا البلد أن لا يجري ابتلاعه ثقافياً وقومياً عبر «الأخ الأكبر»، وأن لا يهيمن الجار القوي على اقتصاده وقراره السياسي. أكثر من ذلك، فإنّ النخب «البولندية» سوف يكون لديها دوماً حافزٌ وإغراء، تقدّمه القوى الدولية الكبرى، بأن يتمّ استخدامها وبلدها «قاعدةً» ضدّ جارها الكبير (لهذا السّبب كان يتمّ تدمير بولندا وتفكيكها كلّما سنحت الفرصة، سواء لألمانيا أو لروسيا أو للإثنتين سوية). في بلادنا، النّسخ الغالبة من القطريّة هي غالباً بمثابة تنظير للطريق البولندي، وانظر إلى من يحبّ البولنديّين. النظرية التي يتم ترويجها هنا هي دائماً أنّك ستنجو على حساب غيرك (وأولهم عادة الفلسطينيّون). سوف تغزل نفسك عن خراب المنطقة ومشاكلها وتبحث عن «دور» تبنيه لنفسك - فوق الخراب. ستراهن على «امتيازاتك» التي تتوهّمها أو تحصّل امتيازات عبر خدمة الاقوياء وأن تصبح مصيفهم أو مصرفهم أو منتجعهم. والأهمّ من ذلك كلّه هو أن نمنع «الآخر القريب» من أن يبتلعنا، وأن نثبّت هويتنا ومصالحنا في مواجهته.

حين يخلو المشروع الوطني من مضمونٍ تحرّري، ينحسر إلى الصورة البدائية لمشروع الهوية: تعريف النّفس بالتضادّ مع «آخر قريب»، وترجمة لمصالح انتهازية لطبقةٍ من النّخب. وعبر هذا النمط من «الوطنيات»، يصبح لبنان بسهولة بولندا لسورية، وسورية بولندا للعراق، والعراق بولندا لإيران، وهذه كلّها ديناميات سيئة. المشكلة هنا مزدوجة: أنت، من ناحية، تعرف أننا لا يمكن أن نتبع جميعاً الوصفة نفسها ونثري جميعاً على حساب بعضنا البعض. لا يمكن أن تتخيّل أوطاناً مزدهرة في منطقة مستباحة. ثانياً، حين تطمح بأن تصير «بولندا» لجارك الكبير، فهل تتوقّع منه أن يثق بك وأن يتركك في حالك، وأنت تخدم أعداءه؟ كما قال ماو للصينيين الذين أغراهم الوهم بسلوك طريق مشابه: حتى لو تصوّرتم أن الإمبريالية ستستقبلكم في صفوفها وتسمح لكم بالتطوّر، فمن قال لكم أنّ أعداء الإمبريالية - حينها - سيسمحون لكم بذلك؟ كلّ ما ستفعله هو أنّك، بدلاً من مقاومة العدوّ البعيد، سوف تقاتل أبناء جلدتك لأنك تريد الصعود على حسابهم. المحزن هو أنّ هذه الأفكار سوف تستمرّ بالظهور في كلّ بلد وفي كلّ مرحلة، لا لأنّها الخيار العقلاني وتخدم مصلحة الشعوب، بل لأنّها ستناسب دوماً نخباً محليّة انعزاليّة، تريد فحسب ملعبها الصغير.

هذا المنطق يشبه حجّة الانتهازي في بلادنا الذي، أمام كلّ خيار مفصلي أو مبدأي، يجود بعبارته المفضّلة: «في النهاية، الدّول مصالح». كأنّه اكتشف شيئاً عميقاً أو أفحمك، أو هو هكذا لم يعد بسيطاً وساذجاً مثل «الباقين». «الدّول مصالح» بطبيعة الحال، لا أحد يعمل بشكل قصديّ ضدّ مصلحته. السؤال دوماً هو عن طبيعة هذه المصالح، وكيف تتوافق بنيوياً معك أم تتعارض؟ هل مصلحتهم، مثلاً، هي في استعمارك أم في التعاون معك والازدهار سوية؟ هل هم بعيدون عنك لا يضيرهم أن تحترق، أم هم بقربك يتأثرون بما يجري لديك؟

خاتمة: الفرز و«الاستبدال»

على سيرة ترابط المصالح والمصير. القضيّة المركزيّة لدى الكثير من «اللبنانويين» اليوم تتعلّق بالسوريين الذين يقيمون في لبنان، وبالأعداد التي نزحت منهم إلى البلد خلال الحرب السوريّة. لدى اليمين في أوروبا، كما هو معروف، نظرية «الاستبدال العظيم»، بمعنى أنّ سكّان البلد «الأصليين»، البيض، سوف يتمّ «تمييعهم» عبر استيراد العمّال العرب والسّود إلى أوروبا، حتى يصبح البيض في نهاية الأمر أقلية. هناك كلامٌ مشابه في لبنان، بمعنى أنّ أكثر من مليون ونصف سوري نزحوا سيصبحون، بعد سنوات، ذوي إقامة طويلة في البلد: البعض يعيش في لبنان منذ عشرين عاماً، والبعض الآخر ولد في هذا البلد ولا يعرف غيره، إلخ. ويضيف الشاكون أنّ الكثير من هؤلاء قد لا يرغب، في المستقبل، بالعودة إلى بلده الأصلي (فتحصل «الكارثة»، تتغيّر «ديموغرافيا» البلد، التي تعاني أصلاً من الهجرة وانخفاض الولادات).

أنا أقول، حتى ولو حصل ذلك، أين المشكلة؟ هذا، بصراحة، ليس غزواً، ولا هو يحصل بالقوّة، بل استبدالٌ «حميد» بكلّ ما للكلمة من معنى، كما كان يحصل باستمرار على طول دورات التّاريخ. ومن يأتي «مكانك» هنا هو ليس مستوطناً غريباً، بل ابن الأرض نفسها، ولديه اللغة والأسماء والثقافة ذاتها، وهو في الغالب قد ولد على بعد عشرات الأميال عن حدودك. الوحيد الذي يتعرّض للقسر والاجبار في هذه المعادلة هو اللاجئ الذي هرب من أرضه بسبب الحرب - كالأعداد الكبيرة من اللبنانيين التي انتشرت في العالم خلال حربهم الأهلية الأخيرة. بكلمات أخرى: إن كنت أنت تريد أن تسافر وأن تبحث لعائلتك عن مستقبلٍ أفضل، في قارّة أخرى، لأنّ ظروف البلد غير مقبولة بالنسبة لك. وهو من يسكن هذه الأرض ويعمل فيها، ويحتاجها وتحتاجه، فما الذي تتوقّع أن يحصل على المدى البعيد؟

لدى الكثير من النّاس «مخاوف» بطبيعة الحال، وعليك تفهّمها، ولكن المخاوف ليست كلّها منطقيّة أو متساوية أو قابلة للمعالجة. صاحب الامتياز، مثلاً، يخاف على امتيازاته، والمرتكب يخاف من أن يكشف ماضيه، والموسوس يخاف من ظلّه. الفكرة هي أنّ تاريخنا وتراثنا أوسع وأرحب من البديل الانعزالي، ومن نظرياته البدائية في الهويّة والاركيولوجيا والسياسة الدولية. أبعد من ذلك، المسألة هي ليست عن الحدود السياسية والخرائط والتفاصيل، بل هي عن رؤيتك لهويتك ومستقبلك: إن كنت تحيط نفسك باسوار من الخوف والكراهية، فسوف تفزع حتى من اللاجئ السوري الذي يشبهك في كلّ شيء، سوف تفزع فعلياً من الطبقة العاملة لديك. ولكن، إن عرفت تاريخك الحقيقي والخيارات البديلة، فقد تتوقّف عن عدّ أفراد الطوائف والهوس بـ«الديموغرافيا»، وتستفهم أن لا داعي للخوف والخسّة بين بعض لأننا إمّا سننجو سويّة، معاً، أو لن ينجو من بيننا إلّا الخسيس.

* كاتب من أسرة «الأخبار»

(هيثم الموسوي)

التموضع الروسي الجديد

محمد سيد رصاص*

في يوم 31 آذار الماضي، صدرت وثيقة تحدّد رؤية روسيا للعالم بعد اجتماع «مجلس الأمن القومي الروسي» برئاسة الرئيس فلاديمير بوتين، الذي سمّى الوثيقة بأنها «كتاب يد الديبلوماسي الروسي». الوثيقة تأتي بعد أكثر من عام على بدء الحرب الأوكرانية، التي نقلت روسيا من وضعية التوتر المكتوم، أو الظاهر، مع واشنطن منذ الحرب الجورجية عام 2008 إلى وضعية حرب غير مباشرة بين روسيا والغرب الأميركي-الأوروبي تجري منذ يوم 24 شباط 2022 في الأرض الأوكرانية ويتولى الأوكران وضعية الوكيل في مواجهة موسكو.

تسمي الوثيقة «الولايات المتحدة الأميركية بوصفها التهديد الأكبر لروسيا وأنها هي المحرك والمنظم والمنفذ للسياسة العدوانية التي ينتجها الغرب بمجموعه» فيما ترى الوثيقة في الصين والهند «شريكين استراتيجيين» لروسيا، ثم تقوم الوثيقة بتحديد الأهداف عند روسيا بأنها «إزالة آثار هيمنة الولايات المتحدة والدول الأخرى غير الصديقة على السياسة العالمية... والسعي نحو خلق أوضاع تساعد أي دولة على رفض الكولونيالية الجديدة ومقاومة أي نزعات توجد عند أطراف دولية ساعية للهيمنة». يلفت النظر هنا توجه روسي موجود في الوثيقة نحو سياسة «تعميق الروابط والتعاون مع مراكز القوة والتطور الصديقة المتمركزة في منطقة أوراسيا» ثم تنتقل الوثيقة إلى تعريف روسيا الراهنة بأنها «حضارة ودولة» وهي لها مهمة الدفاع عن ما تقوله الوثيقة أنه «العالم الروسي» وعن «القيم الأخلاقية والروحية الروسية التقليدية في وجه المواقف الأيديولوجية الليبرالية الجديدة».

في تقديم وزير الخارجية الروسي للوثيقة قال بأنها «تعكس تغييرات ثورية في القضايا العالمية» أتت وفق ما قال بعد الحرب الأوكرانية أو ما سمّاها هو بـ«العملية العسكرية الخاصة». ويمكن القول بأن هذا صحيح ولكن بمعنى أبعد من ما قصده الوزير سيرغي لافروف، من حيث أن الوثيقة هي انقلاب وثورة على ثلاثة قرون من حركة تغريب لروسيا بدأها بطرس الأكبر وتابعها من أتى بعده من القيصرة الروس ثم تابع البلاشفة نهج التغريب الروسي بعد ثورة أكتوبر 1917 حتى سقوط وانهيار الماركسية السوفياتية عام 1991، وحتى يلتسين بالتسعينيات كان متابعاً لحركة التغريب. بهذا المعنى، عندما تقول الوثيقة بأن «الغرب بمجموعه» يقوم تحت قيادة واشنطن بتشكيل تهديد لروسيا عبر سياسة عدوانية سمّاه الوزير لافروف بـ«التهديدات الوجودية»، فإن هذا يعني إدارة ظهر روسية لثلاثة قرون من حركة التغريب الروسية؛ حيث أن المواجهة كما انتهجها البلاشفة مع الغرب الرأسمالي كانت عبر أيديولوجية أوروبية غربية هي الماركسية، فيما مواجهة بوتين هنا تضع روسيا في مواجهة «الغرب بمجموعه» جغرافياً وأيديولوجياً عندما تتحدث الوثيقة عن «الأيديولوجية الليبرالية الجديدة» التي تربطها بالغرب. ثم تقوم الوثيقة بتحديد أن الأيديولوجية الروسية المجابهة للأيديولوجية الغربية هي «القيم الأخلاقية والروحية الروسية التقليدية»، ثم يحدد العالم أو المدار الجغرافي لروسيا في «أوراسيا»، أي خارج دائرة «الغرب»، وهو مصطلح يكرره كثيراً بوتين ولافروف في فترة عالم ما بعد 24 شباط 2022، ولا يقصدان المعنى الجغرافي فقط بل يقصدان معاني ثقافية وفكرية وسياسية يقفان ضدها يرونها في محتويات هذا المصطلح، وهو ما يذكر باستعمالات مشابهة لهذا المصطلح وجدت عند حسن البنا وسيد قطب وميشيل عفلق.

ما يمكن هنا الإشارة إليه بأن الوثيقة تعني انتصار النزعة السلافية على النزعة التغريبية، وهما حركتان تصارعتا في روسيا طوال الفترة التي تفصل عن وفاة بطرس الأكبر في عام 1725. وما يلفت النظر في الوثيقة هو الإشارة الواردة عن «القيم الأخلاقية والروحية الروسية»، حيث ارتبطت الحركة السلافية بالمسيحية الأرثوذكسية، وقد كان تأسيس الدولة الروسية الحديثة في عام 1547 من قبل إيفان الرهيب مبنياً على أيديولوجية دينية أرثوذكسية رأت في موسكو «روما الثالثة» التي ستخلف «روما الثانية» أي القسطنطينية التي كانت حتى سقوطها على يد العثمانيين عام 1453 عاصمة للعالم الأرثوذكسي. ولم يكن من المصادفة أن ترتبط حركة التغريب عند بطرس الأكبر مع نقل العاصمة من موسكو، التي ترتبط وترمز للأرثوذكسية، إلى العاصمة الجديدة سانت بطرسبورغ. ثم رأينا كيف كانت الحركة السلافية المقاومة للتغريب مربوطة بالأرثوذكسية طوال فترة ما بعد عام 1725، وكيف كانت الكثير من الحركات التغريبية الروسية معادية للكنيسة الأرثوذكسية. هنا، تأتي نزعة روسية جديدة قومية التوجه عند بوتين بالتلاقي من جديد مع الكنيسة الأرثوذكسية ولكن ليس بالتوجه نحو عالم سلافي، كأن يراه روس الحركة السلافية أنه موجود في أوروبا الشرقية والبلقان. بل نحو «عالم روسي» ترى الوثيقة أن مركزه هو روسيا التي هي «الحضارة-الدولة»، مما يوحي بأن سيناريو الدفاع عن «روس إقليم دونباس» في أوكرانيا، الذي انتهجه بوتين منذ عام 2014 ثم عام 2022، يمكن أن يطبق في بلدان أخرى حيث يوجد مواطنون من أصول روسية وبعضهم بنسبة كبيرة هناك مثل إستونيا 26% وكازاخستان 30% وقرغيزيا 13% ولاتفيا 30%.

الوثيقة من جهة أخرى مفصلية من حيث أنها تعلن وتشرعن وتضع خريطة طريق لعملية المجابهة مع «الغرب»، وهي شبيهة بما جرى في موسكو ستالين-جدانوف من رؤى فكرية-سياسية جديدة بعد بداية الحرب الباردة مع واشنطن في آذار 1947، وهي حرب عالمية ثالثة كان مسرحها العالم، ويبدو أننا مع وثيقة 31 آذار 2023 قد دخلنا في حرب عالمية رابعة، ولم يكن صدفة أن تأتي الوثيقة بعد تكريس التحالف الصيني-الروسي قبل عشرة أيام من الوثيقة عندما التقى بوتين مع الرئيس الصيني شي جين بينغ في قصر الكرملين.

* كاتب سوري

سوريا

أميركا تهبّ لمنع الانفتاح: فليبقَ السلام بعيداً عن دمشق

موسم العودة إلى دمشق بلغ مداه بزيارة وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان لها، في خطوة هي الأكبر على هذا الطريق منذ اندلاع الأزمة عام 2011. وهو ما واكبته محاولة أميركية يائسة لمنع عودة في الاتّجاه الآخر لسوريا إلى «جامعة الدول العربية». عبر محاولة خلق «انقسام» عربي حولها، وتحريض مَن يستضيفهم الغرب من المعارضين السعوديين الذين سقط بعضهم في فخّ الترويج للسياسة الأميركية، على رغم أنها في الحالة السورية تستهدف إبقاء الجرح نازفاً، لمصلحة إسرائيل لا غير

حسين إبراهيم

لم تُخفِ أميركا وحلفاؤها الغربيون لحظةً، رغبتهم في عرقلة استعادة العلاقات السعودية - السورية، وبالتالي إعادة ترتيب العلاقات السورية - العربية. وعندما لم تستطع وقف هذا المسار، انتقلت إلى محاولة عرقلة عودة دمشق إلى «جامعة الدول العربية»، بمعزل عن عدم رغبة النظام في سوريا في تحقيقها بأيّ ثمن. فقد واكبت أميركا اجتماع جدّة لوزراء خارجية تسع دول عربية لبحث المسألة، بتسريب معارضة خمس دول عربية لتلك العودة (صحيفة «وول ستريت جورنال»)، وهي دول لا يجمعها الشيء الكثير في ما يخصّ الأزمة السورية. بهذا المعنى، يمكن اعتبار زيارة وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، لدمشق، أوّل من أمس، ردّاً مباشراً على المساعي الأميركية للعرقلة، في زمن توتّر تاريخي للعلاقات بين الرياض وواشنطن، حيث تُظهر الأولى مستوًى من التحدّي لم تعتده الثانية منها . فالزيارة تلك، تمّت باسرع من المتوقّع، بعد أيام قليلة على زيارة وزير الخارجية السوري، فيصل المقداد، للمملكة، وقبل أن يعود الأخير إلى بلاده من جولته الخارجية.

المثير للاستغراب هو أن الدول الخمس التي سمّتها الصحيفة، وهي مصر والمغرب والكويت وقطر واليمن، لا يربطها الكثير في موضوع سوريا بالذات، وبالتالي فإن جمْعها تحت هذه الخانة، يشبه لمّ فريق كرة قدم على عجل للعب مباراة في ملعب الحيّ. وإذا صحّ تقرير «وول ستريت جورنال»، فإن الاستجابة لطلب أميركي في هذا الشأن، هي وحدها التي يمكن أن تلمّ تلك الدول، علماً أن الولايات المتحدة نفسها كانت قبل سنوات قليلة (خلال عهد الرئيس السابق، دونالد ترامب) في صدد ترك «الجمل بما حمل» في سوريا، لولا أن ارتفع صوت إسرائيل اعتراضاً، خوفاً من تأثير هذه المغادرة على أمن العدو. فما الذي يجمع مثلاً بين مصر وقطر في ذلك الخصوص؟ لا شيء. بل إن دعم قطر لجماعة «الإخوان المسلمين» في مصر، وتسليحها المعارضة السورية، هما أحد أهمّ أسباب العلاقة الطيّبة التي ظلّت على طول الخطّ تجمع بين القاهرة ودمشق.

أمّا اليمن المقصود بالتسريب الأميركي، فهو الحكومة المقيمة في عدن، والتي لا تملك قرارها، ولا تملك حتى أن تنفي التسريب الأميركي، لأن أميركا هي التي تدير دفّة الحرب، حتى وإن كان التمويل خليجياً. وبالنسبة إلى الكويت التي قالت إنها لن تقف ضدّ الإجماع العربي، فهي تفضّل الانتظار، تماشياً مع السياسة التي اعتمدتها طوال الأزمة السورية منذ بدايتها. فالقضية السورية حسّاسة في الداخل الكويتي، في ظلّ وجود المعارضة الإسلامية التي كانت مؤيّدة للمعارضة السورية، ونظّمت لها حملات تبرّع للتسليح، وصولاً إلى حدود انخراط بعض الكويتيين في القتال مع أشدّ الفصائل تطرّفاً من مثل «داعش» و«هيئة تحرير الشام». وعلى رغم ما تقدّم، استطاعت الحكومة الكويتية أن تنأى بنفسها عن القتال والتسليح، واكتفت بمساعدة النازحين. وفي المقابل، سمحت لدمشق بتسيير شؤون السفارة السورية فيها طوال الوقت. وبخصوص المغرب، فكان من الأقلّ تأثّراً بين الدول العربية في الأزمة السورية؛ إذ لم يشهد هجرة للمقاتلين إلى سوريا كما هو حال تونس، ولم تكن لديه مشكلة كبيرة مع جماعة «الإخوان المسلمين». بل قدّم تجربة حكومة «إخوانية» تحت جناح الملك، محمد السادس، عادت وسقطت سقوطاً مريعاً في الانتخابات. وحدها قطر، معارضتها مطلقة لعودة دمشق إلى الجامعة العربية. ومع هذا، لم تكن لتستطيع الوقوف في وجه الغالبية الكبيرة من الدول العربية التي تريد إنهاء الأزمة السورية، لولا القرار الأميركي بخلاف ذلك.

(أ ف ب)زيارة ابن فرحان إلى سوريا تفتح باسرع من المتوقّع

> زيارة ابن فرحان ردّ مباشر على المساعي الأميركية لعرقلة العودة السورية

في خضمّ ذلك، من المتوقّع للعودة العربية، وخاصة السعودية، إلى دمشق، أن تكرّس هزيمة المعارضة السورية، التي لا يبدو أنه سيكون لها دور يُذكر في رسم السياسة المستقبلية لسوريا، بغضّ النظر عن ما يمكن أن تصل إليه هذه السياسة. وتأكيداً لما تَقدّم، يتعيّن رصد ما لم تقُله البيانات الصادرة لمناسبة زيارتَي الفرحان والمقداد واجتماع جدة، وليس ما قالته. فأيّ من تلك البيانات لم يَقُل إن الحلّ السياسي في سوريا سيكون وفق القرار 2245 الذي يتحدّث عن «تحوّل سياسي» في البلد. كما أن التركيز على تهيئة الظروف لإعادة اللاجئين، لا يعني فقط تسهيلات سياسية وأمنية مطلوبة من دمشق، وإنّما دعم العرب لعملية الإعمار واقتصاد الدولة المتهالك والمدمّر، للتشجيع على العودة، لأنه في الظروف الاقتصادية الحالية، مَن يقدم في سوريا يفكّر في الهرب منها، فكيف يمكن إقناع الملايين من اللاجئين بالعودة؟

الأسد للسعوديين: العودة إلى «الجامعة» ليست أولوية

علمت «الأخبار»، من مصدر إعلامي عربي مواكب لمسار اللقاءات السعودية - السورية، أن الجانب السعودي أبلغ نظيره السوري بأن الاجتماعات العربية الأخيرة، سواء الثنائية أو الموسّعة، حول المسألة السورية، أظهرت أن مواقف قطر والكويت ومصر والأردن من عودة سوريا إلى مقعدها في «جامعة الدولة العربية» تراوحت ما بين البرودة والممانعة والمعارضة، وهو ما قد يُعزى إلى الموقف الأميركي من هذه العودة. كما أبلغت الرياض، دمشق، أن وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، يعتقد بضرورة إعادة الاعتبار إلى مؤسّسة الجامعة، على اعتبار أن الدور العربي الإقليمي يحتاج إلى تفعيل هذه المؤسّسات على قاعدة عدم إقصاء أيّ طرف. وأكدت السعودية، لسوريا، أنها ستواصل مساعيها من أجل تذليل العقبات أمام عودة الأخيرة إلى الجامعة، قبيل موعد القمّة العربية المقبلة، والتي يرغب ابن سلمان في أن يكون الرئيس السوري، بشار الأسد، حاضراً فيها. كذلك، أبدت المملكة اعتقادها بضرورة مساعدة سوريا من خلال «العمل العربي المشترك»، مؤكّدة أنها جادّة في تنفيذ اتفاقها مع إيران وتبريد كلّ الخلافات معها، وأيضاً في سعيها إلى إنهاء ملفّ حرب اليمن، وإنْ أوضحت أن الاتفاق سيحتاج إلى عناية دائمة. في المقابل، أبدى الأسد تقديره لجهود السعودية، وجدّد رغبة بلاده في العودة إلى «الجامعة العربية»، لكنه بيّن أن سوريا لا ترى أن «الأمر ضروري الآن، وهي لا تريد إحراج أحد». وخاطب الرئيس السوري ضيوفه السعوديين بالقول: «لقد حاول الجزائريون من قَبلكم، وقلنا لهم لا داعيَ لإحراجكم، والآن نقول لكم الأمر نفسه».

(الأخبار)

مبادلات تجارية تقارب الصفر

الحصار الغربيّ على سوريا: الأوروبيون لا يقصّرون أيضاً

ليست العقوبات الأوروبية على سوريا بأقلّ تأثيراً من العقوبات الأميركية، التي تسرف دوماً الأضواء الإعلامية. فإلى جانب القيود التي فُرضت على وجود المصارف السورية ضمن نظام «سويفت» المُدار أوروبياً، فإن البيانات الإحصائية تكشف أنه حتى مستوردات دمشق من الدواء والغذاء، اللذَين يقال إنهما خارج دائرة الاستهداف، تراجعت قيمتها بنسبة كبيرة بين عامَي 2010 و2022

زياد غصن

لم تكن العلاقات السورية - الأوروبية دائمة الاستقرار عبر مسيرتها الممتدّة لعقود من الزمن؛ ففي بعض مراحلها شهدت نوعاً من التأزّم السياسي وصل أحياناً إلى حدّ قيام بعض الدول الأوروبية المؤثّرة بسحب سفرائها من دمشق. ومع ذلك، بقيت متمايزة سياسياً واقتصادياً إلى حدّ كبير عن العلاقات السورية - الأميركية، التي طبع العداء والتوتّر كامل مسيرتها، اللّهم باستثناء عقد التسعينيات. التمايز الأوروبي ترجمته مشروعات عديدة للتعاون الاقتصادي والفنّي بين الجانبَين، تُوّجت في عام 2004 بالتوقيع بالأحرف الأولى على «اتفاقية الشراكة»، ومن ثمّ إعلان الدول الأوروبية رغبتها في التوقيع النهائي على الاتفاقية في عام 2009. إلّا أن كلّ ما تقدّم، تغيّر مع بداية الأزمة السورية في عام 2011، عندما بادرت دول الاتحاد الأوروبي إلى اتّخاذ جملة إجراءات يمكن تصنيفها ضمن ثلاث خانات: الأولى، توقيف العمل بمشروعات الدعم المالي والاقتصادي والفنّي المقدّمة لسوريا، والثانية قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع دمشق بشكل كامل أو جزئي، والثالثة فرض عقوبات متنوّعة ومتدرّجة طاولت شخصيات ومؤسّسات سورية وجوانب اقتصادية عديدة.

توقّف شبه كامل

غالباً ما تتّجه الأنظار، أثناء الحديث عن العقوبات الغربية على سوريا، نحو الإجراءات الأميركية فقط، وهو ما قد يكون عائداً إلى القناعة السائدة بأن مصير العقوبات يبقى مرهوناً بتطوّرات الموقف الأميركي. على أن ثمّة أسباباً أخرى لذلك، متعلّقة بالسياق العام لتعاطي الإعلام والفعاليات المجتمعية مع هذا الملفّ. هنا، يمكن التمييز بين مستويَين: الأوّل، أثر العقوبات على العلاقات الاقتصادية الخارجية لسوريا مع مختلف دول العالم، حيث تتبدّى فعالية العقوبات الأميركية أكثر من غيرها، من دون التقليل أيضاً من أثر العقوبات الأوروبية، وتحديداً المصرفية منها، والمتعلّقة بنظام «سويفت» العالمي. أمّا المستوى الثاني، فيتّصل بحجم الأثر المباشر على العلاقات الاقتصادية الثنائية بين سوريا والدول المعاقبة، وهو أثر يتباين تبعاً لمستوى العلاقات التي كانت قائمة قبل الأزمة، وبالاستناد إلى ما تَقدّم، يتّضح أن العقوبات الأوروبية كانت الأكثر تأثيراً في الجانب المذكور، بدليل ما تُظهره البيانات الإحصائية الرسمية المتعلّقة بقيمة التبادل التجاري بين الجانبَين، ولا سيما أن أوروبا كانت في مرحلة ما الشريك التجاري الأوّل لسوريا. ووفقاً لما تشير إليه البيانات الرسمية، فإن المستوردات السورية من السلع ذات المنشأ الأوروبي، تراجعت قيمتها من حوالي 5,9 مليارات يورو في عام 2010، إلى حوالي 936,8 مليون يورو في عام 2022، أي بنسبة انخفاض قدرها 84%، في حين أن نسبة تراجع قيمة الصادرات السورية خلال الفترة المذكورة وصلت إلى حوالي 98%، بعدما تضاءلت من أكثر من 4 مليارات يورو في عام 2010، إلى حوالي 62,6 مليون يورو في عام 2022.

في ظلّ هذا التراجع الكبير، كان من الطبيعي أن تتأثّر عملية تدفّق السلع والبضائع في الاتّجاهَين، وأن ينعكس ذلك تالياً، سلباً، على تلبية العديد من احتياجات السوريين، على رغم إصرار دول الاتحاد الأوروبي على أن تلك العقوبات تستهدف «النظام ومؤيّديه والقطاعات الاقتصادية التي يحقّق منها أرباحاً، والسلع التي يمكن استخدامها لهذا الغرض». وبحسب ما تشير إليه بعثة المفوضية الأوروبية في سوريا، في تصريح إلى «الأخبار»، فإن تلك العقوبات «لا تمنع تصدير المواد الغذائية أو الأدوية أو المعدّات الطبّية من الاتحاد الأوروبي إلى سوريا، ولا تستهدف نظام الرعاية الصحية في سوريا. وتشمل العقوبات استثناءً إنسانياً واسع النطاق لضمان استمرار تقديم المساعدة الإنسانية إلى أيّ جزء من أجزاء البلاد». لكن عملياً، العقوبات المشار إليها لم تستثنِ بتأثيراتها أيّاً من القطاعات، بما فيها الغذاء والدواء، إذ يؤكّد أحد مستوردي الحبوب في دمشق، لـ«الأخبار»، أن «العقوبات الأوروبية المفروضة على قطاعات أساسية كالعمليات المصرفية والمالية وغيرها، تشكّل عائقاً أساسياً أمام توريد معظم المواد الغذائية إلى السوق السورية بشكل مباشر». وبلغت المستورد، الذي طلب عدم ذكر اسمه، إلى أنه «يضطرّ كغيره إلى تنظيم إجازات استيراد باسم شركات تؤسَّس في دولة ثالثة أو شحن البضائع إلى دول مجاورة ومن ثمّ نقلها إلى سوريا. ومع ذلك، ففي كثير من الأحيان، تقوم بعض البنوك الأوروبية بعملية تتبّع للمقصد النهائي للبضائع، وهذا كلّه يرتّب تكاليف إضافية تنسحب في النهاية برفع أسعار السلع الغذائية في السوق المحلّية».

ولا تبتعد تفاصيل البيانات الإحصائية لقيم المستوردة، عمّا قاله تاجر الحبوب، إذ تُظهر البيانات التجارية الرسمية السورية التي حصلت عليها «الأخبار»، أن مستوردات البلاد من الأدوية ذات المنشأ الأوروبي تراجعت من حوالي 118,5 مليون يورو في عام 2010، إلى حوالي 31,5 مليون يورو، أي بنسبة تصل إلى حوالي 73%، على رغم الارتفاع الذي شهدته الأسعار خلال فترة العامَين المشار إليها. أمّا المواد الغذائية، التي زادت قيمتها خلال الفترة نفسها بنسبة 25%، فإن العامل المرجَّح في الارتفاع المتّصل بها، يتمثّل في أن نصف إجمالي المستوردات السورية من أوروبا في العام الماضي جاءت من روسيا، فضلاً عن سيطرة القمح على النسبة الكبرى من المستوردات الغذائية.

> لا يُتوقّع أن تشهد العلاقات السورية - الأوروبية على المدى القريب انفراجات، ولو من الباب الإنساني

حتى مع الزلزال

كما كان الحال مع انتشار فيروس «كوفيد 19»، فإن كارثة الزلزال لم تُغيّر شيئاً في الموقف الأوروبي من العقوبات على سوريا، والذي بقي متناغماً مع الموقف الأميركي، سواء لجهة رفض رفع العقوبات أو تعليق العمل بها، وتالياً الاعتراف بتأثيراتها السلبية المباشرة على حياة السوريين، أو لجهة الاكتفاء، في التعامل مع تداعيات الكارثة، بإقرار تعليق جزئي للعقوبات لمدّة 6 أشهر، بغية «تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية بسرعة». وبحسب تعقيب بعثة المفوّضية الأوروبية لـ«الأخبار»، فإن «الاتحاد الأوروبي أعفى بموجب هذا التعديل المنظّمات الإنسانية من وجوب الحصول على إذن مسبق من السلطات الوطنية المختصّة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من أجل نقل أو توفير السلع والخدمات المخصّصة للأغراض الإنسانية لصالح الأشخاص والكيانات المدرجة أسماؤهم في القائمة». لكنّ هذا الإعفاء بقيت تأثيراته محدودة جدّاً، بالنظر إلى ضخامة الاحتياجات الإغاثية ومتطلّبات تجاوز تأثيرات الزلزال على المدنيين المتوسّط والبعيد، فضلاً عن استمرار سريان عقوبات أخرى كتلك التي تطاول النظام المصرفي السوري.

مع أن البعثة الأوروبية تدافع بأن «الاتحاد الأوروبي لم يُخرج أيّ بنك سوري من نظام «سويفت»، إلّا أنها في المقابل تقرّ بوجود «بعض القيود المفروضة على القطاع المصرفي، بما في ذلك حظر إقامة علاقة مراسلة جديدة مع أيّ مؤسّسة ائتمانية أو مالية سورية (المادة 25 من قانون المجلس 2012/36)». مضيفة أن «سويفت» هيئة مقرّها الاتحاد الأوروبي، ولذا، من حيث المبدأ، لا يمكن تطبيق التدابير (أي حظر تقديم خدمات الرسائل المالية المتخصّصة) إلّا من قبل الاتحاد الأوروبي، وهي معمول بها حالياً لبعض البنوك الروسية، وسابقاً للبنوك الإيرانية». بالإضافة إلى ذلك، أُدرجت سوريا من قبل فرقة العمل المعنيّة بالإجراءات المالية منذ عام 2010، كما أُدرجت في قائمتها للدول الثالثة العالية المخاطر منذ عام 2016. ونتيجة لذلك، يتعيّن على الكيانات الملزمة في الاتحاد الأوروبي تطبيق العناية الواجبة المعزّزة في ما يتعلّق بالعلاقات التجارية أو المعاملات التي تشمل دولاً ثالثة عالية المخاطر»؛ وهذه تبدو إشارة تحذير كافية إلى جميع الكيانات الاقتصادية الأوروبية مع التعامل الاقتصادي مع سوريا بجوانبه كافة.

بناءً عليه، وفي ضوء تشدّد الموقف الأوروبي، لا يُتوقّع أن تشهد العلاقات السورية - الأوروبية على المدى القريب انفراجات، ولو من الباب الإنساني. فإذا كانت كارثة بحجم زلزال مدمّر فشلت في تحقيق ذلك، فإن الخيار الوحيد المتبقّي يتمثّل في حدوث تطوّر سياسي دراماتيكي، قد يحمل الأطراف الغربية على مراجعة حساباتها.

لم تستثنِ العقوبات بتأثيراتها أيّاً من القطاعات، بما فيها الغذاء والدواء (أ ف ب)

مشروع قطريّ جديد لـ«توحيد» المعارضة: الجولاني شريككم

قطر مستمرة في تقديم دعمها للمعارضة السورية، وسط تسهيلات لنقل نشاطها جزئياً أو كلّياً من أنقرة إلى الدوحة

علاء حلبي

على مدار الأسبوعَين الماضيَين، اجتمعت شخصيات من المعارضة السورية، وممثّلون عن فصائل مقاتلة على الأرض، في الدوحة، التي يزورها رئيس «الائتلاف» المعارض، سالم المسلط. ونظّم الأخير، هناك، حفل إفطار دعا إليه سفراء وممثّلين عن الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، ودول أخرى معارضة لدمشق، الأسبوع الماضي. ويأتي ذلك في محاولة لترتيب جهود التيّار المعادي للحكومة السورية، واستعادة صدارة المشهد السوري المعارض، في ظلّ ظهور نواة لقوى معارضة جديدة تحظى بدعم أميركي، وتتواصل مع «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد)، وفصائل تنشط في ريف حلب، الأمر الذي يبدو أنه بات يشكّل تهديداً لـ«الائتلاف» الذي يعيش أياماً صعبة، مصادر سورية معارضة، تحدّثت إلى «الأخبار»، أوضحت أن ورشة العمل التي استضافتها الدوحة تهدف في المقام الأوّل إلى إحياء دور العاصمة القطرية كمركز نشاط للمعارضة السورية، في ظلّ التضييق التركي الكبير على نشاط الأخيرة، سواء بسبب الانتخابات التركية، أو لأسباب تتعلّق بالاستعداد لمراحل الانفتاح المقبلة بين أنقرة ودمشق. والتي يتمّ التحضير لها بدفع روسي - إيراني. وكشفت المصادر أن مسؤولين قطريين اجتمعوا بشخصيات سورية معارضة (بعضهم مستقلّون، وبعضهم يتبعون تجمّعات سياسية مشاركة في «الائتلاف»)، بهدف حثّهم على الخروج بتشكيل سياسي أكثر شمولية، استعداداً للمرحلة المقبلة، التي تبدو أكثر صعوبة على المعارضة، في ظلّ موجة الانفتاح العربية الكبيرة على سوريا. ويتطلّب ذلك، وفق المصادر، «وقف حالة الاستنزاف الداخلي عبر المعارك المندلعة بين الفصائل، وتوحيد الجهود السياسية، والانخراط في عمل واسع يفتح الأبواب بين المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة»، في إشارة إلى إدلب التي تسيطر عليها «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة) بقيادة رجل القاعدة السابق أبي محمد الجولاني، و«قسد» التي تسيطر على المناطق النفطية في الشرق السوري.

وتأتي ورشة العمل الجديدة هذه، بعد نحو عام على محاولة قادها رئيس الوزراء السوري الأسبق المنشقّ، رياض حجاب، الذي أطلق مبادرة لتوحيد المعارضة، تحوّلت نتيجة الخلافات الداخلية إلى ورشة عمل استضافتها العاصمة القطرية، ولم تخرج بأيّ جديد يُذكر، في ظلّ حالة الانفصال التي تعيشها الواجهة السياسية عن الفصائل الموجودة على الأرض من جهة، والصراعات الفصائلية والسياسية المستمرّة بسبب تضارب المشاريع واختلاف التبعيات والمرجعيات السياسية من جهة أخرى. وفي هذا السياق، أوضحت المصادر أن شخصيات سورية تعيش في قطر، تتمتّع بعلاقات وطيدة مع «هيئة تحرير الشام»، عرضت مشروعاً لتوحيد الشمال السوري بمختلف فصائله، تحت مظلّة تجميع الجولاني وخصومه كبديل من خطّة الأخير القائمة على التوسّع وقضم مزيد من المناطق في ريف حلب، وخصوصاً أن زعيم «الهيئة» بات يملك حضوراً وازناً في مناطق سيطرة الفصائل بعد مبايعة فصائل عدّة له في ريف حلب. على أن هذا العرض اصطدم بحقيقة عدم مقدرة الواجهة السياسية للمعارضة على فرض أيّ قرارات على الفصائل، ورفض تيّار داخل جماعة «الإخوان المسلمين» مقترحاً كهذا، ترى فيه تسليماً لما تعتبره «مناطق محرّرة» للجولاني المصنّف على لوائح الإرهاب.

وعلى الرغم من عدم خروج هذه الاجتماعات بأيّ جديد يُذكر، أشارت المصادر إلى أن قطر مستمرّة في تقديم دعمها للمعارضة السورية، وسط تسهيلات كبيرة تمهيداً لنقل نشاطها جزئياً أو كلّياً من أنقرة إلى الدوحة، التي تتمتّع واشنطن بأريحية أكبر فيها مقارنة بتركيا. ولربّما يمهّد ذلك لتوحيد الجهود مع الولايات المتحدة، التي تعمل بدورها على تنمية التيّار العربي في «قسد»، بالإضافة إلى الفصائل العربية التي تقاتل تحت إمرتها في منطقة التنف، وتتطلّع في نهاية المطاف إلى فتح الشرق السوري على الشمال، وصولاً إلى الشمال الغربي، وخصوصاً أن الجولاني بات يتمتّع بحظوة أميركية نتيجة تعاونه الأمني المستمرّ مع واشنطن. وبينما أفضى هذا التعاون إلى اغتيال عدد من زعماء تنظيم «داعش» و«جهاديين» آخرين، فقد استمرّ الجولاني في عمله على إنهاء وجود ما بقي من «جهاديين» غير سوريين، سواء عبر ترحيلهم من سوريا، أو اعتقالهم وتصفيتهم في وقت لاحق بشكل تدريجي. وفي أحدث فصول ذلك المسلسل، نفّذت «الهيئة» عملية إعدام جماعية قبل نحو عشرة أيام، وفق مصادر «جهادية» أوضحت، لـ«الأخبار»، أن العملية شملت قياديَّين في «القاعدة» تمّ دفنهما في مقبرة جماعية جديدة في إدلب.

> عرضت شخصيات سورية تعيش في قطر وتتمتع بعلاقات وطيدة مع «هيئة تحرير الشام» مشروعاً لتوحيد الشمال السوري بمختلف فصائله

فلسطين

حصيلة رمضان الإسرائيلية: جرح غائر في «هيبة الردع»

مع قرب انتهاء شهر رمضان، تبدو الحصيلة ثقيلة على الاحتلال الإسرائيلي، الذي واجه في هذا الشهر اختباراً صعباً لقوّة ردعه، ستكون له انعكاساته على كلّ تقديراته وخياراته للمرحلة المقبلة. وإذ يبدو أن حالة التأهّب التي يعيشها العدو ستستمرّ طويلاً، من دون أن يظهر إلى الآن أن الأخير بات مستعدّاً لردّ قوي كفيل بترميم «هيبة الردع»، قد يجرّه إلى حرب شاملة، فإن محور المقاومة أضحى في المقابل أكثر وثوقاً وأقدر على فرض خطوط حمراء في ما يتّصل بحماية المقدسات في الأراضي المحتلّة، واضعاً على رأس أولوياته إدامة الاشتباك وتعزيزه في الضفة الغربية، بوصفها خاصرة الاحتلال والأنجع في إيلامه

رأم الله - **أحمد العبد**

تشي محصّلة الأحداث الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلّة و«منطقة الطوق» عموماً، بأن إسرائيل ستبقى تعيش في حالة تأهّب أمني، من دون أن تلوح لها نهاية قريبة إلى الآن. وعلى رغم أن شهر رمضان لم يشهد مواجهة شاملة كانت قد توقّعتها التقديرات الأمنية والاستخبارية، إلّا أن ما سُجّل خلال أيام الشهر قد يكون أكثر أهمّية من الناحية الاستراتيجية، بعدما تبلور شكل المواجهة القادمة، وتأسّست خطوط اشتباك جديدة، وتعزّزت قوة الردع على ضفة محور المقاومة. وجلّت تلك المحصّلة بوضوح مشهدية الصواريخ التي انطلقت من جنوب لبنان وسوريا على شمال فلسطين المحتلّة، بالتزامن مع انطلاق صواريخ مماثلة من قطاع غزة، وتواصل مسلسل العمليات الفدائية في الضفة الغربية المحتلّة، وتكاثر علامات الانفجار في الداخل الفلسطيني المحتلّ، والذي لا يفتأ يبعث بإشارات باستعداده للانخراط في أيّ مواجهة متعدّدة الساحات.

وتمظهرت وحدة الساحات في «يوم القدس العالمي»، الذي بدا استثنائياً لهذا العام، سواء في فعالياته أو في كلمات قادة المقاومة في خلاله، وعلى رأسها كلمة الأمين العام لـ«حزب الله»، السيد حسن نصر الله، الذي أكد «وقوف محور المقاومة خلف فلسطين والقدس والمسجد الأقصى». وكانت «حفلة الصواريخ» التي أعقبت تصاعد انتهاكات العدو في المسجد والقدس قد رسّمت خطوطاً حمراء بيّنة، وعزّزت حالة عدم الاستقرار لدى الكيان، وأثبتت أن المقاومة تضع على رأس أولوياتها تشكيل طوق حماية وردع للمقدسات، إلى جانب تغذية الاشتباك المسلّح في الضفة، كون الأخيرة مركز المعركة وخاصرة الاحتلال الرخوة. ومن هنا، فإن حالة التأهّب التي عاشتها دولة الاحتلال خلال شهر رمضان لن تنقضي بانقضائه؛ فما تأسّس خلاله سيصلح لكلّ زمان ومكان، بل إنه أظهر أن يديها مغلولتان عن أيّ ردّ قوي يعيد الاعتبار إلى قوّة ردعها المتآكلة، في الوقت الذي لا تزال فيه التحذيرات من تنفيذ عمليات فدائية إضافية في كلّ فلسطين المحتلة، قائمة وتتزايد.

وعليه، يبدو هدوء الساحات والجبهات كافة، وتحديداً جبهتَي غزة وجنوب لبنان، في الوقت الراهن، أقرب إلى استراحة يمكن أن تُقطع في أيّ لحظة، وخاصة أن الجبهتَين المذكورتَين لهما ارتباط وثيق وعملي بحالة الاشتباك في الضفة، سواء عبر السعي إلى تشكيل الخلايا هناك، أو العمل على مدّها بالسلاح والمال. كما أن حالة الهدوء هذه لا تنطبق على الضفة، التي لا تزال تحافظ على وتيرة المواجهة عينها؛ إذ شهد حيّ الشيخ جراح، أوّل من أمس، عملية إطلاق نار أدّت إلى إصابة مستوطنَين، بعدما سُجّلت صباح الثلاثاء في مناطق متفرّقة اشتباكات مسلّحة بين مقاومين وقوات الاحتلال. وذكرت «القناة الـ 13» العبرية أن المؤسّسة الأمنية الإسرائيلية تترقّب بحذر الأسبوع المقبل، الذي يُحتمل أن يكون أحد أكثر الأسابيع توتّراً خلال العام، بالنظر إلى وجود عشرات التحذيرات لدى الجيش و«الشاباك» من نيّة مقاومين تنفيذ هجمات مع أفول شهر رمضان، والذي يتزامن مع اقتراب «قتلى معارك إسرائيل وضحايا الأعمال العدائية»، وما يسمّى «عيد الاستقلال» الخامس والسبعين.

وفي ضوء هذا الاستنفار، تحاول قوات الاحتلال ترميم صورة الردع المهشّمة، وخاصة في الضفة، من خلال الزعم الدائم باعتقال مطلوبين أو خلايا للمقاومة، على ما نشره الإعلام العبري في اليومين الماضيين. إذ تحدّث عن اعتقال مقاومَين في مخيم جنين، لهما دور في إعداد وتصنيع العبوات الناسفة، وكذلك اعتقال شخصَين من منطقة رام الله، ذكرت مصادر عبرية أنهما كانا على تواصل مع أطراف مقرّبة من «حزب الله»، على أن هذه المزاعم لا تبدو كفيلة بالترميم المطلوب؛ إذ أظهرت أحداث شهر رمضان ارتداع إسرائيل عن أيّ ردود قوية خشية ذهابها إلى حرب لن تكون قادرة على خوضها، فيما أثبت محور المقاومة استعداده للسيناريو الذي دأبت الدوائر الأمنية والاستخبارية الإسرائيلية على إبداء قلقها منه، وخصوصاً أن خيار المقاومة بات يحظى بتأييد شعبي متزايد في الضفة الغربية. وفي هذا الإطار، نشر «معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي» (INSS) تقدير موقف قال فيه إن «حركة حماس استحوذت على المشهد الفلسطيني على حساب السلطة الفلسطينية، بعدما حصدت إنجازات لا يستهان بها خلال الأسابيع الأخيرة؛ إذ حصلت الحركة على زخم كبير وسيطرت على الأحداث في الساحة». وأشار المعهد إلى أن «حماس استطاعت بناء بنية تحتية عسكرية في جنوب لبنان، من الصعب على إسرائيل ملاحقتها أو استهدافها؛ أوّلاً لقلّة المعلومات الاستخبارية عنها، وثانياً، لأن ذلك قد يدفع بمواجهة مع حزب الله اللبناني»، وهي المواجهة التي لا يريدها جيش الاحتلال ويبتعد عنها قدر الإمكان.

> **ما جرى من أحداث سياسية وأمنية في الأسابيع الماضية، لم يكن أيّ منها في مصلحة الاحتلال**

وأشار المعهد من جهتها، تبدو الإدارة الأميركية التي صبّت جهدها في الشهور الماضية لاحتواء الأوضاع في الضفة الغربية خلال شهر رمضان، ومحاربة المقاومة في جنين ونابلس، بالتنسيق مع السلطة وبعض دول الإقليم، كأنها فشلت فشلاً ذريعاً في مهمّتها، وقد أتت بنتائج عكسية، على رأسها دخول الجبهة الشمالية على الخطّ، سواء عبر عملية مجدو، أو عبر صواريخ الجنوب ورسائل الجولان المسيّرة والصاروخية. على أن التطوّرات السياسية لا تبدو أقلّ إزعاجاً وإقلاقاً لواشنطن وتل أبيب من تلك الأمنية، وخصوصاً لناحية الانفتاح العربي على سوريا، وحركة المصالحات الجارية في المنطقة، والتوجّه لإنهاء العدوان على اليمن. وفي هذا السياق، رأى الباحث في «معهد أبحاث الأمن القومي» الإسرائيلي، آساف أوريون، أنه «منذ سنة 2010، تموضعت إيران في الكثير من الفراغات التي نشأت في المنطقة، وكان أبرزها سوريا»، مضيفاً: «نرى اليوم نوعاً من إعادة انتظام شكّلته الولايات المتحدة الأميركية التي ركّزت على أجزاء أخرى من العالم، والتي أصبحت تبذل جهوداً أقلّ في الشرق الأوسط». ونبّهت وسائل إعلام إسرائيلية، بدورها، إلى أن الجبهة الأهمّ التي تشخّصها إسرائيل هي إيران، التي تضعف أكثر فأكثر محاولات عزلها، وبات «لديها الكثير من الثقة بالنفس، إذ إنها تشعر بأن العزلة انتهت، وأضحت ناشطة جدّاً في العراق وسوريا وتركيا، حتى إنّ من الممكن أن تنجح في تهدئة الحرب في اليمن».

يبدو هدوء الساحات والجبهات كافة، وتحديدا جبهتي غزة وجنوب لبنان، حاليا، أقرب إلى استراحة (أ ف ب)

بالنتيجة، ما جرى من أحداث سياسية وأمنية في الأسابيع الماضية لم يكن أيّ منها في مصلحة الاحتلال. إذ إن قوّة الردع التي دأب الأخير على التباهي بها تخلخلت إلى حدّ غير يسير، كما أن الخطوط الحمر التي اعتاد على تخطيها لم يَعُد تجاوزه إيّاها يمرّ مرور الكرام، على رغم كلّ ما بذله في السنوات الفائتة من جهود من أجل تهشيم القضية الفلسطينية. والظاهر أن إسرائيل لا تكفّ، اليوم، عن تخيّل تفاصيل المواجهة الكبرى الآتية، والتي سيكون عنوانها آلاف الصواريخ يومياً من شمال فلسطين المحتلّة إلى جنوبها.

الأردن

قراءة في أزمة الاعتكاف: وحدها المقاومة ما يردع العدو

عمّان - **أفنان أبو يحيى**

في خمسة بيانات نشرتها وزارة الخارجية الأردنية في تغريدات منفصلة على صفحتها الرسمية، دانت المملكة الممارسات الإسرائيلية في المسجد الأقصى، وحذّرت من مغبّة التصعيد الخطير الذي يتحمّل مسؤوليّته الاحتلال وحده، وذلك بعد أن اقتحم جنود العدو ساحات المسجد، واعتدوا على المصلّين داخله بالهراوات وأعقاب البنادق، ما أدّى إلى إصابة نحو 200 مصلّ واعتقال 400 آخرين. في المقابل، طالبت وزارة الخارجية الإسرائيلية، الأردن، في تغريدة مضادّة، بتوجيه حرّاس الوقف بإخراج المعتكفين من الأقصى، واصفةً هؤلاء بـ«المخرّبين والمتطرّفين والمحرّضين من حماس ومنظّمات إرهابية أخرى». ولم تأتِ هذه التغريدة اعترافاً من سلطات الاحتلال بـ«إدارة أوقاف القدس» بوصفها «الجهة القانونية صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة شؤون الحرم كافة وتنظيم الدخول إليه»، كما ذكرت الخارجية الأردنية في بيان الخامس من نيسان، بل محاولة للتعمية على استعار سعي العدو لإطباق الحصار على المقدسيين، وتغيير الوضع القائم في مدينتهم.

وعلى أيّ حال، يتوّج هذا المشهد من تبادل الاتهامات والمسؤوليات بين الطرفين الأردني والإسرائيلي، حالة من تراكم الاحتقان السياسي، الذي قاد إلى أخرى من الاحتقان الشعبي على المقلب الأردني، خصوصاً بعد عرض خريطة إسرائيلية تضمّ الأردن وفلسطين وأجزاء من لبنان وسوريا على منصّة كان يتحدّث عليها وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، في باريس. وعلى رغم ذلك، عجز مجلس النواب الأردني عن اتّخاذ إجراء تصعيدي من مثل طرد السفير، ولم يتجاوز حدود التصويت على هذا الإجراء فقط، فيما استمرّت أشكال الاحتجاج المحدودة المتكرّرة والتي لا يلمس الناس أثراً لها، وواصلت السلطات انخراطها في القمم التطبيعية الأمنية في العقبة وشرم الشيخ، في الوقت الذي تابع فيه وزير «الأمن القومي» الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، الدفع في اتّجاه إقرار صلاحيات أوسع للقوّات الإسرائيلية والمستوطنين في المسجد الأقصى، والسماح للأخيرين بممارسة الشعائر التلمودية كالسجود الملحمي وذبح القرابين فيه.

منذ عام 1852، حدّدت السلطات العثمانية الحقوق في الأماكن المقدّسة، بما يمنح المسلمين حقّ العبادة الخالص والحصري في المسجد الأقصى، وهو ما اعترف به مؤتمر باريس ومعاهدة برلين والانتداب البريطاني حتى اندلاع ثورة البراق عام 1929، والتي أسفرت عن اعتراف عصبة الأمم بملكية الحائط الغربي وساحة الحرم الشريف للمسلمين وحدهم. يشير الوضع القائم إلى الظروف التي كانت قائمة قبل حرب عام 1967، في حين شكّلت هذه المحطة بداية محاولات الاحتلال تقويض ذلك الوضع بعد استيلائه بالقوة على حائط البراق، وإنشاء ساحة صلاة كبيرة لليهود، وتوجيه رسالة إلى مدير الأوقاف وقتها، حسن طهبوب، بضرورة وضع كل وثائق مديريته تحت تصرّف وزارة الأديان الإسرائيلية. لا يخفي على الإدارة الأردنية، التي لم تضمن دورها ووصايتها بشكل محدّد في «اتفاقية وادي عربة» التطبيعية، تطوّرات التدخّل الإسرائيلي في إدارة الحرم القدسي؛ إذ أقرّ وزير الخارجية، أيمن الصفدي، بأن طاقم الأوقاف الأردنية في القدس، والمكوّن من 70 حارساً، عاجز عن مواجهة الشرطة الإسرائيلية، وأن الأردن وحده لا يستطيع وقف الاعتداءات على الأقصى.

في العام الماضي، أثار قرار مدير المسجد الأقصى، الشيخ عمر الكسواني، منع اعتكاف الفلسطينيين في الحرم القدسي قبل العشر الأواخر من رمضان، وإخراجهم منه «لإتاحة الفرصة لتنظيفه»، سخطاً فلسطينياً. إذ تزامن هذا الإعلان في التاسع من رمضان مع سلسلة اقتحامات وطقوس أعلنت عنها «جماعات الهيكل» الاستيطانية.

التصعيد الشعبي الذي يرفع السقف بأشكال مستمرّ، هو الذي يدفع الأوقاف إلى محاولة تفعيل دورها (أ ف ب)

شرطة الاحتلال تغلق المسجد الأقصى بعد صلاة العشاء مباشرةً، وتفتحه قبل آذان الفجر بقليل منذ سنوات، إلّا أن المقدسيين أطاحوا بالقرار عملياً من خلال التواجد الميداني والدعوات المكثّفة التي تجاهلت سياسة الأوقاف وإدارتها، ولم تنتظر العشرية الأخيرة. والجدير ذكره، هنا، أن المصادر التاريخية أجمعت على فتح أبواب الأقصى للاعتكاف في كلّ ليالي السنة وفي جميع ليالي رمضان، من دون الاقتصار على أيام محدّدة. ولذلك، أجاب مدير عام «دائرة أوقاف القدس»، الشيخ عزام الخطيب، حول سبب عدم فتح المسجد للاعتكاف كلّ أيام الأسبوع، قائلاً: «هذا موضوع سياسي، لا أستطيع أن أتحدّث فيه، هناك بعض الأمور فوق طاقتنا، لا أكثر ولا أقلّ».

هذا التصعيد الشعبي الذي يرفع السقف بشكل مستمرّ، هو الذي يدفع الأوقاف إلى محاولة تفعيل دورها، وممارسة ما يتجاوز الهدوء الذي يخدم مصلحة الاحتلال. ولعلّ ذلك هو ما يفسّر أيضاً، قول الصفدي، في مقابلة تلفزيونية، إن «دائرة الأوقاف الأردنية ليس دورها أن تُحرّر الأقصى، ولا تستطيع أن تقوم بذلك إذا أردنا أن نكون واضحين، لكن وجودها يمنع الاحتلال من التسلّل إلى الفراغ الذي تعبّئه الأوقاف، وفرض السياسة الإسرائيلية بالكامل على الأقصى». بتعبير آخر، فإن إجراءات الأردن، في أحسن حالاتها، يمكن أن تمنع إسرائيل من التمادي في اعتداءاتها، في حين يعمل الغطاء البشري المقدسي على صدّ اقتحامات المستوطنين، وتساهم المقاومة في خلق واقع جديد للتهدئة... التهدئة التي يريدها الفلسطيني وتعني امتلاك الأفضلية، لا التهدئة التي يريدها الصهيوني وتعني استساغة الاعتداء.

> **اعلن المقدسيون الاعتكاف هذا العام وحشدوا له كما لم يفعلوا من قبل**

اليوم، الاعتكاف ليس مجرّد عبادة دينية، بل معركة على الهوية يعيد فيها المقدسيون تعريف السيادة والصلاحيات، والتي تتّسع مع كلّ محاولة رفض وعملية فدائية: أوّلاً، لأن التاريخ كان شاهداً كيف فرضت الإرادة الشعبية المقدسية التراجع عن مخطّط التقسيم الزماني عام 2015؛ وثانياً، لأن الاحتلال الذي منع السفير الأردني، غسان المجالي، من دخول المسجد الأقصى، مطلع العام، لا تردعه الرسائل الكلامية شديدة اللهجة، إذ لم يتوانَ عن مهاجمة وتقييد وصول المسجيين إلى كنيسة القيامة في سبت النور بعد أيام قليلة من اقتحامه الأقصى، على رغم كلّ التحرّكات الإقليمية والدولية في ضوء الانتهاكات الإسرائيلية، بما فيها الاجتماع الطارئ لـ«جامعة الدول العربية» واجتماع «منظّمة التعاون الإسلامي» في جدة وجلسة المشاورات المغلقة لمجلس الأمن.

أعلن المقدسيون الاعتكاف هذا العام وحشدوا له كما لم يفعلوا من قبل، وذلك لأن الحالة النضالية التراكمية في هبّة الأسباط وباب الرحمة وهبّة أيار الأخيرة، أنتجت وعياً يفهم الواقع الذي لا يؤثّر فيه إلّا القوة، ليس سعياً إلى دفع العدوان على المسجد الأقصى فحسب، بل وفرملة مسار تهويد المدينة وإدارة «الحوض المقدس» الذي يبدأ من حيّ الشيخ جراح ويضمّ البلدة القديمة في القدس، وصولاً حتى بلدة سلوان وسفح جبل المكبر. ويكشف الاعتكاف، في كلّ مرّة، عن مركزية الأقصى وشهر رمضان كشرارة لإشعال المواجهات والهبّات منذ عام 2000 حتى عام 2021، وفي ساحات وعلى جبهات داخل القدس وخارجها، وهو ما تسمّيه البيانات الرسمية بـ«دوامة العنف»، التي يبدو أن لا شيء غيرها يرغم الاحتلال على التراجع.

العراق

حمّى «العفو العام»: خلافات الائتلاف تتكاثر

لا يزال قانون العفو العام يثير جدلاً واسعاً في العراق، على رغم وجود اتّفاق سياسي بين أطراف «ائتلاف إدارة الدولة» على تشريعه في مجلس النواب خلال ولاية الحكومة الحالية. ومردّ ذلك الجدل إلى ميل بعض الأطراف إلى تمرير القانون بصيغته المنجَزة عام 2016، والتي يعدّها آخرون «كارثية» كونها ستفتح باب الطعن في مهنية السلطة القضائية، وتتيح إمكانية إطلاق سراح مَن يوصفون بـ«الملطّخة أيديهم بالدماء»

بغداد - **فقار فاضل**

منذ عام 2016، يواجه قانون العفو العام اختبارات صعبة، وسط تخوّف العديد من القوى السياسية، ولا سيما الشيعية منها، من أن تشريعه سيتيح الفرصة لخروج عشرات الإرهابيين من السجون، في مقابل استخدامه سابقاً كورقة انتخابية رابحة من قِبَل أحزاب سنّية، وتحديداً في المحافظات المحرَّرة. وترى القوى السنّية المشاركة في حكومة محمد شياع السوداني، اليوم، أن «الإطار التنسيقي» لم يلتزم بوعوده بتنفيذ بنود الميثاق السياسي الذي اتّفق عليه أعضاء «ائتلاف إدارة الدولة»، ومنها تشريع قانون العفو العام وعودة النازحين وإخراج «الحشد الشعبي» من «المدن السنّية». وفي ظلّ استمرار الخلافات حول القانون، يتوقّع برلمانيون وناشطون حقوقيون ألّا يحصل اتّفاق سياسي عليه خلال المدّة المقبلة، نتيجة إصرار بعض الأطراف على تمريره كما هو، من دون تعديل محتواه.

وفي آب 2016، أقرّ مجلس النواب «العفو العام»، وسط جدل عميق حول بعض فقراته، دفع إلى إدخال تعديلات عليه خلال السنوات الخمس الأخيرة، منها ما يخصّ فقرة العفو عن جميع مَن أدينوا وفقاً لقانون مكافحة الإرهاب المعمول به منذ اجتياح تنظيم «داعش» للبلاد. كذلك، عُدّلت الفقرة الخامسة من المادة الثالثة، الخاصة باستثناء جرائم الخطف والاغتصاب من العفو العام. وخلال العقدَين الأخيرَين، اعتُقل الآلاف من المناطق التي كانت تحت سيطرة «داعش» بتهمة الانتماء، إلى التنظيم أو التعاون معه. وبعدما اتّفق السوداني وقادة الكتل السنّية على تمرير القانون في عهد حكومته، بدأ «تحالف السيادة» ينتقد عمليات التسويف والمماطلة في إقراره، مشكّكاً في جدّية رئيس الوزراء في تنفيذ الاتفاقات التي على إثرها مُنحت حكومته الثقة، فيما حذّر رئيس التحالف، خميس الخنجر، من نقض التعهّدات، مطالباً بتشريع «العفو العام» في أسرع وقت.

وحول هذا الجدل، وما استتبعه من خلاف بين السوداني ورئيس البرلمان محمد الحلبوسي، يلفت رئيس البرلمان الأسبق، محمود المشهداني، إلى أن «خمسين بالمئة من فقرات القانون نالت التوافق السياسي داخل مجلس النواب»، مضيفاً أنه «بعد عيد الفطرة مباشرة، وتحديداً أثناء إكمال ملفّ الموازنة، سيكون القانون على طاولة النقاش تمهيداً لإجراء التعديلات عليه من قِبل اللجنة القانونية لغرض إقراره كاملاً». ويشير المشهداني، في تصريح إلى «الأخبار»، إلى أن «القانون يُعدّ ضمن البرنامج السياسي للحكومة الذي صوّتنا عليه، ولذا، فهي ملزَمة بتطبيقه، وإقرار العفو العام جزء منه»، مشدّداً على ضرورة تمريره بالنظر أيضاً إلى أن «بعض الجماعات استغلّته لأغراض انتخابية استخفافاً بمشاعر ذوي المعتقلين».

في المقابل، يعتقد رئيس حركة «حقوق» النيابية، سعود الساعدي، أنه لا يجوز «تجاوز الدستور والقانون في أيّ اتّفاقات سياسية»، مضيفاً أنه «لا يمكن القبول بأيّ عودة للإرهابيين. ولا يمكن القبول بأيّ عفو عام عمّن تلطّخت أيديهم بالدماء، واكتسبت أحكامهم الدرجات القطعية أو المتّهمين تحت المادة 4 إرهاب». وما بين الرأيَين، يوضح النائب في اللجنة القانونية في البرلمان، رائد المالكي، لـ«الأخبار»، أن «الاتفاق السياسي نصّ على إقرار القانون، لكنه لم يذكر الصيغة التي سيمضي بها هذا الأخير، وهذه تُعدّ مشكلة كبيرة»، معتبراً أنه «إذا شُرّع القانون وفق صيغة عام 2016، فستكون هناك كارثة، لأن الصيغة المذكورة سمحت بإعادة المحاكمات، وهذا انتقاص صريح من مهنية السلطة القضائية وطعن فيها عندما يقال إن المحاكمات السابقة جرت بناءً على اعترافات انتُزعت بالإكراه». ويشير المالكي إلى أن «الدستور العراقي يمنع العفو عن الجرائم الإرهابية وجرائم الفساد المالي والإداري»، مستدركاً بأن «قانون العفو العام بصيغته الحالية مخالف للدستور، لأنه يعني إطلاق سراح الإرهابيين كما هو مطلوب في الاتفاق السياسي»، مشدّداً على أن «العفو يجب أن تكون له مبرّراته، ولذلك يستحسن أن يكون بشروط، وهذا ما هو معمول به في كلّ بلدان العالم»، محذّراً من أنه «في حالة تشريعه، فسيطعنون فيه لأنه سيعطي الحرية للفاسدين والإرهابيين في الخروج».

من جهتها، تلفت عضو «تحالف السيادة»، عائشة المسّاري، إلى «وجود بعض الشخصيات المعترضة على القانون، لأن لديها مخاوف من أنه سيشمل المتّهمين بالإرهاب والداعشيين». وتوضح المساري، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «الأبرياء الذين ظُلموا عن طريق المخبر السري والوشايات والمحاكم الكيدية، ستعاد محاكمتهم مرّة أخرى، وستكون محاكمة كلّ معتقل في محافظته»، مطالبةً رئيس الوزراء بالإسراع في تمرير القانون لأن «هذا من ضمن المنهاج الحكومي الذي وقّعنا عليه قبيل تشكيل حكومته»، مشيرةً إلى أن «الحكومة وعدتهم بإدراج العفو العام على خشبة التصويت بعد إقرار الموازنة».

أمّا من وجهة نظر قانونية، فيبيّن الخبير القانوني، حيان الخياط، أن العفو العام قانون كان يُصدر كلّ 8 سنوات تقريباً، ولذا، من المحتمل أن يُصدر قانون مماثل قريباً، موضحاً أنه بعيداً عن الجانب السياسي، فإن «العفو العام يعني البدء بصفحة جديدة مع أفراد المجتمع، على أن توضع وسائل كفيلة بإدماج المعفوّ عنهم في المجتمع من جديد». ويستبعد الخياط أن يشمل القانون المطلوبين أو المتّهمين أو المحكومين بجرائم إرهابية، إذ إنه يُعنى فقط بـ«من انتمى (إلى تنظيمات إرهابية) من دون أن تتلطّخ يداه بالدماء».

على الغلاف

كما كان متوقّعاً، لم تكد تدخل الهدنة المعلّنة في السودان حيّز التنفيذ، حتى انهارت بتجدّد الاشتباكات المسلّحة بين الجيش و«الدعم السريع». تجدّدٌ أنبأ بأن إمكانيّة وقف إطلاق النار لا تزال بعيدة، وبأنّ الطرفين يدخلان مرحلة مواجهة جديدة، ربّما تكون أخطر وأشدّ قسوة، وخصوصاً إذا ما استُدرجت أطراف خارجية إلى الانغماس فيها بشكل عملياتي ومباشر. وفيما تعكف مصر، خصوصاً على دراسة خياراتها التي تبدو محدودة، واضعةً في حسبانها إمكانية رجحان الكفّة لغير مصلحة حليفها، يظهر النسيج السياسي السوداني مائلاً إلى حساب الأخير، على رغم الخشية من أن انتصاره سيجرّئه أكثر على القوى السياسية المدنية

السودان رهينة اقتتال الجنرالات

قائد «الدعم السريع» تلقّى، خلال زيارته الأخيرة للإمارات، وعوداً من رئيسها، بأن تحلّ قواته محلّه الجيش (أ ف ب)

الخرطوم - مي علي

لم تصمد هدنة الساعات الـ 24 بين الجيش السوداني وقوات «الدعم السريع»، طويلاً، في ظلّ استمرار المناوشات والمعارك بين الطرفين على أكثر من جبهة، واتّهام كلّ منهما الآخر بالمسؤولية عن سقوط الهدنة. ولليوم الخامس على التوالي، تواصلت الاشتباكات المسلّحة، والتي تدور رحاها داخل الخرطوم خصوصاً، حيث شهدت الساعات الأولى من فجر يوم أمس، تبادلاً مكثّفاً لإطلاق النار، فيما عاش سكّان العاصمة خوفاً شديداً نتيجة سماع أصوات انفجارات قويّة مصحوبة بكتل دخان كثيف، مصدرها شرق الخرطوم، تبيّن لاحقاً أنها ناتجة من انفجار مستودع وقود في المطار. كذلك، شهد محيط القيادة العامة والمطار اشتباكات عنيفة استمرّت على مدى ساعات، فيما أظهرت مقاطع مصوّرة بثّتها قوات الجيش، سيطرة هذه الأخيرة على جميع الشوارع المؤدّية إلى مداخل المكاتين المذكورين. كما دار تبادل لإطلاق النار في محيط القصر الجمهوري وحيّ حلة حمد في مدينة الخرطوم بحري، أي في المناطق التي تنتشر فيها تجمّعات لقوات «الدعم السريع». وكان الجيش قد سيطر على مطار مروي شمال السودان، بعدما اضطرّ «الدعم السريع»، التي كانت متمركزة فيه، إلى الانسحاب منه بصحبة الجنود المصريين الذين أُسروا منذ اليوم الأول للاشتباكات. وأفاد بيان صادر عن «الدعم»، أمس، بأن الجنود المصريين نُقلوا إلى العاصمة الخرطوم، مطمئناً الحكومة وأسرهم إلى أن جميعهم بخير، وهم يتلقّون الرعاية اللازمة، ومعلناً أنهم سيُسلَّمون متى تسنح الفرصة المناسبة والأوضاع الأمنية التي تمرّ بها البلاد.

في هذا الوقت، وصلت إلى الخرطوم، أمس، أرتال من سيارات الدفع الرباعي محمّلة بالسلاح والذخائر وجنود المشاة، قادمة من ولاية النيل الأزرق جنوب شرقي البلاد، ما أنبأ بأن المرحلة الثانية من المعركة دخلت حيّز التنفيذ، حيث ينوي الجيش بدء عمليّات مطاردة لقوات «الدعم السريع» المنتشرة داخل المدن والأحياء، وسط رهان من قِبَله على نفاد الوقود والذخيرة لدى تشكيلات منها، وانقطاع خطوط الإمداد من القيادة الخاصة بها، فضلاً عن فقدانها الغذاء والماء. وبحسب بيان صادر عن الجيش، فإنّ معلومات وردت إليه عن أن بعض عناصر «الدعم السريع» يعمدون إلى

> ابن زايد لـ«حميدتي»: انتم الجيش المستقبلي

التخلّص من أسلحتهم عن طريق بيعها للمواطنين، في حين اتّهمت الأخيرة، القيادة العامة، بمواصلة هجومها بالأسلحة الثقيلة على مواقع تمركز قواتها، وقيامها بإطلاق القنابل بصورة عشوائية، ما تسبّب بمقتل وإصابة العشرات من المواطنين وتدمير المستشفيات والأسواق. كذلك، أعلنت قيادة «الدعم» موافقتها على هدنة جديدة تبدأ من السادسة مساء أمس الأربعاء وتستمرّ على مدى 24 ساعة، فيما لم يصدر أيّ تعليق من جانب القوات المسلّحة في هذا الإطار. ورأى مراقبون أن الإعلان عن الهدن المتكرّرة من جانب الطرفين المتقاتلَين، هو من قبيل المزايدة وإظهار الخصم كخصم القوى المؤقّعة على «الإطاري»، هو أن يؤدّي حسْم المعركة لمصلحة الجيش، إلى استقواء البرهان وانسلاخه عن العملية السياسية. وترى تلك المجموعة أن حميدتي هو «حامي التحوّل الديموقراطي»، فيما يصفّ متابعون التعويل على دقلو بـ«الساذجة السياسية»، إذ من المستبعد أن يسلّم الرجل الطامح إلى مع طرفي المكوّن العسكري، أعقبها استعداد الطرفَين للجلوس وحلّ الأزمة الطارئة بينهما، وقرْع انفراج الأزمة بين رئيس «مجلس السيادة» عبد الفتاح البرهان، ونائبه محمد حمدان دقلو (حميدتي)، وهو ما لم يحدث. ودعت القوى السياسية الموقّعة على «الاتفاق الإطاري»، من جهتها، إلى وقْف فوري للحرب. وقال عضو المجلس المركزي لـ«قوى الحرية والتغيير»، خالد عمر، في منشور، إن «الدولة السودانية في أضعف حالاتها ولن تصمد أمام العنف المتصاعد»، داعياً طرفَي الصراع إلى الاستجابة لنداءات وقْف الحرب، والجنوح إلى الحلّ السلمي المتفاوَض عليه. كما دعا عمر، القوى المدنية الديموقراطية، هو من قبيل المزايدة وإظهار الخصم كخصم القوى المسلّحة في هذا الإطار. ورأى مراقبون أن الإعلان عن الهدن المتكرّرة من جانب الطرفين المتقاتلَين، إلى وقْف فوري لإطلاق النار منذ بداية الاشتباكات. في هذا الوقت، بدا لافتاً اختفاء قادة الحركات المسلّحة الموقّعين على «اتفاق جوبا»، والذين كانوا حلفاء الجيش، عن المشهد العام، بعد اندلاع المواجهات المسلّحة، والتي سبقتها جهود وساطة لتلك المجموعات فيما يصفّ متابعون التعويل على دقلو بـ«الساذجة السياسية»، إذ من المستبعد أن يسلّم الرجل الطامح إلى السودان منفرداً، السلطة إلى المدنيين في حال استطاع كسْر شوكة الجيش.

وبحسب معلومات حصلت عليها «الأخبار» من مصادر موثوقة، فإن قائد «الدعم السريع» تلقّى، خلال زيارته الأخيرة للإمارات، وعوداً من رئيسها، محمد بن زايد، بأن تحلّ قواته محلّ الجيش، وأن عليه فقط أن يشتري موافقة مجموعة «الحرية والتغيير» في الداخل، في مقابل أن يضمن له ابن زايد تأييد المجتمع الدولي.

إسرائيل تحثّ «صديقيها» على وقف القتال

تستغلّ الحكومة الإسرائيلية، علاقاتها مع جنرالات الجيش السوداني وقوات «الدعم السريع» لحثّهم على إنهاء القتال، بحسب ثلاثة مسؤولين إسرائيليين تحدثوا إلى موقع «واللا» العبري. وبحسب الموقع، فإن «وزارة الخارجية الإسرائيلية منخرطة في السنوات الأخيرة مع البرهان في عملية التطبيع، وأن جهاز استخبارات الموساد يتواصل مع حميدتي في قضايا الأمن ومكافحة الإرهاب». وتكمن أهمية ذلك، بحسب التقرير في «واللا»، كون عملية التطبيع الإسرائيلية مع السودان والعلاقات التي أقامتها مع كل من قائد الجيش وقائد «الدعم السريع»، أتاحت لها «وضعاً مميزاً في محاولة التأثير على الجنرالات المتحاربين».

وعبّر المسؤولون الإسرائيليون عن قلقهم من أن «ينهي القتال الحالي أي احتمالات لاتفاق سلام بين كيان العدو والسودان». وأشار هؤلاء إلى أن القرار الرسمي لدى الكيان، هو عدم الانحياز لأي طرف في الأزمة، وعدم التورّط في أي جهود وساطة غير تلك على وقف إطلاق النار.

(الأخبار)

مصر تستعدّ للأسوأ: خسارة البرهان واردة

القاهرة - الأخبار

على رغم أن المصالح المصرية - السودانية اتّسمت، تاريخيّاً، ولا سيما إبّان فترات الحكم العسكري في كلا البلدَين، بالقوّة، إلّا أن الاضطرابات المعتملة حالياً تُنذر، في حال تفوّق قوات «الدعم السريع»، بمشكلة كبرى ستواجهها القاهرة، الداعمة أصلاً للجيش السوداني، بقيادة عبد الفتاح البرهان. من هنا، جاء اجتماع «المجلس الأعلى للقوات المسلّحة» بعد نحو 36 ساعة من اندلاع الاشتباكات في السودان، ليستعرض فيه الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، تقديرات موقف وسيناريوات متعدّدة لما سيحدث في الأيام المقبلة، بما يشمل أفضلها وأسوأها، وسط تأكيد لجاهزية القوات العسكرية المصرية للتحرّك على الفور إذا استلزم الأمر، علماً أنه لا يُتوقّع اللجوء إلى هذا الخيار ما لم يكن هناك اعتداء مباشر على السيادة المصرية.

وكشفت مصادر عسكرية، لـ«الأخبار»، أن الرهان المصري على التفاف السياسيين حول الجيش السوداني بقيادة البرهان، إلى جانب قدرة هذا الأخير وفريقه على حشم المعركة العسكرية لمصلحته سريعاً، تبدّل، مع تأخّر القوات المسلّحة في الحسم العسكري. ولذا، سارعت القاهرة إلى إبداء مرونة أكبر إزاء التعاون مع «الدعم السريع». وهي ستسعى، وفْق الاستراتيجية التي جرى التوافق في شأنها، إلى الوقوف على الحياد ظاهريّاً، والتواصل مع جميع الأطراف، في محاولة للتوسّط وحلحلة الأزمة والاتّفاق على مسار ينهي حالة الاقتتال التي دخلت فيها البلاد اعتباراً من بداية الأسبوع الجاري. وتبدو الفرص المصرية جيّدة، على رغم توتّر علاقة مصر مع «الدعم السريع»، على خلفيّة التحرّكات المناهضة لهذه الأخيرة في الساعات الأولى من الاشتباكات. لكن الحلحلة التي حدثت في ما بعد، وتأخّر المصريين في إمداد الجيش السوداني بالمعلومات والتفاصيل، خلقا حالةً من التوازن الذي جرى على أساسه التفاوض حتى حول مصير العسكريين المصريين الذين وقعوا في قبضة ميليشيات حميدتي في بداية المواجهات، ونُشرت لهم مقاطع فيديو مهينة.

الموقف المصري العسكري المنتظِر والمراقِب لما يحدث على الأرض - وهو نفسه الموقف السياسي في ظلّ محدوديّة الخيارات - لا يزال راغباً في انتصار أحد الطرفين على الآخر عسكريّاً، ذلك أن من شأن الحسم العسكري أن ينهي مسار التفاوض. وتنبع رغبة القاهرة في عدم الوصول إلى مرحلة المفاوضات - والتي تخالف الإعلان الرسمي بالسعي إلى التهدئة -، من الخشية من الاضطرار لتقديم تنازلات سياسية كبيرة من أجل إرضاء الأطراف المتناحرة، لا سيما وأن المواقف السابقة من قوات «الدعم السريع» ليست طيّبة. لكن، في الوقت ذاته، فإن المخاوف على الجالية المصرية والمصالح الموجودة في الداخل السوداني والمشاريع المشتركة بين البلدَين، تبقى هي المحور الرئيس للتحرّكات. ومن هنا، جاءت الدعوة المصرية إلى «تغليب العقل» بين الطرفين المقتتلَين، والتي ستتمّ بلورتها في مبادرة من أجل الوصول إلى حلّ بدعم من رئيس جنوب السودان سيلفا كير، و«الاتحاد الأفريقي».

> الخيار العسكري المصري يبقى مستبعداً، إلّا في إطار التحرّك كجزء من تحالف إقليمي او دولي

أمّا الخيار العسكري المصري، فيبقى مستبعداً، إلّا في إطار التحرّك كجزء من تحالف إقليمي أو عربي أو دولي، وهو أمر لن يكون مفيداً من وجهة نظر القاهرة، ولن يؤدّي إلّا إلى مزيد من التصعيد، إلى جانب الإضرار بالمصالح المصرية على المدَيين المتوسط والبعيد، حتى لو حقّق مكاسب فورية.

تركيا

«تفضيلات» دولية تظلّل الانتخابات: لا إجماع غربياً على كيليتشدار أوغلو

من بين أبرز العناوين التي تسبق الانتخابات التركية المرتقبة، السياسة الخارجية لكلا المرشّحين المحتمل فوز أحدهما، وتفضيلات الفاعلين الدوليين والإقليميين، والتي وإن بدت - في مجملها - واضحة، إلّا أنه لا يزال يكتنفها الكثير من الغموض. وباستثناء الولايات المتحدة التي أعلن رئيسها، جو بايدن، منذ وقت بعيد، نيّته السعي لإطاحة أردوغان في الانتخابات المقبلة، لا يزال الأوروبيون متذبذبين حيال دعْم مرشّح المعارضة، كمال كيليتشدار أوغلو، خشية إقدامه على تنفيذ وعده بإعادة اللاجئين، الذين سيجدون طريقاً يعبرون فيه إلى أوروبا، أقارب روسيا ومعها إيران، فتنخفضان، من جهتهما، لبقاء الوضع على ما هو عليه، على اعتبار أن استمرار أردوغان في السلطة، يخدم مصالحهما في مواجهة القوى الغربية

محمد نور الدين

في الظاهر، يبدو موقف الدول الخارجية من الانتخابات الرئاسية التركية، واضحاً، غير أن عوامل عدّة تضفي غموضاً على الصورة، بما يجعل من الصعب التنبّؤ بتفضيلات هذه القوى: الرئيس الحالي رجب طيب إردوغان، أو مرشّح المعارضة كمال كيليتشدار أوغلو. وما بات شائعاً - ومعروفاً - أن كلّاً من روسيا وإيران وقطر تفضّل التجديد لإردوغان، فيما تريد الولايات المتحدة وأوروبا فوز كيليتشدار أوغلو، وتاخذ سوريا، من جهتها، موقف «الحياد»، إذ تتطلّع إلى مَن يحقّق مصالحها. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن وزير الخارجية التركي، مولود تشاووش أوغلو، أعلن، قبل أيام، أن الجيش التركي لن ينسحب من سوريا قبل إنهاء وجود «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد)، وأنه لا قدرة لدى الدولة السورية على بسْط سيطرتها على المناطق الشمالية. أمّا دول الخليج ومصر، فلا تزال «بين بين»، على رغم تفضيلها رحيل إردوغان.

على الجهة الروسية، يجعل تشابك المصالح بين البلدَين موسكو تتطلّع وتعمل على إنجاح إردوغان بكل ما أوتيت من إمكانات. وفي هذا الإطار تحديداً، فسّر معظم المحلّلين الأتراك زيارة وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، لتركيا، أخيراً، فيما جاء تدشين المفاعل النووي في آق قويو قرب مرسين، والذي أنشأته روسيا، قبل قليل من موعد الانتخابات. ومثّل هذا الدعم، هو الذي يفسّر أيضاً الضغط الروسي (والإيراني) الكبير من أجل عقْد لقاء على مستوى وزراء خارجية روسيا وإيران وسوريا وتركيا، في مطلع أيار المقبل، قبل أيام من انتخابات الرئاسة، وذلك في ظلّ استبعاد انعقاد قمّة على مستوى الرئيسَين التركي والسوري بشار الأسد.

وهنا، يمكن سؤال ما إذا كان مرشّح المعارضة، كيليتشدار أوغلو، غربيّاً و«أطلسيّاً» إلى الحدّ الذي يجعل روسيا - ومعها إيران - تعملان من أجل فوز إردوغان؟ وهل هذا الأخير هو الرجل المفضّل لدى موسكو وطهران، على رغم أن تركيا - في عهده - لا تزال عضواً في حلف «الناتو»، وهي وافقت على تزويد أوكرانيا بالسلاح، وعلى توسيع «الأطلسي» في لحظة روسية شديدة الحساسيّة، فضلاً عن أنها تحتلّ أجزاء من سوريا ترفض الانسحاب منها حتى الآن، كما تضغط على إيران في القوقاز عبر حليفتها أذربيجان، التي تتّهمها طهران بتحويل أراضيها إلى قاعدة عسكرية إسرائيلية.

الانطباع السائد في سوريا هو أن الولايات المتحدة لن تساعد إردوغان في انتخابات الرئاسة. وهذا صحيح، إذ إن العلاقات بين الرئيسَين التركي والأميركي في أسوأ أحوالها، وخصوصاً أن الرجلَين لم يجتمعا (إلا على هامش مؤتمرات دولية أو أطلسية)، في ما يمثّل سابقة في العلاقات بين البلدَين. حتى إن جو بايدن تعمّد، أخيراً، استقبال أربع سنوات، بإسقاطه في الانتخابات الرئاسية. ومردّ الخلاف الأساسي بين البلدَين، الاستياء التركي من دعم واشنطن للقوات الكردية في سوريا، واستياء الولايات المتحدة من العلاقات الوثيقة التي تجمع تركيا بروسيا. ويحاول إردوغان، من جهته، أن يؤكد هذا الانطباع، بهدف شدّ العصب الديني والقومي في الداخل التركي، وهو أسلوب لا يزال يتّبعه عشيّة كل انتخابات، منذ عام 2011.

وبحسب ما قال، في حوار تلفزيوني: «يشاع أن الغرب ضدّ إردوغان. لكن الأمّة ستقدّم هذه اللعبة، وسيكون 14 أيار محطّة فاصلة وستوجّه تركيا بهذه الانتخابات رسالة إلى الغرب». ودأبت الحملة الانتخابية لإردوغان على العزف على وتر «دعم» كيليتشدار أوغلو لـ«الإرهاب الكردي» و«إرهاب» جماعة فتح الله غولين، نتيجة تأييد «حزب الشعوب الديموقراطي» الكردي الضمني، لمرشّح المعارضة. في آق قويو قرب مرسين، والذي أنشأته روسيا، قبل قليل من موعد الانتخابات. ومثّل هذا الدعم، هو الذي يفسّر أيضاً الضغط الروسي (والإيراني) الكبير من أجل عقْد لقاء على مستوى وزراء خارجية روسيا وإيران وسوريا وتركيا، في مطلع أيار المقبل، قبل أيام من انتخابات الرئاسة، وذلك في ظلّ استبعاد انعقاد قمّة على مستوى الرئيسَين التركي والسوري بشار الأسد.

وهنا، يمكن سؤال ما إذا كان مرشّح المعارضة، كيليتشدار أوغلو، غربيّاً و«أطلسيّاً» إلى الحدّ الذي يجعل روسيا - ومعها إيران - تعملان من أجل فوز إردوغان؟ وهل هذا الأخير هو الرجل المفضّل لدى موسكو وطهران، على رغم أن تركيا - في عهده - لا تزال عضواً في حلف «الناتو»، وهي وافقت على تزويد أوكرانيا بالسلاح، وعلى توسيع «الأطلسي» في لحظة روسية شديدة الحساسيّة، فضلاً عن أنها تحتلّ أجزاء من سوريا ترفض الانسحاب منها حتى الآن، كما تضغط على إيران في القوقاز عبر حليفتها أذربيجان، التي تتّهمها

> الانطباع السائد في تركيا هو أن الولايات المتحدة لن تساعد إردوغان في انتخابات الرئاسة

أقرب إلى الاتحاد الأوروبي». لكن مع كل ذلك، يضيف بتكين أن موقف أوروبا سيحدّده السياسات الداخلية في دولها. إذ فاز كيليتشدار أوغلو، فسيكون على الاتحاد الأوروبي مواجهة تحدّيات كامنة. ولو أراد إعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، كما يقول، سيجد هؤلاء طرقاً عديدة للهروب إلى أوروبا، وهو ما تخشاه العواصم الأوروبية، فيما هي راضية على طريقة تعامل إردوغان مع هذا الملفّ. كذلك لا يريد المتعصّبون واليمينيون والعنصريون في أوروبا، والتي يريدونها فقط ناديّاً مسيحيّاً، أن يواجهوا، مع كيليتشدار أوغلو، تركيا معاصرة تتطلّع إلى الاتحاد الأوروبي. وحتى سياسيّو التكتّل يريدون أن ينتصر إردوغان، لكي يجدوا في تركيا دائماً «الطرح الآخر» الذي يستغلّونه في معاركهم الانتخابية. لهذه الأسباب، قد تجدّد أوروبا فوز إردوغان في الانتخابات.

ويكتب جعفر طار، في «يني أوزغور بوليتيكا» الكردية المؤيدة لـ«حزب العمّال الكردستاني»، أنه «إذا كان لإردوغان أن يرحل، فلن يكون ذلك بفضل الولايات المتحدة الأميركية، بل بفعل جهود القوى الديموقراطية، وخاصة الأكراد». أمّا عن التطوّرات في الشرق الأوسط والمصالحات التي تجرى عشية الانتخابات الرئاسية، يقول عمر أونهون، آخر سفير تركي في دمشق، إن «عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية تعني أن تركيا ستكون أمام سوريا أكثر قوّة. وستكون تركيا في وضْع معاكس لِما كانت عليه بين عامَي 2013 و2020 عندما كانت في معسكر الإسلام السياسي. ومع اقتراب الانتخابات الرئاسية، كانت تركيا تتقدّم خطوات في المصالحات مع الإمارات والسعودية ومصر وأيضاً مع إسرائيل. ولا يمكن الاكتفاء بشرح أسباب التقلّبات في السياسة الخارجية التركية. لكن في حال إعادة انتخاب إردوغان، يمكننا أن نتوقّع استمرار سياسة الشعبوية والانتهازية والواقعية التي تحتاج إلى موارد جديدة للاقتصاد. وفي حال فوز كمال كيليتشدار أوغلو، ليس واضحاً ما الذي ستكون عليه السياسات الخارجية. لكنه سينطلق بالتأكيد من الإرث الذي سيتركه له إردوغان». ويضيف أونهون: «نفهم من كيليتشدار أوغلو أنه سيكون إلى جانب فلسطين والقضيّة الفلسطينية باعتبارها قضيّة حقّ. وسيعمل على تأسيس منظمة السلم والتعاون في الشرق الأوسط. وسيمدّ يده إلى الأسد، ويعمل على حلّ كل القضايا وإعادة اللاجئين... لا يمكن التفكير بحكومة تركية لا تدعم الشعب الفلسطيني، لكن نوعية الدعم تتطلّب الموازنة مع نوعية العلاقة التي تقيمها تركيا مع إسرائيل. أمّا تأسيس منبر للتعاون في الشرق الأوسط، فهو رؤية جيّدة، لكن ليس على أساس ناتو شرق أوسطي، بل على أساس تعزيز الحوار وجذور الثقة بين الدول». وعن العلاقات مع سوريا، يرى السفير السابق أن «إقامة علاقات مع دمشق مسألة سليمة، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الآتية: أن المعارضة لن تتبخّر ولن تختفي؛ أن الأسد لن يعود إلى طريق الهداية ويصبح شخصاً جيّداً؛ وأن حلّ المشكلات، بما في ذلك عودة اللاجئين، يكمن في مصدر هذه المشكلات، أي في سوريا».

ومن أجل إنهاء الأزمة السورية «بشكل بنّاء»، يرى أونهون أنه «يجب أن تكون معسكرات المعارضة قادرة على الالتقاء على أرضية مشتركة ولو في الحدّ الأدنى. وفي حال عدم التوصّل إلى حلّ سياسي في هذا الإطار، فإن سوريا ستستمرّ في أن تكون مصدراً لعدم الاستقرار لمحيطها، وفي رأسه تركيا». وينهي أونهون مقالته بالقول إنه «في ظلّ المرحلة الجديدة في الشرق الأوسط، على تركيا، ومن دون التدخّل في الخلافات البينية العربية والنزاعات هناك، أن توجد قاعدة تعاون قائمة على المنافع المتبادلة، وأن تستفيد من طاقاتها على صعيد التجارة والاستثمار والسياحة».

لا يزال الأوروبيون متذبذبين حيال دعم مرشح المعارضة (أ ف ب)

الكرة اللبنانية

ارتباط عاطفي ومسؤوليّة مجتمعيّة: كرة القدم يصعب هجرها

تتنفّس أندية كرة القدم من خلال الدعم الذي يؤمّنه المتموّلون لها، فهي بغياب أيّ هيكليّة مؤسساتيّة تحتاج الى تلك المبادرات الفردية، التي يفكر اصحابها في تركها في بعض الاحيان، لكنهم لا يلبثون أن يعودوا الى قواعدهم. فما هي الأسباب التي تدفع هؤلاء إلى دفع الأموال الكثيرة والعودة عن قراراتهم بهجر اللعبة مرّات عدة؟

شربل كريم

أكثر من نصف أندية الدرجة الأولى في الدوري اللبناني لكرة القدم تعيش من خلال أموال ممولّين فرديّين لها. هؤلاء دخلوا الى اللعبة لأسباب مختلفة، فمنهم من يحبّ كرة القدم فعلاً، ويعشق فريقه الذي رافقه مشجعاً له في المدرّجات قبل أن ينتقل الى إدارته، ومنهم من يدخلها حبّاً لشعب منطقته ودعماً له، بينما سلك آخرون طريق اللعبة الشعبية الأولى من أجل مكاسب خاصة؛ منها الشهرة أو كسب تعاطف الناس لغايات سياسية ترتبط غالباً بالانتخابات النيابية.

لكن بكل الأحوال، وبغضّ النظر عن الأسباب، هناك أمران أساسيّان، أوّلهما أن داعم أيّ نادٍ يحظى بشعبية واسعة في حال السير في خطّ مستقيم لناحية إرضاء جمهوره. أما ثانيهما، فهو أن اللعبة بحاجة الى كلّ واحدٍ منهم مهما كانت شخصيته، وخصوصاً في ظل ظروف اقتصادية صعبة تعيشها البلاد، حيث يعني انكفاء أي مموّل انهياراً مالياً شبه تام لناديه، ما يشكّل خطراً على مستقبله واستمراريته.

أندية لا مؤسسات

حالةٌ شهدناها سابقاً في ظروف طبيعية، إذ إن أندية كرة القدم افتقرت تاريخياً الى هيكلية المؤسسة التي يمكنها تمويل نفسها بنفسها، ولو أن رؤساء كثيرين وعدوا فور تسلمهم مهامهم بنقل إداراتهم من طور الهواية الى مرحلة الاحتراف، وبالتالي تحويل النادي الى مؤسسة منتجة يكون لديها اكتفاء ذاتي، حتى في حال رحيل الرئيس - الممول. طبعاً، هذه المسألة لم تحصل في أيّ نادٍ من الأندية اللبنانية التي بقيت بحاجة الى أموال رؤسائها لكي تبقى على قيد الحياة، وهي عاشت أزمات نفسية في مناسباتٍ عدّة على وقع كلام عن رحيل هذا الممول أو ذاك، فكاد أن يصبح مصيرها في مهبّ الريح.

بالفعل، عرفت أندية كثيرة هذه التجربة، لكن اللافت أن متموّلين كثراً لوّحوا مراراً بهجرهم كرة القدم، وخصوصاً عند شعورهم بظلمٍ ما أو ذهاب أموالهم هدراً بفعل مشكلاتٍ معيّنة، لكن في النهاية بقوا في ميادين كرة القدم وجدّدوا ارتباطهم بها.

هي مسألة محيّرة، لكن لها أسبابها المتعدّدة بحسب هويّة الداعم وأهدافه، وهي التي تدفع رئيس النادي الى البقاء والاستغناء عن فكرة ترك ميادين الكرة وناديه.

> انكفاء أيّ ممول يعني انهياراً مالياً شبه تامّ لناديه

مسؤولية إنسانية ومجتمعية

رئيس نادي شباب الساحل سمير ديوب اعتكف مراراً ونادى بترك اللعبة، لكنه أخيراً جمع رؤساء الأندية الأخرى للبحث في عناوين مهمة جداً، فهي ترتبط بما يشعر به الرؤساء الممولّون من مسؤولية إنسانية ومجتمعية في آن معاً، وهو ما يضيء عليه رئيس نادي البرج فادي ناصر الذي قال لـ«الأخبار» إنه لا يأسف على أي مبلغ يدفعه حتى لو شعر في بعض الأحيان بأن عليه ترك اللعبة: «فالأموال التي ندفعها لا تذهب هباءً، إذ يستفيد منها الكثير من العائلات». ويضيف: «هذه النقطة بالتحديد تجبرنا على التفكير بعدم رمي المنشفة، إضافة الى نقطة أهم وهي أن النادي الذي ندعمه يحمل اسم منطقتنا، وهي مسؤولية بحدّ ذاتها يفترض أن تتناقلها الأجيال لأنّ في فرحة جلب الفوز الى المنطقة من خلال فريق كرة القدم انعكاسات إيجابية على المجتمع عامة».

ويلتقي ديوق مع هذا الكلام انطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية التي باتت مرتبطة بنادي شباب الساحل في محيطه الجغرافي انطلاقاً من منطقة حارة حريك حيث يوجد ملعبه، فيقول ديوق: «الأمر لا يتعلّق بالمال فقط، فنحن نخسر طبعاً. لكن أكاديمية ناديَنا مثلاً باتت متنفّساً للمنطقة وتخلق حالة اجتماعية إيجابية، وتفرز جيلاً من اللاعبين العاشق للساحل».

اللافت أن كل الأجواء توحي بأن ديوق وناصر لن يتركا الكرة اللبنانية كما تردّد سابقاً، فالأول الذي ينتظر انتخابات هيئة إدارية بأسماء جديدة قد تساعد في عملية الدعم، يعمل على تأمين تمويل إضافي لفريقه من أجل تعزيز صفوفه، وذلك في موازاة استمراره بضخّ الأموال في الأكاديمية. أما الثاني فيعمل بشكل حثيث لإضافة أسماء مهمة الى تشكيلة ممثّل لبنان في بطولة الأندية العربية بغية تقديم فريق أقوى في الموسم المقبل.

بالتأكيد، دخول المزيد من المتموّلين لن يضرّ اللعبة، وتمسّك الأندية بممولّيها الحاليين مسألة مفصليّة في مشوارها، الذي لا يرغب كثيرون في تركه انطلاقاً من مسؤولية عامة أيضاً ترتبط باللعبة التي يعيشونها ولا يريدون أن يشهدوا على سقوطها بعدما ساهم كل واحدٍ منهم على طريقته الخاصة في إبقائها على قيد الحياة.

أكثر من نصف أندية الدوري اللبناني تعيش من خلال أموال ممولّين فرديّين لها (طلال سلمان)

يوروبا ليغ

الغموض يلفّ ربع نهائي البطولة الأوروبيّة الثانية

تبلغ الإثارة والتشويق الذروة اليوم الخميس عند الساعة العاشرة بتوقيت بيروت في مباريات إياب ربع نهائي مسابقة الدوري الأوروبي «يوروبا ليغ» في كرة القدم، في أمسية يسعى خلالها مانشستر يونايتد الإنكليزي إلى تعويض «خيبة» ملعب أولدترافورد عندما يحل ضيفاً على المتخصص إشبيلية الإسباني.

وفشلت الفرق الثمانية في تحقيق نتائج مطمئنة في مباريات الذهاب الخميس الماضي وبالتالي سيستمر مسلسل التشويق حتى الثواني الأخيرة من مباريات الإياب لمعرفة هوية المتأهلين الأربعة إلى الدور نصف النهائي.

عاش مانشستر يونايتد أمسية كارثية بتفريطه في فوز في المتناول عندما سقط في فخ التعادل أمام إشبيلية 2-2 بعدما تقدم بثنائية نظيفة، وحقّق يوفنتوس الإيطالي فوزاً بشقّ النفس على ضيفه سبورتينغ البرتغالي 1-صفر، وتغلب فينورد الهولندي على روما الإيطالي بالنتيجة ذاتها، فيما تعادل بايرليفركوزن الألماني مع ضيفه سان جيلواز البلجيكي 1-1.

على ملعب «رامون سانشيس بيسخوان» في إشبيلية، سيواصل مانشستر يونايتد سعيه لفك عقدته المستعصية أمام الفريق الأندلسي حامل الرقم القياسي في عدد الألقاب في المسابقة (6)، وإن كانت المهمة صعبة في ظل الغيابات المؤثرة في صفوفه.

وما يزيد صعوبة مهمة الفريق الإنكليزي هو غياب قطبي دفاعه الأرجنتيني اليساندرو مارتينيس الذي انتهى موسمه بسبب إصابته بكسر في مشط القدم ذهاباً، والفرنسي رافايل فاران الذي أصيب بدوره في مباراة الذهاب إلى جانب المهاجم ماركوس راشفورد الذي غاب عنها أصلاً بسبب الإصابة أيضاً.

كما يحوم الشك حول مشاركة سايبتسر بسبب تعرضه لإصابة في المباراة ضد نوتنغهام فورست (2-0) في الدوري الأحد.

ويعوّل مانشستر يونايتد على مهاجمه الفرنسي أنتوني مارسيال الذي سيعود إلى العاصمة الأندلسية بعدما دافع عن ألوان قطبها إشبيلية الموسم الماضي على سبيل الإعارة.

وسجّل مارسيال سبع مرات بمعدل هدف في كل 133 دقيقة بإشراف تن هاغ.

وأشاد به المدرب الهولندي قائلاً: «عندما يكون جاهزاً، يلعب فريقنا بشكل أفضل. إنه لاعب جيد بشكل لا يُصدق. بإمكانه الربط بين الخطوط، والحفاظ على الكرة، والضغط بشكل جيد. سيسجل الأهداف، وهو قادر على تسجيل الأهداف. بإمكانه إنهاء الهجمات دون أدنى شك».

وإذا كان يونايتد ضامناً بنسبة كبيرة تواجده بين الأربعة الأوائل في البريمرليغ وبالتالي التواجد في مسابقة دوري أبطال أوروبا الموسم المقبل كونه يحتل المركز الثالث مع مباراة مؤجّلة بفارق ست نقاط أمام توتنهام الخامس، فإن الأمر مختلف بالنسبة إلى يوفنتوس حيث ترتدي «يوروبا ليغ» أهمية مضاعفة كون الفوز بلقبها سيضمن له مشاركته في المسابقة القارية الأم الموسم المقبل، وهو الأمر المستبعد حالياً عبر الدوري المحلي بعد حسم 15 نقطة من رصيده لاتهامه بالتلاعب المالي، ما جعله على بعد تسع نقاط من المركز الرابع بعد 30 مرحلة.

وسيحاول فريق «السيدة العجوز» الدفاع عن الأفضلية الضئيلة التي حسم بها مباراة الذهاب ومواصلة مشواره في المسابقة وهو الأمر الذي يسعى إليه الممثل الثاني لإيطاليا في ربع النهائي قطب العاصمة روما عندما يستضيف فينورد.

وسيحاول رجال المدرب البرتغالي جوزيه مورينيو استغلال عاملَي الأرض والجمهور لقلب الطاولة على الفريق الهولندي الذي سيكون محروماً من مساندة جماهيره على غرار ما حصل مع روما ذهاباً تفادياً لتكرار حوادث الشغب التي حصلت خلال مواجهة الفريقين عام 2015 في إياب الدور الثاني وعام 2022 في المباراة النهائية لمسابقة كونفرنس ليغ.

ويغيب الأرجنتيني باولو ديبالا عن سجلّه الخالي من الخسارة منذ شهرين في جميع المسابقات بقيادة مدربه الإسباني تشابي ألونسو.

دوري المؤتمر

تُلعب اليوم مباريات إياب ربع نهائي دوري المؤتمر الأوروبي، فيرحل إندرلخت البلجيكي لملاقاة الكمار الهولندي (الساعة 19:45 بتوقيت بيروت) وهو متفوّق عليه ذهاباً بهدفين دون ردّ. أما فيورتينا الإيطالي فيستقبل ليغ بزنان البولندي في التوقيت ذاته وهو متقدم ذهاباً بنتيجة (4-1).

من جهته يستقبل وستهام الإنكليزي نظيره غنت البلجيكي (الساعة 22:00) بعد أن انتهت مباراة الذهاب بهدف لمثله، وكذلك نيس الفرنسي الذي يستقبل بازل السويسري بعد التعادل ذهاباً (2-2).

(أ ف ب)

إعلانات رسمية

إعلان قضائي

تدعو محكمة الغرفة الابتدائية في النبطية برئاسة القاضي المكلف أحمد مزهر وعضوية القاضيين ليلى الخراط وسيرينا صفير سنداً للمادة 3 من القانون 82/16 إبلاغ المستدعى ضده علي علي حسوني المجهول محل الإقامة الحضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الاستدعاء ومربوطاته المُقدم من المستدعي محمد قاسم رمال بوكالة المحامي محمد عواضة بموضوع: إزالة شيوع للعقار رقم 1669/منطقة دوير العقارية والمسجل برقم أساس 220/ش/2022 وإتخاذ محل الإقامة ضمن نطاق المحكمة والجواب خلال عشرين يوماً تلي النشر أو توكيل مُحام حيث يُعد مكتبه مقاماً مختاراً لكم اينما وجد هذا المكتب وإلا سيتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات بواسطة التعليق على باب ردهة المحكمة.

رئيس القلم
فاطمة فحص

تبليغ مجهول مقام

محكمة الدرجة الأولى في جبل لبنان بعبدا الغرفة الثالثة تدعو المستدعي في وجهه فهد جميل السيد لتبلغ أوراق الاستدعاء 2021/1455 المُقدم من المستدعية هناء جميل السيد بوجه باقي المستدعى بوجههم علي جميل السيد ورفاقه والرامي إلى إزالة الشيوع في العقارات 1585 و1587 و939/ كترمايا. يجب حضورك إلى قلم هذه المحكمة لتبلغ الأوراق خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا فكل تبليغ لك في قلم المحكمة ولصقاً على باب ردهتها يُعتبر صحيحاً.

رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

إعلان قضائي

تدعو محكمة الغرفة الابتدائية المدنية في النبطية برئاسة القاضي المُكلف أحمد مزهر وعضوية القاضيين ليلى الخراط وسيرينا صفير سنداً للمادة 3 من القانون 82/16 إبلاغ المستدعى ضدهما محمد علي رضا حرب وجمال رضا حرب المجهولي محل الإقامة الحضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الاستدعاء ومربوطاته والمُقدم من المستدعي عقيل حسن نصور بوكالة المحامي محمد شكر بموضوع إزالة شيوع للعقار 3192 جبشيت منطقة جبشيت العقارية والمُسجل برقم أساس 326/ش/2018 مدور واتخاذ محل إقامة ضمن نطاق المحكمة والجواب خلال عشرين يوماً تلي النشر أو توكيل مُحام حيث يُعد مكتبه مقاماً مختاراً لكما أينما وجد هذا المكتب وإلا سيتم إبلاغكما بقية الأوراق والقرارات بواسطة التعليق على باب ردهة المحكمة.

رئيس القلم
فاطمة فحص

إعلان قضائي

في تفليسة سامي بكري الريحاني رقم الإفلاس /1023/

بتاريخ 2023/4/12 صدر قرار عن حضرة القاضي المشرف على التفليسة الرئيسة ميشال طربيه قضى بالرغبة في إقفال الطابق لانتفاء مصلحة جماعة الدائنين، فعلى كل ذي مصلحة الاعتراض على هذا الإقفال خلال مهلة أسبوع من تاريخ النشر.

رئيس قلم محكمة الإفلاس في بيروت
سوزان توتيو

إعلان

عن وضع جداول التكليف الأساسية قيد التحصيل

يُعلن رئيس بلدية العباسية عن وضع جداول التكليف الأساسية لكافة الرسوم البلدية عن العام 2023 قيد التحصيل عملاً بنص المادة 104 من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60 ويلفت النظر إلى ما يلي:

أولاً: عملاً بنص المادة 106 من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60، على المكلفين المبادرة فوراً إلى تسديد الرسوم البلدية المتوجبة عليهم خلال مهلة شهرين من تاريخ الإعلان في الجريدة الرسمية.

ثانياً: عملاً بنص المادة 109 من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60، تُفرض غرامة تأخير وقدرها 2% عن كل شهر تأخير عن المبالغ التي لا تُسدد خلال المُهلة المبينة في البند الأول أعلاه، ويُعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً.

العباسية في 2023/4/5
رئيس بلدية العباسية
علي موسى عزالدين

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ بيروت

يُبلّغ إلى شركة بامكو ش.م.م. عملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م. تنبئكم دائرة تنفيذ بيروت بأن لديها في المعاملة التنفيذية رقم 2022/600 إنذاراً تنفيذياً موجهاً إليكم من طالب التنفيذ انطوان توتونجي وفانسان مسعد ناتجاً عن طلب تنفيذ الحكم الصادر عن حضرة القاضي المنفرد المدني في بيروت الناظر في قضايا الإيجارات قرار 2022/236 تاريخ 2022/8/2 والقاضي بإخلاء المأجور المؤلف من ثلاثة أقسام وهي 4/ و5/ و6/ من البناء القائم عل العقار رقم 1023/ الرميل.

وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور إليها شخصياً او بواسطة وكيل قانوني لاستلام الإنذار التنفيذي والأوراق المرفقة به علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مهلة عشرين يوماً على نشر هذا الإعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الإنذار المذكور على لوحة الإعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت ويُصار بعد انقضاء هذه المهلة ومهلة الإنذار التنفيذي البالغة خمسة أيام إلى متابعة التنفيذ بحقكم أصولاً حتى الدرجة الأخيرة.

مأمور تنفيذ بيروت
فاطمة دياب عمر

استراحة

كلمات متقاطعة 4292

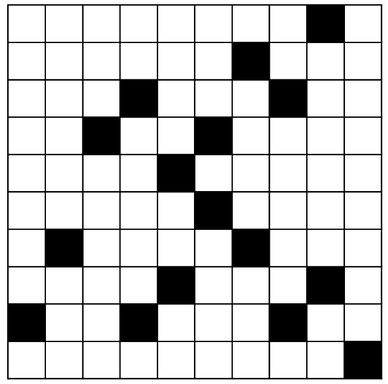

افقيا

1- عاصمة جزر هاواي – 2- نهر هندي – مقاطعة قديمة في إيطاليا – 3- حرف عطف – أرض واسعة خضراء – سكن الماء – 4- عاصمة أوروبية – ثار الهواء – نعم بالأجنبية – 5- بلدة لبنانية في قضاء بعبدا – قرأ – 6- نوع من الجراد – موسيقي ألماني راحل – 7- مختصر الإسم الأول للكاتب الروسي تولستوي – جبل لبناني – 8- مصّ الماء – في اليد – 9- وشى – كنية – مثل ونظير – 10- سلالة عربية استقلت عن الخلافة العباسية وحكمت المغرب

عمودياً

1- كتلة صخرية في الأردن – 2- مواطن اوروبي – إسم موصول – 3- حرّك – تيّار بحري – 4- عائلة ممثلة مصرية راحلة – خطف العروس بالعامية – 5- من الطيور – مغارة لبنانية يتدفّق منها نهر إبراهيم – 6- قابل – حرف جر – من الطيور – 7- قلب – من النشويّات – 8- أين بالأجنبية – ضللني وأغرائي – 9- عاصمة نبراسكا – خصم لدود – 10- وادٍ يمتد بين البحر الميت وخليج العقبة تكتنفه جبال صخرية

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- جوهانسبورغ – 2- بديل – بركار – 3- رشديون – 4- شروال – تارن – 5- عاهة – أوتيل – 6- ي ي ي – حبر – فن – 7- باتون – يريد – 8- توق – رامي – 9- سن – ريب – سرب – 10- كاب تاون – ان

عمودياً

1- جبل شعيب – سكّ – 2- ود – رايانتا – 3- هيروهيتو – 4- الشاة – وقرّت – 5- دلّ – حنّ – يا – 6- سبب – أب – ربو – 7- بريتوريا – 8- وكنات – رمس – 9- را – ريفيرا – 10- غرونلند – بن

sudoku 4292

		4	8			1		6
6	2					8		
	7		1			4		5
8				4	6			
	3						4	9
	6		9	7	3			
	4	3		8	9		1	
5		2					6	4
				2				8

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4291

1	8	4	9	5	2	7	3	6
6	2	5	3	7	4	8	9	1
9	3	7	1	8	6	2	4	5
3	1	2	5	6	9	4	7	8
5	7	8	2	4	3	1	6	9
4	9	6	7	1	8	3	5	2
7	6	9	4	2	1	5	8	3
8	5	1	6	3	7	9	2	4
2	4	3	8	9	5	6	1	7

مشاهير 4292

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

كاتب مصري معاصر تخصص في المسرح. له عدد من الدواوين منها « فساد الأرواح»

11+3+1+10+5 = دولة عربية ■ 8+6+7 = يحمله كل انسان ■ 2+4+9 = نام ليلاً

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: جوهانز كيبلر

رمضان 2023

فايز وطارق وحلا وحنان وآخرون
هؤلاء صنعوا نكهة الموسم الدرامي

في كل عام، يتألّق ممثلون ممّن يُصطلح على تسميتهم بنجوم الصف الثاني. هذا لا يعني حكماً أنّهم ليسوا «أبطال العمل»، بل إنّ لولا وجود بعضهم في المسلسل، لما كان للبطل القيمة والمكانة نفسهما. لذلك تميزت هذه القائمة بأنّها ضمّت جميع مَن يمكن اعتبارهم نجوماً من نوعٍ خاص، يشكّلون إضافةً لأي عمل يشاركون فيه. تجنّبنا في القائمة التوقّف عند نجوم الصف الأوّل المعتادين

عبد الرحمن جاسم

فايز قزق
ينحت في الصخر

فايز قزق معروف لعشاق الدراما العربية. لذلك ليس اختياره في هذه القائمة جديداً أو غير متوقع، لكن النجم المتعدّد الوجوه والماهر تفوّق على نفسه هذا العام في شخصية «إدريس» في مسلسل «الزند». ضمه مع شخصية «البيك» نورس التي يؤديها أنس طيارة، جعلهما خصمين متساويين في قوة وحضور وشخصية ومكانة «الزند». ثبّتا مقولة إنه كلما أردت من بطلك أن يبدو عظيماً، أعطيته «خصوماً» أشداء. أدى قزق بشكل متميز إلى درجة أنّ تفاصيل الشخصية بدت كما لو أنها منحوتة في الصخر: قاطع طريق، محصّل أموال، قاس، لسانه ناعم وحادّ كالشفرة. وفوق كل هذا أضافت الندبة والعين المفقوءة التي أعطاه إياها عاصي الزند طفلاً، طبقةً جديدة من الشر للشخصية، ناهيك بقنينة العرق التي يرتشف منها كل الوقت.

«الزند... ذئب العاصي»: على «mbc دراما» (س: 17:00) و«شاهد» (قبل العرض التلفزيوني)

أنس طيّارة
درس في التمثيل

يمكن اعتبار ما فعله أنس طيّارة بنفسه في مسلسل «الزند» هو «التحوّل النموذجي» للشخصية، ودرس لأي ممثل يرغب في تحويل نفسه من ممثل صف ثان إلى نجم يُحسب له ألف حساب. غيّر طيّارة شكله بشكل كامل: استبدل الوجه الضاحك البشوش بوجه بلا ملامح مع شارب مُمتد، وأضاف بضعة كيلوغرامات إلى وزنه وخلع نظاراته الطبية التي كانت تعطيه شكلاً محبباً واستبدلها بنظارات سوداء تشبه نظارات قاتل محترف. اخترع طيّارة شخصيته الأثيرة: «نورس بيك» الذي يمكنه أن يقتل طفلاً وهو يبتسم مقتنعاً بأن ما يفعله هو الصواب. لم يكن طيّارة أقل مهارةً من تيم حسن في مشاهدهما معاً، بدا واثقاً من شخصيته، محترفاً، وفوق كل هذا بدا شره حقيقياً، واقعياً، وصادقاً إلى حدٍ مدهش.

«الزند... ذئب العاصي»: على «mbc دراما» (س: 17:00) و«شاهد» (قبل العرض التلفزيوني)

طارق لطفي لا يتكرّر

هذا العام، جمع طارق لطفي المجد مع شخصيتين مختلفتين: رؤوف الزوج الذي اكتشف أنه ليس سعيداً في زواجه في «مذكرات زوج»، والشيخ عبدالله «الدبّاح» السلفي التكفيري الذي يمثّل عقلية الإرهابي التكفيري الذي يقتل بوحشية ويقود مجموعات في مسلسل «ليلة السقوط». مهارة لطفي جعلته مقنعاً في الدورين، هو الذي لعب أدواراً مشابهة لشخصيته في «ليلة السقوط» كما في مسلسل «القاهرة كابول» (2021). لكن شخصيته في «مذكرات زوج» بدت مختلفة. هنا نجده مضموماً على نفسه، متردّداً، خائفاً، حركته بسيطة لتشير إلى رجل يعيش ملايين الصراعات والمخاوف. في المقابل، يبدو عكس ذلك في شخصية عبدالله. أعطت شخصية لطفي في المسلسلين، إضافة كبيرة إلى العملين، وربما يصعب على أي ممثل تكرار ما فعله هذا العام، وهو متجه لأن يكون أحد أفضل مؤدي جيله.

«مذكرات زوج»: على cbc (س: 21:45)، و«cbc دراما» (00:15)
«ليلة السقوط»: على «روتانا دراما» (س: 21:30)، و«LBC» (س: 20:30)

أحمد داش يشعّ واقعيةً

أحمد داش أحد نجوم مصر الشباب. نضج الممثل الطفل/الشاب الذي عرفه الجمهور مع فيلم «لا مؤاخذة» (إخراج عمرو سلامة، 2014). خلال الأعوام الفائتة عاد داش بقوة، وأصبح ممثلاً قادراً على الوقوف في مواجهة ممثلين مهرة. هذا العام، يؤدي في مواجهة مؤدٍ بارع هو محمد رمضان. يمتاز داش بأنه يمثل كما لو أن هذه هي حقيقته وحياته: عفوي، سهل الحركة، ملامحه هادئة، وفوق كل هذا يشبه أي شاب عربي تقابله في الشارع. يشع داش واقعية وحياة في آنٍ معاً، يضاف إلى هذا كله صوته الذي يعطي المشاهد إيحاء بأنه مسكين، ضعيف، ومكسور. يذكر أنّ أحد أكبر إنجازات داش هو مشاركته في مسلسل مارفل الشهير «فارس القمر» (2022) الذي أخرجه المصري محمد دياب.

«جعفر العمدة»: على dmc (س: 23:15)، و«dmc دراما» (س: 19:15)، و«شاهد»

طه الدسوقي يغيّر جلده

طه الدسوقي أحد أهم نجوم مصر الشباب، وإن كان أحمد داش يتفوّق عليه بكونه قد سبقه إلى عالم الفنّ، فإن دسوقي ينافس بكونه قادراً على تغيير جلده، فضلاً عن موهبة كبيرة في الأداء. الممثل المصري الذي عرفه الجمهور قبل عامين وخصوصاً في مسلسلَي «موضوع عائلي» و«في بيتنا روبوت»، أثبت أنّه قادرٌ على ارتداء أي شخصية: فمن الروبوت المتجمد المشاعر والملامح، إلى الكومبديان الشاب «المهضوم» و«الموهوب» في آن. هذه المرّة يستثمر المخرج أحمد أمين في طه الدسوقي في مسلسلة «الصفّارة». يقدم الدسوقي شخصية وجيه شقيق البطل. نشهد تحولاته خلال رحلة البطل عبر العوالم المختلفة: يرتدي شخصاً جديداً، ووجهاً جديداً في كل رحلة، وهذا يظهر للمشاهدين من أي طينة يأتي هذا الممثل الشاب. إنه قادرٌ على إقناع المشاهدين بأنه كلّ هذه الشخصيات بسهولة وسلاسة فائقة.

«الصفّارة»: على dmc (س: 20:45)، و«دبي» (س: 21:05)، و«ART حكايات» (س: 21:30)، و«شاهد»، وWATCH IT

حلا رجب جوهرة مخفية

لطالما قلنا بأن حلا رجب هي الجوهرة المخفية للدراما السورية. كشفت مهارتها قبل سنوات وأعادت تأكيدها العام الفائت عبر شخصية «أوصاف» في مسلسل «مع وقف التنفيذ» في مواجهة كبار مثل عباس النوري وغسان مسعود. أثبتت الممثلة الشابة يومها أن نجاحها ليس وليد المصادفة. احتاج منها الدور آنذاك الكثير، وهو ما تفعله هذا العام في شخصية «نورية» في مسلسل «العربجي». إنها تستطيع التادية بسهولة تجعل المشاهد مصدّقاً لما تقوله، وهي بذلك تسيطر على مشاهدها وبيساطة بالغة. يذكر أن الممثلة السورية هي من القليلات اللواتي يمكنهن القول بأنهن يستطعن تادية أدوار متنوعة مختلفة بسهولة بالغة. النقطة الوحيدة المختلف عليها ولا إجابة عليها: لماذا لم تأخذ دور بطولة حتى اللحظة؟

«العربجي»: على Ibci (س: 21:40)، و«art حكايات» (س: 19:30)، و«شاهد»

حنان مطاوع فرخ البط عوّام

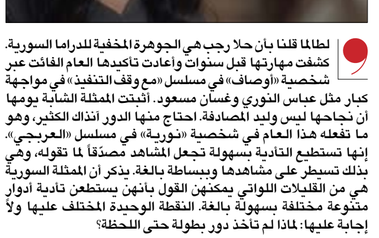

إنّها ابنة الراحل كرم مطاوع والنجمة سهير المرشدي، ودليل على أنّ «فرخ البط عوّام». دخلت عالم الفن قبل سنوات، مع هذا لم تجد نفسها إلا قبل أعوام قليلة مع أعمال قوية مثل «ونوس»، «هذا المساء» و«طاقة نور». هذا العام عادت بقوة من خلال عملين أحدهما من بطولتها هو «وعود سخيّة»، وحضور قوي في مسلسل «سرّه الباتع». دورها في المسلسل الأخير هو «مدرسة» في التمثيل البسيط والعفوي: ترسم شخصية «صافية» الهادئة بسيطة، المعجبة بشخصٍ لن يتزوّجها أبداً ولا أمل من حبهما. في الوقت نفسه هي ابنة الشيخ سليم (خالد الصاوي) والنسخة الأنثوية منه. تؤدي مطاوع بطريقة تذكّر بنجمات العصر الذهبي للدراما المصرية، تغير ملامح صوتها، تستخدم ابتسامتها وحركة جسدها ووجهها لتثبت المشهد والشّخصية أمام المشاهد.

«سرّه الباتع»: على ON (س: 20:30)، و«ON دراما» (19:15)، وWATCH IT

«الأمّ» سهير المرشدي

النجمة المصرية الشهيرة وصاحبة شخصية «سماسم العالمة» من مسلسل «ليالي الحلمية» المعروف، تعود بقوة من خلال مسلسل «ضرب نار». تؤدي المرشدي دور «صدّيقة» والدة بطل العمل جابر. إنها الأم الحكيمة، الموزونة والقوية في آن معاً من دون أن تكون متسلطة وديكتاتورية. ربما قدمت المرشدي هنا شخصية شبيهة بالشخصية التي أدتها الرائعة منى واصف في مسلسل «الهيبة» خلال الأعوام الفائتة. حتى ولو تكلّمت أقل أو لم تعتمد على حركة كبيرة خلال أدائها، فإنّ المرشدي تعوّضه عبر صوتها وملامح وجهها الذي تستخدمه بمهارة كبيرة ما يعطي مصداقية عالية لكل ما تقوله أو تفعله. واللافت أنها وابنتها حنان تشكلان ثنائياً متميزاً هذا العام.

«ضرب نار»: على ON (س: 23:00)، و«ON دراما» (س: 00:15)، وWATCH IT

يزن الخليل... تكرهه أو تحبّه

يعود يزن الخليل بقوة في مسلسل «مقابلة مع السيد آدم2» الذي صوّر قبل أعوام، لكنه يعرض هذا العام. يستطيع الممثل السوري الشاب ارتداء وجوه متعدّدة، وأثبت هذا الأمر خلال العام الفائت في مسلسلَي «جوقة عزيزة» بدور شكري الطشت و«مع وقف التنفيذ» بدور بشير. وكلا الشخصيتين تختلفان بشكل كلي عن بعضهما. هذا الاتساع في الأداء يثبت أن الممثل السوري قادر على الأداء باحترافية عالية. هذا العام، اتسعت شخصية يوسف في «مقابلة مع السيد آدم» وبات قادراً على إظهار جوانب ووجوه عدة لها. قد يكرهه المشاهد، أو قد يحبّه، في الحالتين، هو أدى حرفته كممثل. مع زوجته حلا رجب، يُعدّان من النجوم القادمين بقوة إلى المواجهة خلال الأعوام القادمة.

«مقابلة مع السيد آدم ـ الجزء الثاني»: على «أبو ظبي» (س: 20:00)، و«سوريا دراما» و«سما» وLTV (س: 22:00)

«الصفّارة»... حيوات توثّرقها الفرص الضائعة

أحمد أمين في المسلسل

أحمد الخطيب

تنشغل بعض الأعمال الدراميّة بإعادة تقديم تيمة فنيّة معينة، وإعادة اكتشافها داخل ثقافة مُختلفة وهويّة بصريّة مُتفرّدة على المستوى الوظيفي في خلق شخصيّات تنتمي إلى بُعد اجتماعي وأدبي ذي خصوصية على المستوى الداخلي لكنه مُتماثل على مستوى الشكل الخارجي، فتيمة مثل فكرة الرجوع بالزمن وخلق أكوان موازية بشخصيّات مختلفة لإعادة خلق اللحظة والتأثير على سريان الأحداث المستقبلية؛ موجودة منذ زمنٍ بعيد سواء على المستوى الروائي الأدبي أو السينمائي البصري، حتى على المستوى المحلي. أفلام مثل «طير أنت» (إخراج أحمد الجندي، 2009) قد حقّقت مُفردات الشكل والنوعيّة، وخلقت التيمة ذاتها مع بعض الاختلافات الداخلية. بيد أن المُفارقة هُنا لا تقع في التيمة، بل في كيفيّة تناولها على المستوى الداخلي. فالفكرة العامة والقلق الوجودي يجمعان الأفكار كلّها داخل التيمة كنموذج أكثر شمولية، لكن الامتداد الداخلي للخطوط السرديّة والتفرّد على مستوى الشخوص، إلى جانب تصاعد سرديات جانبية وعقد ثانوية تخص كُل شخصيّة على حدة، هو ما يخلق دراما من نوع آخر. دراما تتعلّق بالشخصيّات أكثر منها بالمحيط الخارجي، لأن الشخصيّات هي مُفتاح العالم الخارجي، والدراما هُنا انتقاليّة، تعوّل على الشخصيّات لتحريك السرد في مسافة نوعيّة، فالشخصيّات تتحرك في رحلتين: رحلة خارجيّة قصيرة المدى، تشتبك مع العوالم الموقتة بشكل مُباشر، وتكتسب قيمتها من فرادة العالم والشخصيّة، في ما يُسمى بإعادة تعريف للذات على المستوى الداخلي، تلجأ إلى الأدوات والميزات قصيرة المدى التي يمنحها كُل عالم موازٍ للشخصيّة لتكوين انطباع عام وإنشاء مفهوم جامع للحكاية، بحث تُعيد الشخصية اكتشاف ذاتها وتعود إلى نقطة الصفر مرة أخرى على المدى الطويل. والحقيقة وجود هذه المُفردات في أعمال أخرى قديمة غير قابل للنقاش، لكن التسلسل الدرامي، والوسيط الممتد في نمط الـ 15 حلقة لهما مُتطلّبات مُختلفة، فالإيقاع والجو العام لا يُمكن أن يحملا هذا النوع من السرديات. يجب أن تكون الكتابة مُكثّفة في الإطار الكوميدي، حتى يُصبح لكُل شخصية عالمها وقصّتها الخاصة المثيرة، وفي الوقت نفسه يجب أن تأخذ السرديّة براحها وتمتد في مفازات جديدة لتشد المُتفرج الذي شاهد مُنتجات إبداعية موازية لهذا النوع. لهذا فالتحدي هُنا كان يتجاوز الشكل النمطي ليصل إلى العُمق. يدور مسلسل «الصفّارة» حول شفيق (أحمد أمين) الذي يسرق صفارة الملك توت عنخ آمون حتى تتسنّى له العودة بالزمن إلى الوراء لمدة ثلاث دقائق فقط يُغيّر فيها مصيره، وبعدها يرتد إلى الحاضر مرّة أخرى ويكتشف التغيرات الناتجة عن الأفعال التي غيّرها في الماضي. وعلى إثر ذلك يدخل في مغامرات ويتلبس شخصيّات بخلفيات وثقافات مختلفة. أخرج المُسلسل علاء إسماعيل وشارك في كتابته خمسة أشخاص في ورشة كتابة ثُلاثية (سارة هجرس، وعبد الرحمن جاويش وشريف عبد الفتاح) تحت إشراف أحمد أمين والكاتب محمود عزّت. نجحت المجموعة في إنتاج شكل درامي مُكثّف ومناسب لمسلسلات الـ 15 حلقة، فالحكاية بين الشد والجذب؛ ليست مُطاردة بالعنفوان السينمائي الجارف والدقائق الخانقة للمنتج الفيلمي، بل توفّر لها الدراما المساحة المناسبة لإعادة اكتشاف مناطق جديدة، ومزجها بهويّات ثقافية واجتماعية مختلفة، من السهل الاشتباك معها. وهذا يرجع إلى بساطة الحكاية، خصوصاً أنّها تتعاطى مع جانب كوميدي يعتمد على الشخصيّات في إخراج الضحكات، ومدى تناقض شخصيّة شفيق الحقيقية مع الشخصيّة الجديدة التي يتلبّسها في عالم موازٍ آخر.

تتحوّل امتدادات مُسلسل «الصفّارة» إلى كوميديا حداثيّة، تنبثق وتتوزّع في ممرات متعددة، لتُعيد طرح السؤال ذاته من زاوية مُختلفة، وفي كُل مرّة يعود بها إلى الوراء؛ يشعر شفيق أنه المسؤول عن تحقيق مصيره وصناعة مستقبله، يمتلك الكثير من الخيارات التي توفّرها الصفّارة. الأمر أشبه بالرفاهيّة الحداثية التي توفرها بعض المجتمعات على مستوى الخيارات. يُعيد تقديمها المُسلسل في نمط خُرافي، يرتبط أكثر بالأسطورة، ويخلق مدخلاً حداثياً للقصّة على مستوى التفكيك. ليس ذلك فقط، فالمسلسل ذاته يتعاطى مع موتيفات حداثية، مثل منصات التواصل الاجتماعي، ويُظهر العداوات المتخيّلة وكيفيّة خلق الترند ورفع التفاعل، بيد أنه يقع في فخ الخطابة في نهايته. يمنحنا رسالة أقرب إلى الشكل الأولي المُباشر، تميل في مضمونها إلى التنمية البشرية؛ مفادها الرضى بالقدر والمصير، رُبما لأن الدراما التلفزيونية تستهدف شريحة واسعة من المُشاهدين، ما يُبرر حضور تلك النبرة الخطابية في الحلقة الأخيرة، ولكن على الناحية الأخرى، يختار المُخرج إخضاع بطله لخاتمة أكثر منطقيّة، غير سعيدة لكنها مرضية على أكثر من مستوى، ليقفل السرديّة ويصدّر رسالته بشكل ذكي ومُتفهم لطبيعة المُشاهد والبطل.

> رسالته تميل في مضمونها إلى التنمية البشرية: مفادها الرضى بالقدر والمصير

تفرّد المُسلسل بشخصيّاته. شفيق حمل المسلسل كله على كتفه إلى جانب أخيه وجيه (طه دسوقي) الذي أضاف إلى المسلسل طابعاً كوميدياً ساخراً وشخصيّات ثرية شاركته الرحلة، لتعمل كذاكرة منفصلة لشفيق الذي لا يتذكر أي شيء فور وصوله إلى عالم جديد. ومن خلال المواقف الكوميدية مع أخيه وجيه، يتّضح له الموقف. يعمل وجيه كذاكرة لأخيه، كما يعمل أبوه (محمود البزاوي) كذاكرة حميمية لا نهائية بالنسبة إليه، تتلقّفه وتُرشده بحكمة في المواقف الصعبة، بالإضافة إلى شخصية حبيبته شيرين (آية سماحة) وصديقه السّميع علاء (حاتم صلاح) وأمه وداد (إنعام سالوسة). تضافرت كُل الشخصيّات لتجعل من شخصيّة شفيق مألوفة بالنسبة إلى المُتفرج، لتبني مع مرور الحلقات نوعاً من الاتصال والألفة الإيجابية، على المستويات كافةً، فالتغيّرات والأشكال المُختلفة تضمن على الأقل فصولاً من الضحك، لأن الانتقال بين الشخصيّات يمنح ديناميكية حتى على المستوى العاطفي لتنشارك مع شفيق وتتورط في مشكلاته، فنحن جميعاً مهووسون ومؤرّقون بالفرص الضّائعة. الحيوات التي لم نستطع عيشها بسبب قرار حميمي متهوّر أو حتى تقدير حكيم للأمور. ومن تلك الفكرة تنطلق السردية وتتحرك بين الداخلي والخارجي، بين ما هو متاح، وما يُمكن أن يُتاح، بين ما هو متحقق، وما يُمكن تحقيقه، بين الموجود والأحلام والهواجس اللانهائية.

مسلسل «الصفّارة» على منصة «شاهد»

الأخبار
al-akhbar
الخميس 20 نيسان 2023 العدد 4897

صورة وخبر

لا يكتمل احتفال العراقيين بعيد الفطر من دون الكليجة. منذ مئات السنوات، اعتادت النساء على امتداد البلاد على صنع هذه الحلوى في البيوت قبل أن يتسابق الشباب لشيّها في الأفران. في الأصل، الكليجة كلمة فارسية تعني الخبز الصغير المعجون بالزبدة، وذُكرت في رحلة ابن بطوطة «تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار». إنّها إحدى أهمّ الأصناف التي تتناولها العائلات العراقية وتقدّمها للضيوف في مواسم الأعياد. تُصنع من الدقيق المغمّس بالدهن البلدي. وبعد أن تشكّل عجينة، تُقسّم على شكل قطع صغيرة قبل حشوها بنوع خاص من التمر يسمى «الخستاوي». علماً أنّها يمكن أن تُحشى بمواد أخرى مثل السمسم أو المكسرات أو غيرهما.

(زيد العبيدي ـ أ ف ب)

على بالي

أسعد أبو خليك

كتبتُ من قبل في مديح رفيق الخوري. ذكرتُ أنّني كنتُ مواظباً على قراءته في سنواتي في لبنان وأنّه في كتاباته في «الأنوار» عرّفني إلى محلّلي السياسة في الصحافة الأميركيّة. كان يتمتّع بالرصانة ورأَسَ تحرير مجلّة «الصيّاد» في مرحلتها الذهبيّة عندما كان توجّهها قومياً عربيّاً مؤيّداً لمقاومة إسرائيل. لكنّ رفيق خوري (ذا الخلفيّة اليساريّة) تغيّر مثل كثيرين بعد اغتيال الحريري. فاجأني بتغيّره لأنّني أكنّ له الودّ والاحترام في صحافة تندر فيها الرصانة والمهنيّة. تعرّفتُ إليه (بطلب منّي) بعد اغتيال الحريري. زرتُه في مكاتب «الأنوار» وعاتبتُه ـ ومَن أنا لأعاتبه ـ قائلاً: كيف يمكن أن تنجرّ مع الموجة الرجعيّة الطائفيّة لـ 14 آذار. أجاب: كلّنا انجررنا. يكتب اليوم في صحيفة الـ «إندبندنت» السعوديّة. في مقالة بعنوان «حرب لبنان الثانية أخطر من الأولى»، وردَت هذه الجملة: «إسرائيل أرادت سلاماً مع لبنان بعد السلام مع مصر، فخابَ أملها». بالحرف. مسكينة إسرائيل. لم تكن تطلب من لبنان إلا السلام فقط لكنّ لبنان دولة حربيّة منذ التأسيس وكان يشنّ الحروب والغزوات على إسرائيل من دون رادع. طلبت منّا إسرائيل السلم فرفضنا بسبب وحشيّتنا. لكنّ الذي يقرأ نص اتفاق 17 أيار (وهو موجود للذكرى المشينة) لا تتبيّن أبداً نيّات سلميّة من إسرائيل الناشدة للسلم. في الاتفاقيّة هناك أكثر من إذعان من لبنان: طلبت إسرائيل من لبنان أن يستسلم بالكامل لها وأن يكرّس كل أجهزة الدولة لتغيير ثقافة لبنان السياسيّة والشعبيّة لمصلحة الصهيونيّة. ينسى الناس أنّ 17 أيّار لم يعط لإسرائيل فقط حق السيطرة على القوّات المسلّحة وحقّ تعيين من ترتئي من الضبّاط العملاء لها. هي طالبت أيضاً بحظر المضامين المعارضة لإسرائيل في الصحافة اللبنانيّة. وهذا البند بدأ تنفيذه في بداية عهد أمين الجميّل الذي كان ينفّذ ما التزم به أخوه من قبله من خنوع ورضوخ لإسرائيل. تغطية صحافة لبنان للمفاوضات بين لبنان وإسرائيل في خلدة وفي نهاريا كانت مقزّزة في «موضوعيّتها». وكانت الصحف، بما فيها «السفير»، ترسل إعلاميّين لتغطية المفاوضات في فلسطين المحتلّة.

المفكرة

5 سنوات... «من الشعب»

■ غداً الجمعة، تحتفل فرقة «من الشعب» بعيد ميلادها الخامس في «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (الأشرفية) وكما بات معلوماً، يعود ريع هذه السهرة لدعم برنامج «أونوماتوبيا» الخاص بتطوير المهارات الموسيقية. الموعد المرتقب أشبه بـ«تجمّع فنّي ـ ثقافي»، ودعوة للراغبين في الانضمام إلى الفرقة والارتجال الفنّي، فيما تتنوّع الأعمال بين الموسيقى والغناء والرسم. وتصرّ «من الشعب» على أهمية الثقافة والفنّ بالرغم من تردّي الأوضاع في البلاد على الأصعدة كافة. تتألّف الفرقة من الفنانين: هشام صادر (عود)، إيلي نجيم (غيتار)، غايا نجيم (غناء وأنيمايشن)، جوزيف يشوعي (إيقاع)، سركيس تشليكيان (باص)، وائل جوبيتر (غناء وكيبورد)، لويس الحاج (عود) وكريستيل مدني (غناء).

عيد ميلاد «من الشعب»: الخامس: غداً الجمعة. الساعة الثامنة مساءً. «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية/ بيروت). الدخول مجاني. للاستعلام: 01/398986

عادل قديم: حاليات الجماعة

■ «حاليات الجماعة» هو عنوان المعرض الفردي الذي يفتتحه عادل قديح في غاليري Espace في الأشرفية في 25 نيسان (أبريل) الحالي، على أن يستمرّ حتى 24 أيار (مايو) المقبل. اسم المعرض مشتقّ من المواقف البشرية المتعلقة بالحركة والصمت. وتنتمي اللوحات التي يتألّف منها إلى اتجاهين: التعبيرية التجريدية والفن الحركي. علماً أنّ المعرض يفتح أبوابه من الإثنين إلى الجمعة بين الساعة العاشرة صباحاً والواحدة ظهراً ومن الثالثة بعد الظهر حتى السادسة مساءً. أما السبت، فسيتمكّن الراغبون من زيارته بين الساعة العاشرة صباحاً والثالثة بعد الظهر. (الصورة: من المعرض).

افتتاح معرض «حاليات الجماعة»: الثلاثاء 25 نيسان 2023 ـ الساعة السادسة مساءً ـ غاليري Espace (شارع مار نقولا ـ مقابل درج الكنيسة ـ الأشرفية/ بيروت). للاستعلام: 78/848806

موعد مع البلوز

■ تضرب فرقة The Real Deal Blues Band (الصورة)، في 29 نيسان (أبريل) الحالي موعداً جديداً مع محبّي موسيقى البلوز في «صالون بيروت» (الحمرا). الفرقة التي تأسّست قبل أكثر من عقدَيْن على يد هاني العلايلي، تهدف إلى إبقاء كلاسيكيات البلوز حيّة في المشهد الموسيقي البيروتي، لتستحيل اليوم إحدى أكثر فرق البلوز رسوخاً في المنطقة. إضافةً إلى العلايلي (غيتار وغناء)، تتألّف الفرقة من الفنانين: إيلي أبي فرح (غيتار وغناء)، إيليو الهاشم (درامز) وفيصل عيتاني (باص). وفي السهرة المرتقبة، سيستمتع الجمهور بمختارات من الريبيرتوار العالمي، راسخة في الذاكرة.

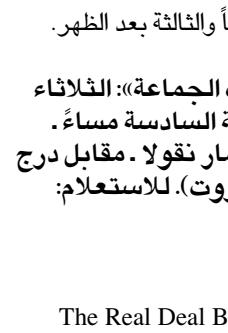

حفلة Real Deal Blues Band: السبت 29 نيسان 2023 ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ «صالون بيروت» (شارع محمد عبد الباقي ـ الحمرا/ بيروت). للاستعلام: 03/133317 أو 01/739317

مصطفى فرّوخ في بلاد المجد المفقود

■ تدعو «جمعية السبيل» و«جمعية تراث بيروت»، في 26 نيسان (أبريل) الحالي إلى حضور أمسية قراءة في كتاب «بلاد المجد المفقود» للتشكيلي اللبناني الراحل مصطفى فرّوخ (1901 ـ 1957/ الصورة)، يليها حوار مع الناقد الفنّي هاني فرّوخ، في «مكتبة بلدية بيروت العامة» في مونو. يحكي الكتاب عن رحلة فرّوخ إلى إسبانيا في صيف عام 1930، قادماً إليها من باريس. دوّن في رحلته مشاهداته لبقايا وآثار الأندلس الإسلامية، وزار أهم مدنها التاريخية مثل قرطبة وإشبيلية وغرناطة. يضمّ الكتاب بعض الصور والرسومات التي أنجزها بنفسه، بالإضافة إلى ملاحظاته عن الإسبان حينذاك ومعلومات تاريخية سواء عن الأندلس الإسلامية، أو إسبانيا في تلك الحقبة الزمنية.

قراءة في كتاب «بلاد المجد المفقود» وحوار مع هاني فرّوخ: الأربعاء 26 نيسان 2023 ـ الساعة السادسة مساءً ـ «مكتبة بلدية بيروت العامة» في مونو (الأشرفية). للاستعلام: 01/664647

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
امل الاندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com